الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024) – السنة الأولى 2022 - الدورة البرلمانية العادية (2021 – 2022) – العدد: 17

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 20 رمضان والخميس 3 ذو القعدة 1443
الموافق 21 أفريل و2 جوان 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 ذو الحجة 1443
الموافق 3 جويلية 2022

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين ..... **ص** 03

- **أسئلة شفوية.**

2) محضر الجلسة العلنية الثلاثين ..... **ص** 30

1) إثبات عضوية ثلاثة أعضاء جدد بعنوان الثلث الرئاسي؛

2) أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 20 رمضان 1443
الموافق 21 أفريل 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح أسئلة شفوية.

وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، والكلمة للسيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا، والمدة هي ثلاث دقائق.

السيد إلياس عاشور: السلام عليكم.

السيد الرئيس المجاهد صالح قوجيل،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام.

يشرفني أن أوجه إليكم هذا السؤال الشفوي التالي نصه:

بموجب التحضيرات للمنافسات الدولية وخاصة الألعاب الأولمبية وألعاب البحر الأبيض المتوسط التي ستقام في مدينة وهران، ما هي استراتيجية الوزارة في مرافقة رياضيي النخبة، خاصة بعد جائحة «كورونا» مما أدى إلى توقف عدة رياضات، خاصة الجماعية والتي عانى رياضيوها ظروفا مادية قاهرة، وهذا لأن أغلبية اللاعبين كانوا معنيين بالمنح المقدمة لهم من طرف الفرق؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، والمدة هي ست دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم بشكري للسيد إلياس عاشور، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بقطاع الشباب والرياضة، كما يسعدني الرد على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بالتحضيرات الجارية للنخبة الرياضية الوطنية لمنافسات ألعاب البحر الأبيض المتوسط، الحدث الرياضي الدولي الهام الذي ستحتضنه بلادنا نهاية شهر جوان 2022، والذي ستجري فعالياته في ولاية وهران.

إن التحضيرات لهذا الموعد الرياضي المتوسطي الهام واجهته بعض الصعوبات في البداية وقد تم حصرها أثناء اللقاءات المتعددة مع كافة الفاعلين في الميدان، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، خاصة فيما يتعلق بتحضير النخب الوطنية، حيث قمنا باستحداث لجنة وزارية مكلفة بمتابعة وتقييم تحضيرات النخبة الوطنية للمواعيد الدولية الكبرى، وتتشكل هذه اللجنة من خبراء جزائريين وأساتذة مختصين في مختلف التخصصات الرياضية ومنهجية التدريب.

وبعد اللقاءات التي جمعت أعضاء اللجنة بممثلي الاتحاديات الرياضية المشاركة في ألعاب البحر الأبيض المتوسط، تم فحص الوضعية العامة وتقييمها مع تقديم خطة لتدارك الوضع.

ومن بين العناصر المعيقة لهذه التحضيرات والتي تم حصرها آنذاك، نذكر منها ما يلي:

– سوء التحضير للتشكيلات الوطنية بسبب توقف كل النشاطات الرياضية وغلق كافة المنشآت الرياضية تحت الوصاية منذ 14 مارس 2020 إلى غاية شهر جويلية.

– غلق المجال الجوي الذي عطل تحضير فرقنا الوطنية بالخارج، الأمر الذي نتج عنه تأهل عدد قليل من الرياضيين لأولمبياد طوكيو (43 رياضيا) والنتيجة السلبية وغير المرضية.

– توقف كل المنافسات الوطنية وإلغاء معظم المنافسات الدولية بسبب جائحة كورونا.

– الصعوبات الكبيرة للحصول على تأشيرة فضاء شنغن للرياضيين المعنيين بالمواعيد الرياضية الدولية، الأمر الذي أدى إلى غياب معظم المنتخبات الوطنية عن هذه المواعيد.

– الاختيار العشوائي للطاقم التدريبي الذي لا يخضع لمعايير علمية عالية.

– غياب المتابعة الطبية والرياضية.

– رفض مراكز التحضير قبول تربصات الفرق الوطنية بسبب الديون المتراكمة.

– تسجيل مستوى ضعيف في التأطير الرياضي.

– نقص في العتاد البيداغوجي.

– إلغاء بعض التربصات في الخارج.

مما جاء من خلال عملية التشخيص التي قامت بها اللجنة الوطنية:

– تم التكفل بعدة جوانب، على رأسها تعزيز وتسليط الضوء على الرياضيين المرشحين للفوز بميداليات.

– إصدار تعليمة وزارية لإدخال كل الفرق الوطنية في تربص مغلق بالمراكز الوطنية للتحضير، بعد وضع آلية لتسوية ديون المراكز.

– إلزام كل الاتحاديات بتفعيل الأرضية الرقمية للرياضة على مستوى الوزارة، لتسهيل حصول اللجنة على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالتحضيرات.

– وضع كل الإمكانيات لتمكين النخبة الوطنية من الاستفادة من التربصات في الخارج، حيث لدينا حساب التخصيص به 170 مليارا، تم وضعه خصيصا من أجل تحضير النخب الوطنية.

– الخطة التي تم وضعها وتنفيذها قد مكنت من تحقيق برامج للتحضيرات للنخبة الوطنية في أحسن الظروف، سواء داخل الوطن أو خارجه.

فيما يخص التربصات قصيرة المدى بالخارج، تم التكفل خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 مارس 2022 بـ 54 تربصا في الخارج لفائدة 21 اتحادية رياضية، كنت قد استقبلت السفير الفرنسي في زيارة وبطلب منه، وتساءل عن سبب عدم وجود الكثير من الفرق الوطنية في التربص في فرنسا وهذا بعد الأزمة التي مرت بها العلاقات.. كانت لنا فرص أن المنتخبات الوطنية توجهت إلى البلدان التي بها تخصصات، مثلا: توجه الملاكمة وألعاب القوى إلى كوبا، كذلك كازاخستان، تركيا، المجر.. وهذا ما مكننا من ضمان أن الفرق الوطنية لم تذهب للسياحة والاستجمام، بل حقيقة إلى البلدان الرائدة في هذه التخصصات.

فيما يتعلق بالتربصات طويلة المدى، تم التكفل خلال نفس الفترة بالإقامة والمشاركة في المنافسات والتربصات

الرياضية لفائدة 385 رياضيا معنيا بألعاب البحر الأبيض المتوسط، وتجدر الإشارة أن الرياضيين المقيمين بالخارج والمعنيين بالمنافسة في الألعاب بلغ عددهم 61 رياضيا، ويتم التكفل بتربصاتهم في أماكن تواجدهم.

أما فيما يخص التربصات الرياضية داخل الوطن، فقد تم التكفل خلال هذه الفترة بـ 87 تربصا لفائدة 22 اتحادية.

في الأخير، أود الإشارة أن المجهودات مبذولة في الفترة الأخيرة لتدارك النقائص المسجلة في تحضيرات النخبة الرياضية، مع توفير كل الإمكانيات والظروف المواتية لمرافقتها لتكون مستعدة لتشريف الألوان الوطنية أثناء المنافسات، وكل الجهود الآن منصبة حاليا على توفير جميع الشروط لإنجاح الألعاب على كافة الأصعدة، وجعل مدينة وهران في مستوى الحدث، عاصمة الرياضة في الفضاء المتوسطي ومرآة لما حققته بلادنا من إنجازات، وما أحرزته من تقدم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد إلياس عاشور إذا كان له تعقيب؟ تفضل.

السيد إلياس عاشور: نعم.

السيد الوزير، شكرا على الإجابة التي قدمتها لي، أريد أن أعلمكم ببعض التوضيحات.

السيد الوزير المحترم، المعهد العالي التكنولوجي وعلوم الرياضة المدشن – سابقا – من طرف الرئيس الراحل، هواري بومدين، مغلق في شهر رمضان، وهذا لعدم تمكن الإدارة من توفير وجبة غذاء ملائمة لا تتعدى تكاليفها 200 دج، وإن أغلب رياضيي النخبة، المعنيين بالألعاب المتوسطية والألعاب الأولمبية في باريس متواجدون في هذا المعهد.

رياضيو المستوى العالي إذا توقفوا أكثر من ثلاثة أيام يعتبر نهاية الموسم من حيث اللياقة البدنية والجانب التقني.

نفس المعهد السابق المدشن من طرف الرئيس السابق، يتعرض للتخريب وهذا من أجل إنجاز طريق ولائي وقطع أشجار الغابة التي تعتبر رئة للعاصمة ومنتجعا للطلاب والرياضيين للتحضيرات في الهواء الطلق، وهذا الطريق الذي يعتبر خطرا على الأمن، خاصة أنه يقع بجانب إقامة البنات.

هناك منحة تقدم لرياضيي النخبة في جامعة «لايبزيغ» الألمانية، في العادة، الفيدراليات تقدم الاقتراحات والوزارة تفصل فيها، إلا أن هذه المرة لم تؤخذ بعين الاعتبار وهذا يعتبر خرقا واضحا.

نغير المدير الفني لكرة القدم الذي فاز بكأس العرب وكأس إفريقيا وتأهل لأقل من 17 سنة لكأس إفريقيا والتي تعتبر أول مرة، ونعين مديرا آخر يعتبر من نفس فريق رئيس الفيدرالية الذي كان – سابقا – في هذا المنصب ولم يتحصل على نتائج، ونعلم أن الاقتراح يكون من الفيدرالية والقبول من الوزارة.

نتكلم عن مراكز التحضيرات مثل السويدانية وسطيف... إلخ، نعلم أن أغلب الفيدراليات تعاني في وجود الإمكانيات والإمكانيات توفرها الوزارة، نعلم أن لديكم الصندوق الوطني الموجود ويستفيد منه بعض الناس عن طريق المحاباة وليس كل الفرق.

تم توجيه كل الرياضة الجزائرية! كان لدينا سابقا في العشرية السوداء بولمرقة ومرسلي وقد أفرحا الشعب، لكن حاليا تم توجيه كل الأنظار إلى فيدرالية واحدة، وهي كرة القدم وكل الإمكانات موجهة لرياضة واحدة!

نحن نظن، لابد من إعادة النظر في الاستراتيجية، نريد استراتيجية تكامل ولا تتغير بتغير الوزير، كان السيد جيار وهو زميلنا، قمنا بإنشاء مراكز النخبة مثل الكرة الطائرة بتلمسان، كرة السلة بالبليدة، ومع تغير الوزراء كل شيء يذهب!

بصفتي رياضيا وأعمل في الميدان وأشاهد ما يجري يوميا، أعود إلى ولايتي، الولاية المجاهدة، مدينة الورود، نحن نستقبل ضيوفنا بالورد ونرحب بهم كأعيان الولاية.. أصبحنا نشاهد في الآونة الأخيرة أموالا تصرف من ميزانية الولاية على ملعب «تشاكر» والذي يعد مفخرة للفريق الوطني، لم يبق لا مدراء ولا إطارات، آخر مدير الآن هو عبارة عن مدرب نخبة، كل يوم هناك إقالات لمدراء، توجد مراسلات عديدة تخص.. تم تبليغ الوزير الأسبق حول أرضية الميدان ومشاكل.. لماذا يتم صرف ميزانية الولاية؟ نتمنى عدم إهانة الإطارات التي أصبحت تخاف من التغييرات المتكررة.. والتي أصبحت فيها تصفية حسابات

أو لإرضاء الصحافة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، نحن نطالب ونريد قول الحقيقة وإنصاف الناس.

في المرة الأخيرة، أعيان البليدة والمنتخبون الوطنيون لولاية البليدة قدمت لهم تذاكر «C» وهناك أناس من ولايات أخرى من نفس ولايات الفيدرالية قدمت لهم تذاكر «A»! نحن نرى هذا إجحافا وتقصيرا في حق المواطن البليدي الذي لا يعمل لمدة يومين ويتم غلق محلاته، العامل اليومي الذي يتقاضى أجرته يوميا في سوق البليدة أين يأكل؟ هل لديه تعويض؟ ما زلنا نرحب بالفريق الوطني، لكن ليس على حساب المواطن البليدي البسيط.

«الشان» التي ستكون في سنة 2023، توجد عدة ملاعب كعنابة وبراقي، أظن أنه لن يتم استلامها في الموعد يا معالي الوزير، نريد اتخاذ الإجراءات اللازمة بصفة أن كل المرافق لدى وزارة السكن والتي لها الإطارات اللازمة، إذا لزم الأمر تغيير الملعب من الآن، ليس في الأخير نحن في عرس!

إن شاء الله، أتمنى أن تكون نتائج طيبة للجزائر في ألعاب البحر الأبيض المتوسط، ولابد من تشجيع شبابنا في كل الرياضات ليس في كرة القدم فقط، –وكما قلت سابقا– لابد من وقف تسييس الرياضة والتدخل في شأن الفيدراليات.. الجزائر على المحك، يمكن اليوم.. يوجد الميثاق الأولمبي، والذي يمكن أن نتوقف مثل دول أخرى.

نطلب من الله توفيقكم في مهامكم النبيلة ومع رئيس الجمهورية، كل الإمكانيات متوفرة، لكن نريد الرجل المناسب في المكان المناسب للقضاء على الجهوية والامتيازات، هذا صديقي، هذا أخي، هذا ابن منطقتي! نريد الإطارات الكفؤة وحمايتها، وإلا فلن نجدها في المستقبل! وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إلياس عاشور؛ قبل إحالة الكلمة إلى السيد الوزير، في الحقيقة، عند طرح سؤال، يرسل إلى الوزير المعني والذي بدوره يحضر نفسه للجواب، أما عند وجود أسئلة أخرى ولو أنها هامة فلا تدخل في الإطار.. الوزير لم يجهز الإجابة حول هذه الأسئلة، السيد عاشور طرح أسئلة كثيرة وهي في الحقيقة هامة، الإنسان يأخذها بعين الاعتبار، لكن طريقة العمل وطرح الأسئلة والأجوبة عليها والتي نقوم بها في هاته الجلسات مع الوزراء، تكون محددة حول السؤال المطروح ليستطيع الوزير الإجابة على السؤال المطروح.

صحيح، فيه بعض الأشياء يمكن إضافتها للفهم أكثر ولكن نبقى دائما في نفس الموضوع، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد عاشور، حقيقة طرحت برنامجا كاملا لقطاع الشباب والرياضة، ولمست مشاكل حقيقة جوهرية، أتقاسم معك كل ما قلته، كما أن هناك بعض الأمور لديك فيها جزء من الحقيقة وليس الصورة كاملة، إذا أردت، لدي الاستعداد لإعادة توجيه هذه الأسئلة كتابيا وأجيبك عنها كتابيا بكل التفاصيل، لا أريد أن أثقل على السادة أعضاء مجلس الأمة في تفاصيل متعلقة بمعهد دالي إبراهيم أو ملعب تشاكر، هناك الكثير من التفاصيل والتي تناولت فيها جزءا من الحقيقة، ولكن كن متيقنا على مستوى قطاع الشباب والرياضة لدينا خارطة طريق نسير وفقها منبثقة من برنامج مخطط عمل الحكومة، توجيهات دائمة في مجلس الوزراء للسيد رئيس الجمهورية، ونعمل على أن نضمن، حقيقة، وفي استطاعتكم المتابعة، على الأقل، في فترة تواجدنا لتحقيق الجزائر الجديدة، لا توجد لا محسوبية ولا محاباة، قد تكون هناك، ربما.. نحن نبني عادة على التقارير والمعاينات التي نراها ونتخذ قرارات على حسب المعطيات التي تتوفر لدينا، وعندما يكون تصحيح لوضع ما أو حتى خطأ من طرفنا، لا توجد أي إشكالية، نحن بشر، إذا كان يوجد سوء تقدير لأمر ما يمكن استدراكه وتعديله، شكرا السيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا؛ نحن نتناقش بروح رياضية، ودائما في نفس القطاع، الكلمة للسيد كمال خليفاتي، فليتفضل مشكورا، لديك ثلاث دقائق.

السيد كمال خليفاتي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.
سيدي وزير الشباب والرياضة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي نصه:
تشكو ولاية البليدة نقصا فادحا في المنشآت الرياضية، المسابح والقاعات والملاعب الجوارية، وقد تم في السنوات الماضية تسجيل عدة مشاريع ومنشآت رياضية بالولاية، ولكن بعد صدور قرار تجميد المشاريع أوقفت أشغال الإنجاز بعدة مناطق على مستوى الولاية، فمنها ما كان في طور الإنجاز ومنها من بقي مشروعا على الورق.
فمن الضروري أن تكون هناك برامج إنجاز مرافق رياضية، بالموازاة مع إنجاز المجمعات السكانية الكبرى، كالمدينة الجديدة بوعينان والقطب السكني الصفصاف ببلدية مفتاح الذي يضم مشروع 24 ألف سكن قيد الإنجاز بمختلف الصيغ والذي تنعدم به المرافق الرياضية، فشباب هاته المجمعات السكانية الكبيرة مضطرون إلى التنقل إلى المدن المجاورة للولاية لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية الفردية أو الجماعية.
وبالنظر للتوسع العمراني الذي تشهده الولاية، أصبح من الضروري إيلاء العناية اللازمة لمثل هذه المشاريع التي تهم المواطنين، لاسيما فئة الشباب، فإنجاز مرافق رياضية سيكون لها الأثر الإيجابي على الفئة الشبانية من حيث الاستجابة لمتطلباتهم وطموحاتهم في ممارسة مختلف أنواع الرياضات.
وعليه؛ سؤالي سيدي الوزير:
– هل سيتم رفع التجميد عن المشاريع الرياضية المبرمج إنجازها بالولاية ومتى؟
– وهل سيتم إعادة النظر في الأغلفة المخصصة للإنجاز عند تسجيلها، باعتبار أن تكلفة المشاريع قد ارتفعت مقارنة مع تاريخ تجميدها؟
– هل هناك برامج إنجاز مشاريع رياضية جديدة، لا سيما بالتجمعات السكانية الكبيرة بالمنطقة وتزايد عدد السكان؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبه نستعين.
المحترم السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
الحضور الكرام،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أولا، يسعدني أن أتقدم بتحياتي الخالصة للسيد كمال خليفاتي، عضو مجلس الأمة، شاكرا له الاهتمام الذي يوليه لقطاع الشباب والرياضة وعلى السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بالمنشآت الشبانية والرياضية بولاية البليدة، بالنظر للتوسع العمراني والتزايد السكاني الذي تعرفه هذه الولاية.
أود، في البداية، أن أشير إلى أن الحظيرة المنشآتية لولاية البليدة وإلى غاية نهاية سنة 2020 بلغت 144 منشأة، منها 105 منشأة رياضية و39 منشأة شبانية، وتدعمت هذه الحظيرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2021 بعدد من المرافق، تتمثل في 14 مؤسسة شبانية ومنشأة رياضية، بغض النظر عن المشاريع الاستثمارية الخاصة بعملية التجهيز والتهيئة.
أما المشاريع التي توقفت بها الأشغال والتي لم تنطلق بسبب إجراءات التجميد التي مستها سنة 2015، فيبلغ تعدادها 31 مشروعا، هذه المشاريع المجمدة لا تزال مسجلة، وقد تقدمت مصالحي اللامركزية بولاية البليدة بطلب لمصالح وزارة المالية من أجل رفع التجميد عن 11 مشروعا صنف من بين المشاريع الحيوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الغلاف المالي المخصص لكل العمليات وذلك حسب نوعية المشروع، استنادا إلى المعطيات المتوفرة في الدراسات التقنية.
لقد أشرتم في سؤالكم إلى التوسع العمراني والكثافة السكانية بولاية البليدة والتي تستدعي برنامجا استثماريا. في هذا الصدد، اقترحت مديرية الشباب والرياضة إنجاز مشاريع جديدة ومنشآت شبانية ورياضية بالتجمعات السكانية الكثيفة، مثل المدينة الجديدة بوعينان، والقطب السكني الصفصاف ببلدية مفتاح اللذين تم اقتراح تسجيل – بكل منهما – قاعة رياضية ومركبا رياضيا جواريا وفضاءات للعب، على أن يتم عرضها في جلسات التحكيم الخاصة بمشروع ميزانية الدولة للتجهيز بعنوان سنة 2020.

سيدي العضو، يجب أن تعلم أن القطاع يتضرر كثيرا من عملية التجميد على مستوى كامل ولايات الوطن، ويجب أن تعلم أن هذا التجميد لا يخدمنا، لأن هناك طلبا كبيرا للحركة الشبانية والحركة الرياضية على هذه المنشآت الرياضية؛ وبالتالي، نحن نعمل آليا، ربما في بعض الأحيان لا ننتظر أن ترفع لنا شكوى أو طلب من أي جهة كانت، في إطار لقاءات التحكيم على مستوى وزارة المالية من أجل رفع التجميد عن كل المشاريع المسجلة من قبل.

أحيانا، وكما تعلم، أن الأمر ليس على مستوى وزارة الشباب والرياضة.. في إطار توازنات الميزانية العامة على مستوى وزارة المالية، الأولويات ربما تتغير، لكن كن متيقنا أننا نعمل جاهدين من أجل رفع التجميد عن كل المشاريع المجمدة في الولايات وليس ولاية البليدة فقط، شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد كمال خليفاتي، إذا فيه تعقيب حول جواب السيد الوزير.

السيد كمال خليفاتي: شكرا سيدي الوزير على هذه التوضيحات، نحن لا نشك – سيدي الوزير – أنكم تقومون بمجهودات في سبيل تطوير الرياضة الجزائرية وبعث هذه المشاريع والدليل على ذلك أنه توجد 10 مشاريع مسجلة سيتم إعادة بعثها، إن شاء الله.

لدي ملاحظات أخرى، سيدي الوزير،

بالنسبة للمنشآت التابعة لمديرية الشباب والرياضة على مستوى الولاية، لاحظنا أنها قليلة نوعا ما وتعاني من سوء التسيير وضعف البرمجة في مجملها، لذا يرجى إعادة النظر في منظومة وطريقة تسيير هذه المنشآت ككل وكذا توزيع المشاريع بشكل عادل على حسب البلديات.

النقطة الثانية –السيد الوزير– نود تنبيه الجهات المعنية أن ولاية البليدة تشهد تزايدا كبيرا في عدد السكان وذلك بسبب نزوح سكان الولايات المجاورة إليها، ناهيك عن البرامج السكنية التي تنجزها الدولة في المنطقة بمختلف الصيغ، هذا راجع لموقعها الاستراتيجي الهام وقربها من العاصمة والمطار الدولي وفك العزلة عنها يربطها بجسور وطرقات والطريق السيار شرق –غرب، فنرجو منكم، سيادة الوزير، السعي لرفع التجميد عن المشاريع المقترحة، خاصة في المناطق التي تشهد كثافة سكانية متزايدة ومشاريع قيد الإنجاز وتنعدم فيها القاعات والمنشآت الرياضية كدائرة مفتاح، مثلا، التي يوجد بها أكبر مصنع للإسمنت ولا يوجد بها مسبح لممارسة الرياضة وعلاج المرضى.

في الأخير – سيدي الوزير – نتمنى كما يتمنى الشعب الجزائري أن تنصفنا «الفيفا» في يومنا هذا ونتعلم من أخطائنا السابقة وألا نشهد وقائع مشابهة كالتي وقعت في المقابلة الأخيرة للمنتخب الوطني، لأن هذا الشعب يستحق أن يفرح بمنتخبه والمسؤولين عنه؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا للسيد العضو، سنتكفل، إن شاء الله، بكل الانشغالات التي تم رفعها الآن وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد عيسى نايلي، فليتفضل مشكورا.

السيد عيسى نايلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء، الحضور،

السادة أعضاء مجلس الأمة.

يطيب لي، في إطار ما يسمح به القانون، أن أطرح السؤال الشفوي الآتي نصه على السيد وزير الشباب والرياضة.

تتكرر المظاهر السلبية المضرة بسمعة البلاد بمناسبة التظاهرات الرياضية، لاسيما المقابلات الحاسمة للفريق الوطني والمرتبطة أصلا بظروف اقتناء التذاكر.

بهذا الخصوص، تم تنظيم العديد من الأيام الدراسية والندوات الرامية لتشريح الواقع، ومعالجة النقائص المرتبطة بالمنشآت، بتقاسم الأدوار، بالتنظيم وكذلك تحديد مسؤولية الأطراف المتدخلة.

في ظل المعاينة الراهنة، ما هو مخطط العمل الذي يستوجب وضعه حيز التنفيذ الفعلي لتجاوز الحالة السائدة التي أضرت بالجميع، خاصة التجنيد المستمر للقوات

الأمنية لتغطية النقائص المعلنة، ليس من أجل تأمين المقابلة الرياضية الهامة ولكن بتأمين ظرف بيع تذاكر المقابلة؟

لقد تابعنا سير وتنظيم كأس العرب، فراقتنا وأثلجتنا الأجواء المتميزة التي ساهمت في إبراز دور دولة قطر، عربيا وإفريقيا ودوليا، بل وحتى العنصر النسوي تفاعل مع الحدث! ما يقتضي العمل على جملة الأفكار والبرامج ذات الصلة، بهدف مسايرة تعليمات وتوجيهات رئيس الجمهورية وتحقيق قفزة نوعية كفيلة بمواكبة التطوير والحكامة في التسيير وتوفير أفضل الخدمات العمومية، شكرا على حسن الاستماع.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بالشكر إلى السيد عيسى نايلي، عضو مجلس الأمة، شاكرا له الاهتمام الذي يوليه لقطاع الشباب والرياضة وعلى السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بظروف اقتناء تذاكر المقابلات الحاسمة للفريق الوطني لكرة القدم والتي تندرج ضمن محور كامل وشامل، يتمثل في ظروف استقبال الجمهور الرياضي بالملعب.

إن المعاينة التقنية لواقع حظيرة ملاعب كرة القدم على المستوى الوطني، أكدت لنا أن معظم الملاعب (حظيرة المنشآت) المعنية باحتضان مقابلات البطولات الوطنية، خاصة بطولة القسم المحترف والمراحل التمهيدية للمنافسات الإفريقية للأندية، والتي أنجزت خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الأمنية والوظيفية المطلوبة حاليا من طرف الهيئات الدولية لكرة القدم، وهذا ما تم الوقوف عليه من خلال مختلف الزيارات الميدانية لمصالحنا بالاشتراك مع الهيئات الأخرى المختصة، خاصة الأمنية منها.

في هذا الصدد، لقد تم اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الجديدة الخاصة بتأهيل ملاعب كرة القدم المعنية باحتضان مختلف التظاهرات الرياضية الكبرى، بهدف توفير الشروط الأمنية والوظيفية والمقاييس التقنية الخاصة باعتماد وتأهيل الملاعب ومن ضمنها:

– ظروف استقبال الجمهور.
– جاهزية مركز العمليات الأمنية بالموقع وتسيير الطوارئ.
– نوعية وجودة الأرضية.
– الإنارة الرياضية.
– فضاءات الرياضيين والرسميين.
– فضاءات الصحافة والإعلام والنقل التلفزي.

وذلك استجابة للمعايير التي أقرتها الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم على المنافسات التي تشرف عليها، على مستوى كل البلدان الإفريقية، هذه التوصيات الإلزامية للهيئة الإفريقية دفعتنا إلى الإسراع في وتيرة التكفل بملف تهيئة ستة ملاعب للرفع من مستواها وذلك دعما لحظيرة الملاعب الرئيسية المستوفاة للشروط، خاصة ونحن مقبلون على استضافة البطولة الإفريقية لكرة القدم للمحليين في شهر جانفي 2023.

نعلمكم أن بلادنا تتوفر حاليا على 3 ملاعب مؤهلة لاستقبال المقابلات الرسمية للفرق الوطنية، وهي:

– ملعب 5 جويلية بالعاصمة.
– ملعب مصطفى تشاكر.
– ملعب المركب الأولمبي بوهران.

هذا الرقم لا يعكس العدد الحقيقي للملاعب التي تتوفر عليها الحظيرة الوطنية، خاصة تلك التي تفوق طاقة استيعابها 10 آلاف متفرج والتي تقدر بـ 74 ملعبا.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل أواخر السنة الحالية 2022، سيتم تأهيل 3 ملاعب أخرى والتي هي في طور أشغال إعادة الاعتبار، وهي:

– ملعب حملاوي بقسنطينة.
– ملعب 19 ماي بعنابة.
– ملعب 5 جويلية أيضا، والذي به عملية تأهيل، وملعبان في طور الإنجاز، وهما:

– ملعب براقي وملعب الدويرة، المزمع استلامهما قبل نهاية السنة، وبذلك سيرتفع العدد إلى 9 ملاعب مؤهلة قبل سنة 2023، علما أنه تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة السكن من أجل تشخيص

كل الملاعب، حيث اعتمدنا على 30 ملعبا قبل نهاية سنة 2022، يتم التكفل بهما من حيث إعادة التهيئة وإعادة التأهيل لتستجيب لمواصفات «الكاف» و«الفيفا».

إن استيفاء المنشآت الرياضية للشروط الأمنية والتقنية لضمان احتضان أي منافسة رياضية، في إطار عملية عصرنة الملاعب والمتمثلة في مجموعة من التدابير الرامية إلى توفير كل الظروف ووسائل الراحة للمناصرين.

– تجهيز الملاعب بنظام المراقبة عن طريق الكاميرات.

– تكوين أعوان لتأمين الملاعب أثناء المنافسات.

هذه الإجراءات تطبق تدريجيا على مستوى كل الملاعب المبرمجة لاحتضان المنافسات الرياضية الوطنية والتي ستساهم، بلا شك، في تنظيم أحسن للمنافسات والحد من بعض المظاهر السلبية التي أشرتم إليها، لكن هذا لا يكفي لوحده، فإزالة كل هذه العوامل الداخلية التي من شأنها التأثير في السير الحسن للمنافسات الرياضية، يجب أن تقابله إجراءات أخرى متعلقة بالعوامل الخارجية المرتبطة بظاهرة العنف في الملاعب والتي يجب التصدي لها بكل الوسائل المتاحة للوقاية منها ومكافحتها، فالفاعلون في مجال الوقاية من العنف يضمون جميع الأوساط المتكفلة بالتربية والتنشئة الاجتماعية من العائلة إلى المدرسة والمساجد والجمعيات، باعتبارها مؤسسات تعمل على ترقية ثقافة السلم والتسامح وقيم المواطنة واحترام الغير والشأن العام.

إن الهدف المنشود من وراء كل الممارسات والأنشطة والمنافسات الرياضية هو المساهمة في تطوير المنظومة التربوية الوطنية وذلك بترقية الروح الرياضية ودعم اللحمة الوطنية بين الشباب الجزائري وتوفير كل ظروف الترفيه والاستمتاع بالعروض الرياضية.

أختم فقط، كل المنشآت الرياضية التي تستقبل جمهورا كبيرا، خاصة المرتبطة بمختلف البطولات والمنافسات الإفريقية، تم رصد أغلفة مالية تتراوح ما بين 50 مليون دج إلى 100 مليون دج من أجل:

– ضمان بيع التذاكر الإلكتروني.

– من أجل ضمان بوابات إلكترونية.

– أجهزة المراقبة لضمان تأمين المنشآت الرياضية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عيسى نايلي، إذا فيه تعقيب؟

السيد عيسى نايلي: نعم، شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على ما قدمه من معطيات ومن معلومات.

في الواقع، كل ما جاء به السيد الوزير هو انشغال معروف، ولكن هناك بعض القضايا التي تتداخل فيها الصلاحيات لدى مجموعة من القطاعات ولا تخص قطاع الوزارة المعنية بالتحديد؛ سؤالي كان في حدود ما تستطيعون تحقيقه وهو خطوة معززة، ذكية لبيع تذاكر المقابلات الهامة، أقول، عن طريق التوزيع على المستوى الجهوي، على مستوى بعض الولايات المعنية، حتى لا نشاهد تلك المظاهر التي عاشتها مدينة البليدة لمدة 3 أيام، وكانت مصالح الأمن مجندة بكثرة، ما أثر سلبا على الحياة العامة للمواطنين أنفسهم؛ ونتمنى ألا تتكرر مثل هذه المظاهر، بتظافر جهود كل الأطراف المعنية وبتقاسم الأدوار وتحديد المسؤوليات.

أتمنى وأتوقع أن تكون هذه الحالة المريرة وسابقتها بمثابة التحول إلى الأفضل، لاسيما والجزائر مقبلة على تنظيم ألعاب البحر المتوسط في الأيام القادمة، والتي لا شك أنها ستكون بمثابة النظرة الجديدة التي تسعى السلطات العليا للبلاد أن تظهر بها الجزائر الجديدة تجاه خصومها، بالخصوص، وتجاه الأصدقاء والأشقاء.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، إذا فيه تعقيب؟

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو، وأقدّر هذا الاهتمام والانشغال الذي نتقاسمه.

تفصيل فقط، هناك اتفاق بين مؤسسة «موبيليس» بصفتها الراعي الرسمي للاتحادية الجزائرية لكرة القدم، من أجل التكفل بحلول ذكية فيما يخص الولوج إلى الملاعب.

أيضا، على مستوى ألعاب البحر المتوسط، هناك أيضا صفقة معتبرة لوضع حلول ذكية للدخول لمختلف المنشآت الرياضية، شكرا السيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع

البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والكلمة إلى السيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم، السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعرف العالم قفزة نوعية في مجال الاتصال السلكي واللاسلكي ويعتبر شرطا أساسيا من شروط التحضر والتقدم.

وقد تحدثتم كثيرا عن التطورات التي حققتها دولتنا في هذا المجال، وما دام المواطن يشتكي، فهذا يعني أن ما تحدثتم عنه، كوزارة، لم يلمسوه في الواقع، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، تدفق الأنترنت الذي لا يزال ضعيفا –السيد الوزير– وقد تحدث رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وكذا الحكومة الموقرة، عدة مرات عن التعامل الاقتصادي الإلكتروني.

فالمواطن مضطر لشراء شرائح للمتعاملين الثلاث (موبيليس، أوريدو، جيزي)، حتى يضمن التغطية لمكالماته الهاتفية التي تتطلب منه، في أغلب الأحيان، التنقل في أرجاء البيت الواحد لإجراء أو استقبال مكالمة كاملة وواضحة. وهذا واقع عشناه في الجزائر العاصمة، فماذا عن باقي ولايات الوطن، وبالخصوص، مناطق الظل التي تفتقر لشبكات التغطية أصلا؟

إن عدم التزام متعاملي الهاتف النقال، بدفتر الشروط يضع المواطن في حيرة من أمره؛ وعليه:

– ما هي السياسات والقرارات المتخذة حيال المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال، من أجل ضمان خدمة جيدة ترضي المواطن الجزائري؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

زملائي أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بطرح سؤال شفوي حول الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير شبكات الاتصال، الخاصة بمتعاملي الهاتف النقال الثلاثة والمنتهجة لضمان خدمة نوعية لفائدة المواطنين في كافة ربوع الوطن.

وإذ أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لشؤون قطاعنا الوزاري، اسمحوا لي أن أنهي إلى فاضل علمكم، أن قطاعنا يسهر على مرافقة هؤلاء المتعاملين، بغرض الاستجابة بأفضل شكل ممكن وبسرعة لمطالب مواطنينا الأكارم مع، طبعا، مرافقتهم كذلك بالمتابعة اللازمة.

فيما يخص الشق التنظيمي، تحرص سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية المعروفة باسم (ARPCE) وعلاماتهم التجارية في إطار المهام المنوطة بها على تفقد مدى احترام متعاملي الهاتف النقال الثلاثة (موبيليس، أوريدو، جيزي)، لالتزاماتهم المنصوص عليها في دفاتر الشروط الملحقة برخص إقامة واستغلال شبكات الجيل الرابع والمتعلقة بالتغطية وجودة الخدمة.

وعلى هذا الأساس، قامت سلطة الضبط، خلال الفترة الممتدة ما بين 13 جوان من السنة الفارطة سنة 2021 و25 ديسمبر 2021، بحملة مراقبة وتقييم للتغطية، وكذا مختلف المؤشرات المتعلقة بجودة الخدمة لشبكات الجيل الثاني والجيل الثالث والجيل الرابع لهؤلاء المتعاملين على مستوى أقاليم كل ولايات الوطن وهذا في مدة ستة أشهر تقريبا، لتنفيذ كل هذه المعايير على مستوى أقاليم ولايات كل الوطن وكذا على مستوى محاور الطرق والطرق السريعة، حسب النسب المنصوص عليها في دفاتر الشروط الملحقة، برخص استغلال الشبكات، وأسفرت نتائج هذه

العملية عن عدم استيفاء بعض الالتزامات المنصوص عليها في ذات الدفاتر؛ وبالتالي، قامت سلطة الضبط بإعذار المتعاملين المعنيين بتدارك النقائص المسجلة وهو الأمر الذي سيكون محل مراقبة كذلك، بعد انقضاء الآجال القانونية المحددة لتداركها؛ المتعاملون الآن يقومون بمشاريع في كل منطقة بها نقائص تغطية، بحيث تكون هذه المنطقة ملزمة بالتغطية من خلال دفتر الشروط. الآن، لديهم برنامج عمل لتدارك هذه النقائص – وكما قلت – تمس بعض المناطق وبعض المحاور.

أما فيما يخص تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، تم كذلك – من جهة الحكومة – تخصيص حزم ذبذبات إضافية للمتعاملين الثلاثة وكما تعلمون، حزم الذبذبات هي مورد هام للاتصالات اللاسلكية لتعمل بفعالية، وهذه، طبعا، مسؤولية الحكومة، إذ تعتبر عاملا هاما من أجل التحسين المستمر لنوعية خدمات شبكات الهاتف والأنترنت النقال، ولذلك أدرج توفير هذا المورد النادر لصالح متعاملي الهاتف النقال، ضمن مخطط عمل قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المنبثق من مخطط عمل الحكومة.

وقد تم في هذا الصدد، تتذكرون، تخصيص في سنة 2020، قنوات ترددات إضافية في الحزمة ما بين حوالي 76 إلى 86 جيقا هرتز (عفوا على بعض المصطلحات التقنية لأكون دقيقا في تدخلي)، 15 ميقا هرتز إضافية في حزمة 2100 ميقا هرتز، في سنة 2021 كانت إضافة كذلك لقنوات الترددات في الحزمة المعروفة بـ (EGSM) والتي بها 900 ميقا هرتز، السيد عضو مجلس الأمة.. كلما كان هذا التردد أقل من 900 ميقا هرتز.. من جملة أهدافها تحسين الخدمة داخل البيوت، لأنه من المفروض، الهاتف النقال في تصميمه معمول للخارج، أحيانا عندما نكون في مبنى كهذا وتوجد الخرسانة المسلحة، ربما الموجات لا تستطيع العبور إذا كان التردد عاليا، نعمل كذلك على تخصيص حزم ترددات في هذه الذبذبات المنخفضة تسمح بتغطية جيدة في الخارج وفي داخل البيوت بالنسبة للهاتف النقال.

علاوة على ذلك، وفي هذه السنة، إن شاء الله، قامت دائرتنا الوزارية بالتنسيق مع سلطة الضبط للبريد والاتصالات الإلكترونية بمباشرة إجراءات تعديل دفاتر الشروط المتعلقة باستغلال شبكات الجيل الرابع، هذه المرة، من أجل تسهيل استفادتهم من ترددات إضافية أخرى والتي سيتم تخصيصها لهم في حزمة 2300 ميقا هرتز وهذه الترددات تسمح كذلك للمتعاملين.. بطريقة أحسن.

السيد عضو مجلس الأمة، كنت قد تطرقت في سؤالك لعدة أمور أخرى، وأنا أجبتك، بالخصوص، بالنسبة لمتعاملي الهاتف النقال، أردت أن أستغل هذه الفرصة للتذكير كذلك، أنه رغم التحسن الملحوظ في السنتين الأخيرتين للبنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بصفة عامة، فنحن واعون بوجود كثير من النقائص، يستوجب علينا مواصلة العمل لتداركها، وهذه النقائص –كما تفضلتم– في بعض الأحيان موجودة ربما في مناطق منعزلة والوطن، تبارك الله، واسع وشاسع وفي بعض الأحيان نجدها حتى في بعض الأحياء من المدن الكبرى، خصوصا، مع ما نشهده من ظهور أحياء وتجمعات سكانية تقريبا سنويا بجوار هذه المدن الكبرى.

فطبعا، رغم هذا التحسين والذي هو تحسين مرحلي وتحسين جزئي وتحسين نسبي، هناك العديد من النقائص التي لابد أن نواصل العمل لتداركها، وكما ذكرت هذا التحسين لابد أن يشعر به كل الجزائريين أينما وجدوا.

في المقابل، ذكرت الأثر على الاقتصاد الإلكتروني، مثلا أريد أن أستغل هذه الفرصة للتذكير بالنسبة لمسألة الدفع الإلكتروني والذي تطرقتم إليه في سؤالكم، فإنه يحظى بدوره بأهمية بالغة ضمن مخطط عمل القطاع، لاسيما بفضل الفرص والإمكانيات المتاحة، أولا، عدد البطاقات النقدية، لو نأخذ قطاع البريد، حاملو البطاقة الذهبية اليوم تجاوز 9 ملايين، هناك بطاقات أخرى مثل البنكية وتستغل كذلك للدفع الإلكتروني.

بالنسبة لعمليات الدفع الإلكتروني ولكي تكون لكم فكرة عن نسبة النمو بالنسبة لهذه العمليات، فقد سجل ارتفاعا معتبرا بين سنتي 2020 – 2021، حيث عرفت عمليات دفع الخط ارتفاعا بنسبة 70٪ من حيث عدد العمليات، وبنسبة 110٪ من حيث المبالغ.

أردت أن أشاطركم هاته الأرقام وأستغل الفرصة، لأقول رغم ما تستلزمه البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية الحالية من تحسين، هناك تحسن مسجل في سرعة التدفق، إذ هناك تقارير عالمية تشهد أن سرعة تدفق الأنترنت في الجزائر ارتفعت 170٪ بالنسبة للثابت و46٪

بالنسبة للهاتف النقال في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

قلت هذه البنية التحتية، رغم ما تستلزمه من تحسين فهي تسمح لنا اليوم القيام بالعديد من الخدمات، بغض النظر عما نستهلكه من محتوى عبر الفيديو، عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتي هي اليوم أكبر شيء يستهلك.

أستغل هذه الفرصة لأنادي بتظافر الجهود لاستغلال البنية التحتية لشيء آخر، نستعملها للتسجيل في الجامعات، لدفع مستحقات التسجيل، لدفع فاتورة الماء والكهرباء والغاز، هذا ما نريد العمل عليه مع كل الجهات، فبتظافر الجهود تكون لنا مردودية على هذه الاستثمارات الهامة التي يقوم بها المتعاملون في تطوير البنية التحتية.

عذرا إن أطلت، السيد الرئيس، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد سالمي، إذا فيه تعقيب؟

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي الوزير.

معالي الوزير، الشعب والمواطن تعبا من كلمة سوف.. سوف.. سنطيل.. سنطيل.. تعبنا منها، إذا كانت لديكم استراتيجية جديدة قدموها لنا، وإذا كان سنصل السنة القادمة.. بعد ستة أشهر نقوم بالدراسة.. وبعد ستة أشهر كذا.. الناس تعبت منها.

الإجابة التي جاء بها السيد الوزير، ردا على سؤالي الشفوي.. عكس الميدان والواقع تماما، لأنه من المفروض أن تكون هناك خدمات راقية للهاتف، بوجود ثلاثة متعاملين، لكن الواقع هو غير ذلك! فلا الوزارة لها سلطة على سلطة الضبط ولا هذه السلطة لديها سلطة على المتعاملين في مجال الهاتف النقال.. والمواطن هو الضحية! فبدلا من أن نستفيد من تعدد المتعاملين في المنافسة بينهم، ونكتفي بشراء شريحة واحدة للهاتف النقال، نضطر إلى اقتناء ثلاث شرائح مختلفة، لنتمكن من إجراء الاتصالات؛ في هذه الحالة، لماذا فتحت الدولة هذا السوق أمام الخواص، وطنيين أو أجانب؟!

كان الأجدر الاكتفاء بمتعامل عمومي واحد ونطيل الأزمة.. نحن في 2022 فلا خدمات الهاتف المحمول تحسنت، ولا خدمات تدفق الأنترنت تحسن، والمواطن ملّ وسئم من هذه الوعود الفارغة التي لا تعرف طريقها نحو التجسيد، بل بقيت تراوح مكانها!

إذا كانت عاصمة البلد تعاني من هذه الظاهرة، فما بالك بالمناطق المعزولة والنائية ومناطق الظل والحواضر الكبرى؟! دول كثيرة محسوبة ضمن الدول الفقيرة أو تلك التي تعاني من أزمات وحروب هي أحسن منا في هذا المجال!

سيدي الوزير، تندوف على سبيل المثال..

السيد الرئيس: من دون مبالغة...

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الوزير، تندوف بها تجمعان سكنيان «الوئام» و«الوفاق» التغطية منعدمة بهما!

حي الحكمة هو أكبر «حي ظل» في منطقة تندوف لا يتوفر على تغطية لشبكة الهاتف أو تغطيته ضعيفة، في بعض الأحيان، عائلات يمرض أبناؤها ولا يستطيعون الاتصال بالحماية المدنية لعدم وجود تغطية.

لدينا أحياء بها أطباء أخصائيون، عندما تكون هناك حالة في المستشفى لا يمكن الاتصال بالطبيب الأخصائي للقدوم إلى المستشفى بسبب انعدام التغطية.

سيدي الوزير، والله عيب وعار! والسلام عليكم.

السيد الرئيس: الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد العضو على هذه الإضافات.

مرة أخرى، السيد عضو مجلس الأمة، كما ذكرت في تدخلي، لو قلنا لا يوجد تحسن والبنية التحتية لا تقدم أي خدمة؛ أظن أننا نكون مجحفين في حق كل المجهودات التي تقوم بها الإطارات الجزائرية والمتعاملون الجزائريون كل يوم من أجل تحسين هذه البنية التحتية.

إذن، أن نقول لا يوجد شيء، أظن أن هذا يجانب الواقع! بل نقول ما زالت هناك نقائص ولابد من تداركها وهنا أوافقك 100٪ وهذا ما يحفزنا كل صباح من أجل العمل معا لتحسين البنية التحتية ونرتقي بها إلى مستوى

الخدمة حتى ترقى إلى تطلعات شعبنا وطموحات بلدنا، من أجل السماح للولوج إلى هذه التكنولوجيات الحديثة لكل مواطنينا أينما وجدوا.

الآن بالنسبة للاستراتيجية -كما قلت لك- هناك عدة محاور نعمل عليها وهي أمور تقنية لتدارك التأخر الذي كان موجودا في بعض السنوات، وطبعا، أتكلم عن البنية التحتية، ومشاكلها لا تحل في أسابيع أو شهور، لكن ما نحن ملتزمون به هو أن يكون التحسين مستمرا، ويقاس بمعطيات، وكما قلت لك لو أنا مواطن ولم أشعر لا بتحسن في التدفق ولا في السرعة ولا توجد تغطية في الحي الذي أسكن به، أكيد، سوف أقول إن البنية التحتية ليست على ما يرام، لكن هذا نسبي، ونحن مسؤولون عن كل المواطنين في التراب الوطني.

بالعودة إلى ولاية تندوف فهي لا تقل أهمية في مخطط عمل القطاع، مقارنة بكل الولايات الأخرى. تقنية (FTTH)، تقنية الألياف البصرية إلى غاية البيوت هي موجودة اليوم، على غرار 58 ولاية، على غرار الجزائر العاصمة هي موجودة في ولاية تندوف، فيه أكثر من أربعة آلاف منفذ وضع حيز الخدمة، والأحياء التي تفضلتم بذكرها، يمكن بسؤال كتابي، أعطيك كل المشاريع التي دخلت حيز الخدمة، مؤخرا، وإن شاء الله، نتوكل على الله، لتؤكد لي أن هذه المشاريع منجزة.. عدد المشتركين لحد الآن متواضع، مما يحفزنا للترويج لها بعمليات تحسيسية وعمليات بيع وربما قد لاحظتم في الأسابيع الأخيرة وفي عطلة نهاية الأسبوع النزول إلى هذه الأحياء، لأنه في بعض الأحيان، التكنولوجيا موجودة، الولوج موجود، لكن، ربما المواطن ليس له علم أو لم يجد فرصة للذهاب إلى الوكالة التجارية، فالوكالة التجارية تأتي إلى الحي للاستفادة من هذه الخدمات في أقرب الآجال.

لكي لا أطيل على الحضور الكرام، مرة أخرى، السيد عضو مجلس الأمة، هناك نقائص لابد من تداركها ونحن واعون بهذا وهذا عملنا، وإن شاء الله، ستحسون بهذا التحسين تدريجيا.

بالنسبة لولاية تندوف، سوف أقدم لك كل الأرقام وحتى بالنسبة للأحياء والطرقات التي ذكرتها وسوف ترى، هناك مشاريع دخلت حيز الخدمة في الثلاثي الأول من هذه السنة، وهناك بعض الأحياء في شهر ماي القادم، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ودائما في نفس القطاع، الكلمة للسيد عبد الناصر حمود، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر حمود: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

في نفس الإطار، سيدي الوزير، وهذا دليل على أن هذا الإشكال مطروح في كل التراب الوطني، إذن سؤالي سيكون كالتالي:

عندما نطلع على الأرقام الوطنية التي تعطى لنا، وهناك، نرى أن التغطية قد بلغت نسبة عالية وخاصة عند المتعامل العمومي «موبيليس»، ولكن الحقيقة غير ذلك! حيث إن هناك مناطق ظل كثيرة، خاصة في الطرق الوطنية وحتى في الطريق السيار شرق – غرب، إذ إنه من عنابة إلى الجزائر العاصمة، هنالك حوالي عشرة أماكن لا يمكن لك إجراء مكالمات عن طريق موبيليس، ناهيك عن الجيل الرابع، وعليه سؤالي هو كالتالي:

– ما هي النسبة الحقيقية للتغطية بالهاتف النقال والجيل الرابع؟

– وهل للمتعاملين وخاصة المتعامل العمومي برنامج لتدارك هذا العجز؟

– وما هي الآفاق المنتظرة؟

تقبلوا منا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

زميلتي، زملائي أعضاء الحكومة،

السلام عليكم، مرة أخرى.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي حول وضعية شبكات التغطية الخاصة بالهاتف النقال، بما فيها تقنية الجيل الرابع على مستوى الطرق الوطنية والجهة الشرقية للطريق السيار شرق –غرب، مع استفساركم حول برامج عمل المتعاملين الاقتصاديين للهاتف النقال، لاسيما المتعامل العمومي.

وإذ أشكركم على سؤالكم واهتمامكم، اسمحوا لي، بداية، أن أنهي، مرة أخرى، إلى فاضل علمكم أن قطاعنا يضع توفير التغطية بشبكتي الهاتفين النقال والثابت بصفة شاملة ومنصفة عبر أرجاء الوطن من بين أولوياته، الأمر الذي يظهر جليا من خلال الاستراتيجية المسطرة من قبل القطاع والمندرجة ضمن مخطط عمل الحكومة، والتي ترمي إلى تطوير المنشآت القاعدية وتكثيفها بما يسمح بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، يلتزم متعاملو الهاتف النقال بتنفيذ أحكام دفاتر الشروط الملحقة برخص إقامة واستغلال الشبكات، وفقا لرزنامة محددة، مثلا بالنسبة للجيل الرابع الذي بدأ في الجزائر سنة 2016، الرزنامة المحددة بالنسبة لهذه الرخصة ودفتر الشروط هي 15 سنة وهذه ليست حالة خاصة بالجزائر، هذا النظام معمول به دوليا، رخصة التشغيل والتركيب في شبكة الاتصالات ليست لمدة سنة أو سنتين أو خمس سنوات في نشر الشبكة على مستوى التراب الوطني، خصوصا لما يكون الوطن بالمساحة المعروفة لدينا، وطبعا، سنة بعد سنة، متعاملو الهاتف النقال ملزمون برفع نسبة التغطية، رفع كل المعايير التقنية للشبكة الموجودة في دفتر الشروط، وذلك تحت إشراف سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية التي تقوم بعمليات مراقبة، مثل العملية التي ذكرتها في إجابتي على السيد عضو مجلس الأمة في السؤال السابق، مراقبة مدى احترامهم لدفاتر الشروط، فضلا عن قياس جودة الخدمة.

ويجدر التنويه، في هذا الصدد، إلى أن دفتر الشروط أو دفاتر الشروط الخاصة بشبكتي الجيل الثاني والجيل الثالث وحدها هي التي تلزم المتعاملين بضرورة ضمان التغطية لمحاور الطرق الوطنية والطريق السيار، مع مراعاة ظروف الإعفاء، كانعدام شبكة الطاقة الكهربائية ووسائل النقل في بعض الأحيان، هذا ما يعني أن شبكة الجيل الرابع هي من الالتزامات بالنسبة للتجمعات السكانية في المدن، لكن بالنسبة للطرقات، فإن المتعاملين ملتزمون بتوفير التغطية بالجيل الثاني أو الجيل الثالث في هذه الفترة؛ في بعض الأحيان، هناك بعض المحاور يصعب تغطيتها ليس لغياب أجهزة الاتصالات، بل لغياب، ربما، منبع الطاقة؛ طبعا، الآن مع الطاقة الشمسية يمكن تعويض غياب طاقة شبكة سونلغاز بالطاقة الشمسية وهذا ما نقوم به خصوصا في مناطق الجنوب، لكن هذا يستلزم أن تكون لديك كذلك مساحة أرضية أكبر لوضع التجهيز، وكما تعلمون، لكي نوفر الطاقة التي نحتاجها عن طريق الألواح الشمسية، لابد من مساحة إضافية، هذا ما نعمل عليه، كذلك عند نزولنا في زياراتنا الميدانية لمختلف ولايات الوطن، وكذلك الحديث والحوار مع السادة الولاة ومع السلطات المحلية، سواء كانت هيئات منتخبة أو من الجهاز التنفيذي لإيجاد حلول للسماح للمتعاملين بالتطور ونشر تجهيزات إضافية للتغطية.

وعلى هذا الأساس، سوف أعطيك بالتفصيل نسب التغطية لكل الولايات وكل ما تحتاج إليه من معلومات، لكن الذي أستطيع قوله اليوم، بالنسبة للجيل الثاني والجيل الثالث، نسبة التغطية للمتعاملين الثلاثة تتراوح ما بين 80٪ إلى 90٪، بالنسبة للجيل الرابع، نسبة التغطية اليوم حوالي 70٪، مخطط عمل القطاع بالنسبة لهذه السنة هو الوصول إلى 80٪، مع نهاية سنة 2022، لكن وللدقة، فإن نسبة التغطية لا تقاس بمساحة التراب الوطني، بل بتعداد السكان، يعني، لو نأخذ ولاية أو بلدية، 80٪ من سكان البلدية يقيمون في حي، هذا الحي تكون نسبة التغطية فيه 80٪ حسب عدد سكان البلدية، أما 20٪ المتواجدون خارج الحي فلا يستفيدون من التغطية؛ وبالتالي، سيحتجون باعتبار أن نسبة 80٪ متوفرة ولا يستفيدون منها! لابد من الدقة في هذه المصطلحات، نسبة التغطية المعمول بها في الاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تقاس بتعداد السكان وليس بالمساحة، وكما قلت فيه العديد من الولايات، وفي كل الولايات، هناك تجمعات سكنية جديدة، هناك أحياء سكنية جديدة، حتى في ولاية الجزائر العاصمة، غرب، هناك تجمعات سكنية عديدة، قبل سنة أو سنتين، لم تكن موجودة، كانت منطقة خالية من السكان هذا بالنسبة لنسبة التغطية.

وبالتالي، يسجل متعاملو الهاتف النقال، عموما، نسبة

تغطية متفاوتة تفوق أغلبها 90٪ بالنسبة لشبكة الجيل الثاني و80٪ بالنسبة للجيل الثالث، مع معاينة المتعاملين الذين أخلّوا ببعض الشروط المفروضة عليهم في دفاتر الشروط، لاسيما على مستوى الطريق الوطني رقم 3، الذي ذكرتموه، الرابط بين قسنطينة وعنابة، ما أدى بسلطة الضبط إلى توجيه إعذارات إلى هؤلاء المتعاملين لأجل تصحيح النقائص المسجلة أو الامتثال لأحكام دفاتر الشروط وذلك إثر نتائج عملية مراقبة التغطية التي ذكرتها من قبل.

كما باشرت سلطة الضبط في الآونة الأخيرة أيضا عملية تدقيق القياسات، للتأكد من تصحيح تلك النقائص والتي سيتم نشر نتائجها فور الانتهاء من معالجة النتائج المحصل عليها؛ وسيتم اتخاذ كل الإجراءات المنصوص عليها قانونا حيال المتعاملين الذين لم يتداركوا النقائص المسجلة.

بالنسبة لخطة العمل، هناك الكثير من الأرقام.. بالنسبة لـ«موبيليس» فقط، الطريق السيار شرق – غرب، الذي يمتد على مسافة 1200 كلم، فيه 260 موقعا، مخطط عمل «موبيليس» بالنسبة لهذه السنة برمج 160 موقعا جديدا بالنسبة للطرقات وبالنسبة لبعض الولايات، أفضّل أن أعطيك هاته المعلومات على الورق وتجد عدد الهوائيات وعدد المحطات المبرمجة، وإن شاء الله، لما تصبح حيز الخدمة، ستسمح لنا بتغطية النقائص في بعض المناطق التي لا تحتوي على تغطية.

شكرا، مرة أخرى، على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الناصر حمود، إذا كان له تعقيب؟

السيد عبد الناصر حمود: نعم، شكرا سيدي الرئيس، أشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة.

سيدي الوزير، قومني إن أخطأت، دفتر الشروط الممضى من طرف المتعاملين الثلاثة فيه شرط ضمان تغطية التجمعات السكانية التي تفوق ألفي نسمة، هذه المعلومة التي بحوزتي وإن أخطأت صححها، سيدي الوزير، هناك مدن كبيرة –كما قلت– في العاصمة، عنابة وقسنطينة، بعض الأحياء قديمة وليست بالجديدة وهي غير مغطاة كما ينبغي.

سيدي الوزير، قام السيد وزير الشباب والرياضة، يوم الأحد الفارط بزيارة إلى ولاية عنابة، وزرنا خلالها مركز سرايدي لتدريب المنتخبات الوطنية، وهذا المركز مبرمج لإيواء المنتخبات الوطنية والإفريقية التي تشارك في «الشان» 2023، لكن المركز لا يوجد به أنترنت وإن وجدت فهي ضعيفة جدا، تغطية الهاتف النقال بسرايدي والتي بها اثنا عشر ألف نسمة منعدمة تقريبا إلا في بعض...

إذن؛ سيدي الوزير، ألا ترون، على الأقل، ضرورة إجبار المتعاملين الذين لديهم دفتر شروط بتطبيقها أو معاقبتهم، لديه دفتر شروط وعقد، إما أن يطبق أو يرحل!

سيدي الوزير، أردت أن أعطيك معلومة فقط، نحن هنا في المجلس يوجد بعض الأجنحة لا توجد بها تغطية للهاتف النقال وشكرا.

السيد الرئيس: الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: شكرا سيدي الرئيس، شكرا مرة أخرى، للسيد عضو المجلس.

بالنسبة لمركز سرايدي، كما قلت، سوف أرى مع زميلي، لكن يجب أن تفهم كذلك، سأعطيك مثالا ربما، نقيم في فندق ونقول التغطية ضعيفة! لكن هنا المسألة تجارية بين المركز والمتعامل، المتعامل لديه التزامات بتغطية القطاع العام، أما بالنسبة للقطاع الخاص، كمركز التكوين أو... هذه ليست مسؤولية المتعامل فقط، سواء كان الأمر يتعلق بالثابت أو النقال، هي مسألة علاقة تجارية، لو أن المركز لم يقدم طلبا للمتعامل، مثلا متعامل الثابت من أجل «الويفي»، أكيد تنعدم التغطية، هذا ليس معناه في الطاقم الحكومي ننسق في كل مرة عند وجود مسابقة أو تنظيم أي تظاهرة مهمة بالنسبة للبلد، كذلك بغض النظر عن التعاملات التجارية، هناك طرق أخرى لنكون، إن شاء الله، في الموعد وهذا ما نقوم به الآن في التحضير لألعاب البحر الأبيض المتوسط، وإن شاء الله، هناك أعضاء من ولاية وهران يرون ما قمنا به لترقية الشبكة بالولاية، تحضيرا لهذه التظاهرة الهامة، وإن شاء الله، نفس التجربة نعيدها في مدن أخرى.

أعود إلى نقطة المتعاملين الذين لا يحترمون – كما قلت –

سلطة الضبط لها إطار قانوني ولها طرق تراقب بها، عند وجود إخلال ببعض الالتزامات، هناك إعذار للمتعاملين للتصحيح، عند مرور المدة ولم يتم التصحيح هناك غرامات، لو تتذكرون السنة الماضية، المتعاملون دفعوا غرامات مهمة لأنهم لم يفوا ببعض التزاماتهم، وألح، لم يفوا ببعض الالتزامات، نحن نواصل عملنا.. إذا كان هناك ما نقوم به، كحكومة، كشركاء، للمساعدة، في رفع هذا التحدي لتطوير البنية التحتية لا مانع، وإذا كانت إجراءات أخرى لمعاقبة من لم يحترم التزاماته القانونية سنفعل كذلك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أريد التوضيح فقط، في مجلس الأمة هناك أماكن ليس بها تغطية، القاعة التي نحن بها ليس بها تغطية والسبب معروف.

نمر الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة الزملاء أعضاء المجلس الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

ابتداء وتمهيدا للسؤال الذي سأطرحه على معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم؛

التعليمة الأخيرة لغلق نقاط بيع الأعلاف أضرت كثيرا بالموالين، خصوصا مع تصادفها مع موجة الجفاف.

حصة الأعلاف المخصصة لولاية الجلفة تقدر بـ 10 كلغ للنعجة في الشهر، مع العلم أن القطيع يتكون من الكبش والخروف ولا تصل الحصة الحقيقية للموال إلا لما قيمته 3 كلغ للرأس، وهذه الحصة لا تغطي سوى 10 أيام الأولى من الشهر.

توجد نقطة بيع واحدة في مقر الولاية، وأقصد دائما ولاية الجلفة، ويضطر أغلب الموالين إلى التنقل لمسافات تصل، في بعض الأحيان، إلى 300 كلم، نظرا لشساعة الولاية، من أجل الحصول على هذه الحصة الضعيفة التي لا تفي بالغرض، علما أنه في كل الولايات هناك من 3 إلى 4 نقاط بيع مجهزة.

سؤالي، سيدي الوزير:

– لماذا تم غلق نقاط بيع الأعلاف ولم نوفر البديل عنها؟

– لماذا لا يصنف الخروف والكبش مع النعجة وبذلك تصل الحصة كاملة للموال؟

– ما مصير التعاونية (CCLS) المبرمجة في دائرة حاسي بحبح منذ سنوات؟

– هل تم برمجة نقاط تجميع (Collecte) في البيرين، وحد الصحاري اللتين أصبح يسجل فيهما إنتاج وفير؟

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الوزراء،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بشكري الخالص إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بتوفير نقاط جمع وبيع الأعلاف والشعير في ولاية الجلفة، وكذا مشروع تعاونية الحبوب والبقول الجافة المبرمج في بلدية حاسي بحبح. وللإجابة على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

لقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال خارطة طريق القطاع لفترة 2020 – 2024 عدة برامج لتطوير الفلاحة في مختلف الشُّعب، لاسيما تلك المتعلقة بتطوير تربية المواشي وحمايتها وخاصة في المناطق السهبية والرعوية، تتضمن عدة عمليات، تتمثل في تحسين الإنتاج، فيما يتعلق بالتربية الحيوانية، عبر اقتناء القطعان وتجهيزات التربية والمحافظة على السلالات الوطنية وتوفير الأعلاف للمواشي وتحسين المراعي وإنجاز نقاط الشرب والحماية الصحية للحيوانات.

وهذا البرنامج، عامة، يتأكد على ثلاثة فروع أساسية

وهي كالتالي:

– أولا، فيما يخص نقاط توزيع مادة الشعير المدعم، فإنه في إطار المبادرة المحلية الرامية إلى تحسين ظروف توزيع مادة الشعير لمربي الماشية المؤهلين للاستفادة، سمحت الإجراءات المتخذة من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الجلفة، بالتنسيق مع السلطات المحلية بفتح نقطتين جواريتين لبيع مادة الشعير، بطاقة استيعابية تقدر بألفي قنطار، إحداهما بحاسي بحبح والأخرى ببلدية القديد، وقد سهرت التعاونية على ضمان تزويد مربي الماشية بمادة الشعير، من خلال نقطتي البيع المذكورتين في الفترة الممتدة من فيفري إلى ماي 2020، حيث كانت حصص الشعير معبأة في أكياس ذات وزن 50 كلغ والتي يتم نقلها في شاحنات، ابتداء من تعاونية الحبوب إلى نقاط البيع والجمع المذكورتين، غير أنه خلال فترة توزيع الشعير، قام معظم مربي الماشية، المستفيدين من المادة والتابعين للبلديات المذكورة بالاعتراض والاحتجاج على هذه الطريقة، مطالبين بغلق نقاط البيع والرجوع إلى شحن وتحميل حصصهم من مقر تعاونية الحبوب والبقول الجافة مباشرة، بحجة بطء عملية التوزيع، مقارنة بما كانت عليه على مستوى التعاونية وذلك راجع إلى عملية المناولة والشحن والتفريغ الخاصة بالمنتوج المعبأ في أكياس وتفريغ الحمولة المعمول بها وإعادة شحنها عند التحميل من طرف مربي المواشي، خلافا عن عملية الشحن على مستوى التعاونيات التي تتم بكيفية عادية دون وضعها في أكياس مباشرة، إلى وسيلة النقل التابعة للمربي.

فعلى سبيل المقارنة، فإن حصيلة عملية التوزيع تشير إلى أنه يتم تزويد 30 مربيا يوميا، بمادة الشعير على مستوى نقاط البيع بحاسي بحبح، مقابل 100 مربي ماشية، يوميا، على مستوى مقر التعاونية، إثر ذلك واستجابة لمطالب المربين تم الغلق المؤقت لنقاط البيع وتحويل المربين مباشرة إلى تعاونية الحبوب لولاية الجلفة في موسم 2021 – 2022.

– ثانيا، بالنسبة للحصة الغذائية من مادة الشعير الممنوحة لقطعان الغنم، فإن تحديد المستفيدين وكذا سعر بيع الحصص المخصصة، يندرج في إطار تنفيد الآليات المسطرة من طرف السلطات العمومية، حيث حددت الحصة الغذائية بـ 10 كلغ شهريا للأغنام، للنعاج فقط، وفقا لتوصيات وقرارات المجلس الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ 10 ماي 2008 والمتعلق بإشكالية تربية الأغنام.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن «النعاج الولود» هي المصدر الأساسي للثروة الحيوانية للأغنام والتي يخصص لها الشعير المدعم من طرف الدولة، بهدف الحفاظ على نشاط تربية الأغنام والثروة الحيوانية، علما بأن الحصة الغذائية من مادة الشعير تعتبر حصة غذائية تكميلية وإضافية لتغذية الأغنام والتي ترتكز على إعلاء العلف المركزة والجافة وكذا مناطق الرعي.

وفي هذا السياق ونظرا لارتفاع أسعار الأعلاف بسبب الجفاف، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مؤخرا، بمراجعة كمية الحصة الغذائية من مادة الشعير المدعم ورفعه إلى 600 غرام للنعجة الواحدة، يوميا، إلى 18 كلغ للنعجة الواحدة شهريا، وذلك بموجب مذكرة توجيهية للسيد الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية المؤرخة في 9 مارس 2020 وهذا طبقا لتعليمات السيد الوزير الأول.

– ثالثا: بخصوص إنجاز فرع التعاونية للحبوب والبقول الجافة بحاسي بحبح، بطاقة استيعابية مقدرة بـ 200000 قنطار في صوامع معدنية، فإن نسبة الأشغال الخاصة بالهندسة المدنية تقارب 90٪، أما فيما يخص برمجة نقاط جمع إنتاج الحبوب في بلدية البيرين، وحد الصحاري، فإن الإجراءات المتخذة من قبل التعاونية والسلطات المحلية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021، خلصت إلى اقتراح المستودعين لتحويلهما إلى نقاط بيع وجمع المنتوج في البلديتين، غير أنه تم رفض هذا المشروع من طرف اللجنة المكونة من ممثلي التعاونية ومديرية المصالح الفلاحية والتي أقرت بعدم توافق وتطبيق المواقع المقترحة، مع شروط استقبال وتخزين وشحن المحصول، ومع ذلك تتواصل المساعي في هذا الشأن، حيث قامت تعاونية الحبوب والبقول الولائية لولاية الجلفة بمراسلة السيد رئيس بلدية «بنهار» بتاريخ 25 جانفي 2022، بغرض الإسراع في الإجراءات الإدارية لوضع مستودع تحت تصرف التعاونية، تمت معاينته من طرف فريق تابع للتعاونيات، وهذا لمباشرة أشغال الصيانة والتجهيز بالمعدات اللازمة، كتركيب منصات الوزن والميزان الجسري الضروري للدخول حيز الخدمة، تحسبا لاستقبال حصاد إنتاج الحبوب للسنة الحالية للفلاحين على مستوى كل من بلديات عين وسارة، حاسي الفدول، البيرين، حد الصحاري، وبنهار.

كما أن الديوان الجزائري المهني للحبوب، من خلال تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الجلفة، مستعد لفتح نقاط جوارية لبيع وجمع المحصول، كلما سمحت الظروف بذلك، من توفر الشروط اللازمة، وهذا بمرافقة ومساهمة السلطات المحلية، من خلال توفير الهياكل الضرورية ووضعها تحت تصرف التعاونية، بغرض تحسين ظروف جمع وتخزين وبيع المنتوجات من الحبوب.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت أن أفيدكم بها، فيما يتعلق بموضوع الإجراءات المتخذة من أجل توفير نقاط جمع وبيع الأعلاف والشعير في ولاية الجلفة، وكذا مشروع تعاونية الحبوب والبقول الجافة المبرمجة في بلدية حاسي بحبح.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الرحمان قنشوبة، تفضل.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والسلام عليكم، مرة ثانية.

شكرا سيدي الوزير على إجابتكم.

أود أن أذكّر أن الموال أو هذه المهنة لهذه الفئة هي في الأصل مهنة الأنبياء والرسل عليهم السلام، الموال –واسمحوا لي أن أتكلم بالعامية، حتى أكون أكثر وضوحا– هو في صفة مواطن، وهذا المواطن ليس عبئا على الدولة، حتى أولاده لا يفكر في دراستهم ويعيش في الخلاء ويتحمل كل ظروف المناخ وظروف المعيشة وظروف اقتناء مادة الشعير وحتى زوجته تتحمل ما تتحمل من الظروف السيئة والصعبة في الحياة، المطلوب الآن أن تلتفت الدولة إلى هذه الفئة من المجتمع.

الشق الثاني من السؤال، سيدي الوزير، ولكم كل الاحترام، يبدو لي فيما يتعلق بالسؤال: لماذا لا يصنف الخروف والكبش مع النعجة وبذلك تصل الحصة كاملة للموال؟ في هذه النقطة، من الواضح أن كلامي لم يفهم، ما قلته، السيد الوزير، أن هذا الأمر في يد السلطات، نحن نطالب، كمواطنين وكأعضاء، وهذه أمانة.. أنا كعضو مجلس الأمة لدي أمانة، فضلا عن المهمة الوطنية التي تتمثل في التشريع، عندي أمانة تسمى التبليغ، أنا كُلفت من طرف الموالين أن أنقل هذا الانشغال، نحن نريد أن يعاد النظر في هذه التعليمة، لأن الموال الذي له 300 رأس بها 100 نعجة و200 ما بين كبش خروف، هذا الكبش الخروف ما هو؟ أرنب أو دجاج؟ هذه رؤوس أغنام يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، إسمحوا لي على هذه اللغة! أرجو، من السيد الوزير أن ينقل هذا الانشغال بأمانة إلى أعلى هرم في السلطة؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.

أثمّن ما قاله السيد العضو بالنسبة لتوزيع الأعلاف ومادة الشعير وبصفة خاصة في تربية المواشي، أقدم بعض المعلومات فقط:

كيف يتم تنظيم عملية توزيع مادة الشعير على مستوى أكثر من 31 ولاية على المستوى الوطني؟ وهذا بعد المراحل التالية:

المرحلة الأولى: قائمة المربين على مستوى الغرفة الفلاحية الإقليمية، تكون هناك دراسة وقائمة رسمية توجد على مستوى الولاية.

المرحلة الثانية: تدخل المصالح البيطرية في حملة تلقيح ضد مرض الجدري وهذا معروف، وبالنسبة لهذا التلقيح.. أعطي معلومة إضافية هو إنتاج وطني من طرف المعهد الوطني لباستور، أي لا نستورد اللقاح.

المرحلة الثالثة: يوزع على مستوى تعاونيات الحبوب، هذه الكمية والتي كانت في البداية 300 غرام للنعجة في اليوم وكانت هناك زيادة منذ مارس 2020 إلى 600 غرام للرأس في اليوم، صراحة، حتى لو كانت الأعلاف بهذه الكمية فهي كمية إضافية، يبقى الإشكال المطروح بالنسبة للخروف والكبش، كما يقال.

ليعلم الجميع فقط الجهود المبذولة من طرف الدولة، عملية دفع وتوزيع مادة الشعير بالنسبة للتكلفة المالية هي تساوي أكثر من 6 ملايير دج في الشهر بالنسبة لكل 300 غرام للنعجة وتحسب على 15 أو 16 أو 17 مليون رأس في

المناطق الرعوية أو مناطق السهوب.

تلك هي مساهمة الدولة في الحفاظ على شعبة تربية المواشي، وهذه المبادرة يجب أن نثمنها ونزكي كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية.

بالنسبة لقضية الخرفان والكباش، صراحة، سوف أقدم ملفا على المستوى الأعلى للحكومة وفي أقرب وقت لنأخذ بعين الاعتبار تلك الانشغالات التي نثمنها حقيقة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

لقد استبشر الفلاحون المستفيدون من الأراضي الفلاحية عبر الوطن وعبر الجنوب وولاية ورقلة وولاية تقرت، بالأخص، لأكثر من 3 سنوات خيرا بعد اللقاء المنظم من طرف وزارة الطاقة ووزارة الفلاحة والرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز والذي أفضى إلى ضرورة تزويد كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء في أقرب الآجال، وتهيئة مسالك المحيطات الفلاحية وهو الشغل الشاغل الذي يثقل كاهل المستثمرين ويعرقل عملية الإنتاج ويحول دون تعزيز النشاط الفلاحي عبر ولايات الجنوب الذي ما فتئ السيد رئيس الجمهورية يحث عليه، من خلال خطاباته وضمن برنامجه.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن ولاية ورقلة وولاية تقرت منطقتان فلاحيتان بامتياز، إذ وعلى عكس المناطق الأخرى من الوطن تمتاز هاتان الولايتان بخصوصية جمع محصول القمح اللين والصلب وكذا الصوجا مرتين في الموسم.

– فما هي التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم، من أجل التكفل بانشغال المستثمرين الفلاحيين في أقرب الآجال؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيد الوزير،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات المستثمرين الفلاحيين في مجال تزويد المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، وتهيئة مسالك المحيطات الفلاحية في كل من ولاية ورقلة وتقرت.

وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

في إطار تنفيذ تعليمات السيد رئيس الجمهورية، القاضية بربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، فقد تم لحد الآن الالتزام مع الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز، لتزويد 305 مستثمرة فلاحية عبر تراب ولاية ورقلة وتقرت، منها 77 مستثمرة قد انتهت بها أعمال الربط على خط 31.25 كلم بتكلفة مالية قدرت بـ 207 مليون دج، و55 مستثمرة هي حاليا قيد الإنجاز على خط 95.7 كلم وبتكلفة مالية تقدر بـ 536 مليون دج، مع العلم أن البرنامج لا يزال متواصلا.

كما تم الاتفاق مع شركة سونلغاز على أن يتم تشغيل التيار الكهربائي للمستثمرات التي انتهت بها أعمال الربط، وبالفعل، لقد تم لحد الآن تشغيل التيار الكهربائي لفائدة 28 مستثمرة فلاحية عبر الولايتين، زيادة على الحوصلة المذكورة أعلاه.

أما فيما يخص المحيطات الفلاحية وبالنسبة لولاية ورقلة، فإن عملية الربط بالكهرباء خصت ثلاث بلديات

وهي:

– بلدية حاسي مسعود، المحيط الفلاحي قاسي الطويل، حيث تم إنجاز 8 كلم من 20 كلم المقترحة.

– بلدية أنفوسة، محيط أنفوسة تم إنجاز 28 كلم من 57 كلم المبرمجة.

– بلدية سيدي خويلد، محيط خشم الريح، تم إنجاز 9 كلم، مع العلم أن المسافة المبرمجة للإنجاز تقارب 25 كلم.

وفيما يتعلق بالمشاريع المهيكلة للمسالك الفلاحية بالولاية، فقد تم إنجاز 92.60 كلم، موزعة كالتالي:

– 20 كلم ببلدية حاسي مسعود، محيط الامتياز 26 قاسي طويل.

– 14 كلم ببلدية عين البيضاء، محيط مخادمة.

– 58.6 كلم ببلدية أنقوسة، محيط أنقوسة.

أما بالنسبة لولاية تقرت، فقد قدرت احتياجات الولاية لربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء الفلاحية بحوالي 558 كلم، كما يجب الإشارة إلى أنه تم إيداع طلبات جديدة لإيصال الكهرباء الفلاحية عبر تراب الولاية من طرف 115 مستفيدا، إلا أنه لم يتم التكفل بها لعدم وجود الاعتمادات المالية الكافية وعملية الإيداع لا تزال متواصلة لحد الآن، وسيقدم في الأجل القريب، إن شاء الله، ملف جديد لدى وزارة المالية للتكفل بإنجاز هذا المشروع.

أما بالنسبة للمشاريع المهيكلة للمسالك الفلاحية بهذه الولاية الجديدة، فقد تم تجسيد 113 كلم على مستوى الخمس دوائر على النحو الآتي:

– 21 كلم فيما يخص دائرة تقرت.

– 40 كلم بالنسبة لدائرة تماسين.

– 3.5 كلم على مستوى دائرة الحجيرة.

– 50 كلم موزعة، حديثا، فيما يخص دائرة مقران، بلدية مقارين وبلدية سيدي سليمان.

– تبقى ببلدية المنقر وبلدية بن ناصر، تم اقتراح إنجاز 45 كلم، إلا أنه لم يتم تجسيدها وذلك لعدة أسباب منها كونها محيطات منشأة حديثا أو أنها مناطق فلاحية مستغلة من دون سندات، مع عدم تسوية وضعية العقار، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 المؤرخ في 18 جويلية 2018 المتعلق بتسوية وضعية العقار.

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد القادر جديع، تفضل.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس، نشكر السيد الوزير على الجواب.

السيد الوزير، من أجل تحصيل الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في الفلاحة، يجب على الدولة الاستثمار في الكهرباء ودون ذلك، فلا اكتفاء ذاتي، ولا كذب على المواطنين؛ ومن أجل الاكتفاء الذاتي يجب أن نستثمر الكهرباء في الجنوب، الامتيازات الفلاحية، تبدأ من أدرار وما يليها، كل الناس لهم عقود الامتياز الفلاحي والكهرباء لا توجد!

الفلاح لكي يزرع القمح أو الصوجا أو أي زراعة كانت، يضع مولدا كهربائيا، يستهلك المازوت، فيعلن إفلاسه؛ وبالتالي لابد من الدعم والذهاب إلى الاكتفاء الذاتي، خصوصا ونحن على علم بوجود حرب بين أوكرانيا وروسيا، سعر القمح اللين والصلب في تصاعد في البورصة. في الجنوب لدينا قارة، يمكن جني المحصول مرتين في السنة ونحمد الله على هذا، لماذا لا نستثمر في الكهرباء؟ لدينا الغاز ولا توجد إشكالية في الاستثمار في مجال الكهرباء، بوجود التوربينات التي تعمل بالغاز، حيث الغاز متواجد بنفس المنطقة ولا يوجد هناك مشكل في قنوات نقل الغاز، نضع هذه التوربينات الغازية ابتداء من أدرار، ومنطقة أدرار تحتوي على الغاز، أما الحديث عن الاكتفاء الذاتي من دون تدعيم الكهرباء فلا أظنه يأتي بنتيجة، على الدولة الاستثمار في التوربينات الغازية لصنع الكهرباء، وسترى كيف تصبح الفلاحة، والله، لن نستورد ولو حبة قمح! الأرض التي عندنا لا يعلمها إلا الله، قلت لكم إنه يمكن جني المحصول مرتين في السنة، مثلا الصوجا، حيث تقلص استيرادها وهي متوفرة، ونريد أن يكون في برنامج الحكومة برنامج استثمار الكهرباء في الجنوب.

سيدي الوزير، بكل احترامي لكم، قضية الموالين، هناك موالون وهميون يقومون باستنزاف أموال الدولة من الوزارة، بخصوص دعم مادة الشعير، كيف لعامل يعمل في محطة الخدمات، أجره 18000 دج له 700 نعجة وملابسه ممزقة، وله 700 نعجة؟! البيطري له يد في هذا بوضع الختم، هناك أناس تسترزق بطرق مشبوهة، يا معالي الوزير!

بالنسبة لقضية الموالين، نريد تطهير القوائم، وتطهيرها يكون بالضبطية، عند سماع الضبطية كل الناس تخاف.. نريد الضبطية لتطهير القوائم، يوجد من المغير إلى تقرت 270000 نعجة ولا يوجد حتى 2000 نعجة! أي يوجد 270000، أما الرسمي فيوجد 2000 نعجة، نحن نريد من الدولة والوزارة التدخل من أجل تخفيض المصاريف.. هذه سرقة! وهناك من المواطنين، الله يهديهم، من يقومون بالتطعيم من أجل أخذ الشعير وبيعه، لهذا نريد الضبطية من أجل تطهير القوائم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة.

أولا، كل الاقتراحات والآراء المقدمة من طرفكم، السيد العضو، أنا أثمنها، أنت شخص عمل في الميدان ولك علاقات مباشرة مع المواطنين ولهذا السبب، نحن في الاستماع لكل الانشغالات.

بالنسبة للكهرباء نثمن ضرورة تزويد كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وتهيئة مسالك المحيطات الفلاحية وهذا في أقرب الآجال، إن شاء الله، هذه الشروط متعلقة بالضرورة القصوى لانطلاق الاستغلال الفعال للأراضي الموزعة عن طريق الامتياز لفائدة الفلاحين، وهي ضمن البرنامج العام لتحسين ودفع بقوة كبيرة للمنتوج ولتطوير الفلاحة الاستراتيجية، خصوصا في المناطق الجنوبية وهي الآفاق المستقبلية للبلاد، بالنسبة لشساعة الأراضي، بالنسبة كذلك للموارد المائية الجوفية، هناك أكثر من 15000 مليار متر مكعب على مستوى الطبقة الأولى، ولدينا 35000 مليار متر مكعب في الطبقة الثانية؛ إذن، الإمكانيات موجودة.

بالنسبة للربط بالشبكة الكهربائية، فيه برنامج، لحد الآن، تكلفة الدولة وصلت 25 مليار دج، على سبيل المثال، بالنسبة للإحصائيات ولاية أدرار، الميزانية والتكلفة المالية وصلت إلى 19 مليار دج بالنسبة للربط الكهربائي في منطقة شاسعة وتتطلب وقتا للربط بالكهرباء، حتى إن كل الجهود مبذولة من طرف سونلغاز لتقدم الخدمات في هذا المجال ليس هناك تغيير، سنستكمل البرنامج، فيه اتصالات أو لقاءات يومية مباشرة يومية مع وزارة الطاقة ووزارة البيئة والطاقات المتجددة، إن شاء الله، في المناطق الصحراوية، سيكون فيه تغيير، حيث قاموا بتجارب ونجحوا في هاته العمليات مثلا على مستوى ولايات تيميمون، ورقلة، الجلفة والأغواط، هناك مستثمرون يعملون بالطاقة الشمسية لوحدهم، أظن أن هذا هو الحل، وليس الوحيد، ولكنه يفصح عن القدرات والطموحات المطلوبة، إن شاء الله. الانتقال الطاقوي هو الحل الأساسي بالنسبة للمناطق الصحراوية، وهذا راجع لوجود مؤسسات وطنية شبانية لصنع الألواح الشمسية ولهم قدرات متميزة وعملوا في بلدان أخرى في إفريقيا، ولهم مشاريع في السودان وإثيوبيا ونجحوا في مشاريعهم وقدموا اقتراحات لتنظيم مثل هذه الأمور على مستوى الوطن، أي يكون هناك مزيج طاقوي.

بالنسبة للغاز يمكن –كما قلت– أو الكهرباء وهي مولدة من طرف توربينات الغاز، هناك كذلك الانتقال الطاقوي بالنسبة لاستعمال الطاقة الشمسية.

أفتح قوسا بالنسبة للشعير، أوافقك، هناك قوائم وهناك أمور.. هذا هو الواقع! لكن لدينا نظرة، إن شاء الله، تكون أحسن في المستقبل ولا يخفى عليكم كانت هناك انتخابات الغرف الولائية، يعني هناك أناس منتخبون جدد يعرفون الميدان وهم بالخصوص شبان تحملوا المسؤولية مرحلة بمرحلة.

الشعير مادة حساسة بالنسبة للمربين، والمربي يتعب في حالة الجفاف، 300 غرام، نعلم أنها غير كافية، كما قال السيد العضو، من الجلفة، احتياجات المربين بالنسبة لتربية الخروف والكبش، يجب أخذها، بعين الاعتبار، إن شاء الله، وفي أقرب الآجال، لدينا الوقت إلى غاية شهري سبتمبر، وأكتوبر لإعادة تنظيم هذا التوزيع في مادة الشعير على مستوى كل ولايات الوطن، إن شاء الله، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ هذا القطاع حيوي، والذي من خلاله نضمن الاكتفاء الذاتي وهذه مسألة لها أهمية كبيرة، المسؤوليات ليست اسما فقط، بل صفة وتصرفا، فواجب علينا أن ننجح في هذا القطاع، في أقرب وقت، لأنه مرتبط باستقلال البلاد، الضغوطات من الخارج حول هذا الموضوع؛ وعلى هذا يتبلور أسلوب عملنا وتفكيرنا، المواعيد ستكون محليا ووطنيا ويجب أن نكون في جبهة واحدة، هذه معركة يجب الانتصار فيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الآن ودائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقبل الله منا الصيام، إن شاء الله.

يشرفني أن أطرح عليكم، السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، سؤالا شفويا الآتي نصه:

إن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة في قطاع الفلاحة، من حيث الدعم الفلاحي، تدعيم تربية المواشي، ولكن نسجل نقصا أو غيابا في تدعيم تربية الإبل، رغم وجود هذه الثروة الهامة.

السيد الوزير،

– لماذا يتم استثناء مربي الإبل، مقارنة بمربين آخرين، حين تقديم الدعم وحين عملية التعويضات على الكوارث؟

– وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟ ولم لا يتم تسهيل تصدير لحوم الإبل إلى الدول الأخرى المجاورة؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، لديك ست دقائق.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيد الوزير،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أتقدم بالشكر الخالص إلى السيد أحمد بناي، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل تقديم الدعم لمربي الإبل، كباقي المربين الآخرين، وعن إمكانية تصدير لحوم الإبل إلى الدول الأخرى.

وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

لقد سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عدة برامج لتطوير الفلاحة في مختلف الشعب، لاسيما تطوير وعصرنة تربية المواشي وحماية الثروة الحيوانية والتي عرفت تطورا ملحوظا في الإنتاج على المستوى الوطني.

وبخصوص شعبة تربية الإبل، فقد عرفت تطورا هاما، حيث بلغ عدد رؤوس الإبل ما يقارب 400000 رأس من الجمال، منها ما يقارب 300000 رأس من النوق وتساهم هذه الثروة في إنتاج أكثر من 14700 طن من اللحوم الحمراء وإنتاج ما يقارب 66 مليون لتر من حليب الناقة، كما تولي دائرتنا الوزارية أهمية كبيرة لتربية الإبل، باعتبارها فرعا من الفروع الفلاحية، وتجسد هذا الاهتمام، من خلال القرار المؤرخ في 11 ماي 2020 الذي يحدد قائمة الفروع الفلاحية، وضعت فيه برامج هامة للتطوير والمحافظة على ثروة الإبل، عبر استحداث آلية الدعم في مختلف المجالات، مثل:

– تطوير الإنتاج والمحافظة على المراعي والآبار الرعوية.

– تثمين إنتاج الحليب بتقديم علاوات الإنتاج والجمع وتحويل حليب الناقة.

– إنشاء ملبنات حليب النوق.

– تنظيم تظاهرات كمسابقات الإبل بهدف تثمين تربية الإبل ومنتجاته.

– حماية وتطوير الثروة الجينية، من خلال دعم المحافظة على السلالات الوطنية.

– الحماية الصحية للمواشي ضد بعض الأمراض، عن طريق حملات تلقيحية؛ والمرافقة التقنية للمربين من طرف المعاهد التقنية التابعة للقطاع.

من جهة أخرى، وفي إطار دعم تطوير شعبة تربية الإبل، فقد حددت قيمة 500000 دج لإنشاء وحدات صغيرة لإنتاج الحليب، و1 مليون دج من أجل إنشاء وحدات صغيرة للخدمات الخاصة بالتغذية والمعالجة، كما يستفيد

مربو الإبل بمادة الشعير المدعمة والمخصصة لتغذية المواشي وتقدر بـ 2 كلغ للرأس في اليوم بالنسبة للإبل، مقارنة بـ 600 غرام للرأس المخصصة للغنم والمعز.

هذا، ومن أجل دعم تربية الإبل وتنظيمها، فقد تم تنصيب المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الإبل الذي يساهم في ترقية ثروة الإبل، وذلك نظرا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكتسيها هذه النشاطات لدى ساكنتنا في ولايات الهضاب العليا والجنوب أساسا.

وفي مجال الحماية الصحية للمواشي، تم اتخاذ عدة إجراءات لفائدة حماية الثروة الحيوانية في مناطقنا الصحراوية، لاسيما تلك الخاصة بالإبل، حيث تتمثل العمليات في:

– اقتناء مضادات حيوية في علاج الأمراض التي تصيب قطيع الإبل بمبلغ يزيد عن 200 مليون دج.

– الأدوية ضد الأمراض الطفيلية لدى الإبل بمبلغ يقارب 9 ملايين دج، بطاقة تعريف للإبل للتعرف على قطعان الإبل بمبلغ 9 ملايين دج.

للإشارة، تم برمجة هذه السنة اقتناء أدوية لعلاج داء المثقبات الذي يصيب قطعان الإبل بمبلغ يقدر بحوالي 104 مليون دج، مع التذكير، أن كافة عمليات العلاج يتم إجراؤها بصفة مجانية للمربين من قبل الأطباء البيطريين العموميين في ولايات المناطق الجنوبية.

أما فيما يتعلق بانشغالكم المتعلق بتصدير اللحوم إلى الدول الأخرى، فلابد أن أشير هنا إلى عدم وجود أي منع للقيام بهذه العملية بصفة منظمة، شريطة أن يكون هناك طلب مسبق من الدولة المعنية باستيراد اللحوم، مع ضرورة إصدار الشهادات الصحية البيطرية لهذه الدول وذلك حسب الشروط الصحية المفروضة عالميا والتابعة للمنظمة الدولية للصحة الحيوانية، كما أن عملية التصدير هذه تخضع لنظام الترخيص الصحي للتصدير من طرف السلطات الصحية المعنية على مستوى وزارة الفلاحة.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة إلى السيد أحمد بناي، إذا كان له تعقيب؟

السيد أحمد بناي: شكرا، مرة أخرى، السيد الرئيس، شكرا، السيد الوزير، على إجابتكم القيمة على السؤال.

صراحة منذ تنصيبكم على رأس القطاع الذي نعتبره قطاعا حساسا ومتشعبا وأنتم تبذلون مجهودات كبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي والهام.

لكن –السيد الوزير– كما يقول المثل «يد واحدة ما تصفق»، للأسف الشديد، رغم شروعكم في تطهير القطاع وأنتم ابن القطاع وتعرفون جيدا مشاكله، إلا أن بعض الإطارات المركزية والولائية ما زالوا يعملون بالذهنية القديمة والممارسات التي لا تخدم القطاع.

فيما يتعلق بالدعم الفلاحي، الدولة وفرت أموالا باهظة في جميع مجالات التدعيم وخاصة العتاد، السقي، البذور، مساحات التخزين، تربية المواشي، إلا أنني لاحظت نقصا في تدعيم تربية الإبل، رغم أن هذه الثروة الحيوانية هامة جدا وتستحق الاهتمام، فالدعم، في كثير من الحالات، لا يقدم إلى مستحقيه، فالدولة أيضا قامت بتوزيع آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية في الجنوب والشمال وحتى بعض المزارع النموذجية من أجل الاستثمار، تحصل عليها أناس لا علاقة لهم بالفلاحة، وهذا من أجل أخذ أموال الدعم، فكلنا نعرف بأن هذا القطاع هو مستقبل الجزائر في اكتفائها الذاتي وهذا ليس بالمستحيل على دولة تتوفر على كل الإمكانيات، وخاصة إذا طبقنا توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونرجع إلى تطبيق المبدأ الأساسي وهو المسؤولية لمن يقدرها والدعم لمن يستحق والأرض لمن يخدمها.

شكرا، السيد الرئيس، وفقك الله السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، إذا كان لديك رد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا للسيد العضو، هذه فرصة سعيدة تم منحي إياها للتكلم عن شعبة الإبل، وأنا أوافقكم على كونها شعبة هامة وهامة جدا، سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي، خصوصا في مناطق السهوب والمناطق الجنوبية للبلاد، هذا بصفة عامة.

تطرقتم لأكثر من جانب بالنسبة لقطاع الفلاحة، نحن في مرحلة تطهير، سواء في ميدان العقار الفلاحي أو استرجاع

الأراضي غير المستغلة وهذا تحت تطبيق وتعليمات السيد رئيس الجمهورية والسيد الوزير الأول.

بالنسبة لحديثكم عن القطاع الفلاحي بصفة عامة وداخل الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية، طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، كذلك، نحن نسعى إلى إعادة النظر في تنظيم الإدارة المركزية بالنسبة للتنظيم الداخلي الإداري وكذلك التنظيم الإقليمي على مستوى مديريات الفلاحة في كل الولايات، وكذلك هناك تنظيم جديد تم اقتراحه على مستوى المديرية العامة للوظيفة العمومية وهو قيد الدراسة وما هي الميزانية التي ستحدد في هذا الشأن.

فيه كذلك مرحلة أخرى، الإدارة غير كافية، العمل في الميدان للمربين.. إلخ، وأظن أنه كذلك غير كاف، يجب علينا إعادة النظر في رقمنة وتحديث القطاع الفلاحي، لدينا أكثر من 13 معهدا تقنيا للبحث، وعلى مستوى الوزارة فيه معهد الزراعة الكبرى، معهد البحث العلمي وهو معروف، معهد البحث الغابوني، هناك أدوات كثيرة بالنسبة للبحث وإعطاء نظرة جديدة للقطاع الفلاحي، كما تفضل به السيد رئيس المجلس وهي أننا أمام تحديات كبيرة وكبيرة جدا بالنسبة للأمن الغذائي والذي يرمي إلى أمن الوطن واستقراره بصفة عامة، نثمن ما قلتم، وإن شاء الله، نكون في المستوى المنتظر، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سيدي الوزير، حوادث المرور معضلة عويصة أضرت كثيرا بالبلاد، كما أضرت بالمجتمع، الجزائر صنفت من بين الدول الأوائل من حيث الوفيات والإعاقات الناجمة عن حوادث المرور والكثير يرجع هذه الآفة إلى العامل البشري، لكن ما لاحظناه أن الطرقات في بلادنا غير صالحة للسير، نظرا لرداءتها والضغط الكبير للشاحنات عليها، فأصبحت عاملا من عوامل ارتفاع الحوادث عندنا، وأحسن مثال عن ذلك، الطريق الرابط بين مدينة متليلي الجديدة وبلدية زلفانة، ولاية غرداية، والطريق الرابط بين متليلي ومدينة المنيعة، حيث أصبح هذان الطريقان يحصدان الأرواح ويخلفان جرحى ومعوقين.

سؤالي هو كالتالي:

الجزائر بوابة إفريقيا والمنفذ الرئيسي للطريق الوطني رقم واحد، طريق الوحدة الإفريقية، المار والشامل للمقطعين المذكورين أعلاه. الجزائر تسعى إلى اقتحام الأسواق الإفريقية، بعد مصادقتها على إنشاء منطقة حرة إفريقية للتجارة.

لماذا لا تعطي الدولة الأولوية لازدواجية الطريق رقم واحد؛ السبيل الأنجع لخلق الثروة وترقية التجارة، بصفة عامة، مع مواكبة إنجاز ميناء شرشال؟

تقبلوا مني فائق الشكر والامتنان، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد، المحترم،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر شنيني، أشكركم على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية، من خلال طرحكم الانشغال المتعلق بإعطاء الأولوية لازدواجية الطريق الوطني رقم 1 المار بولاية غرداية، وعليه، فيعتبر الطريق العابر للصحراء، الملقب أيضا بطريق الوحدة الإفريقية، كما تعلمون، وهو من أقدم الطرق العابرة لإفريقيا التي تسعى لتمتين العلاقات الاقتصادية جنوب –جنوب وتقليص المسافات الجغرافية بين الدول والشعوب، ويهدف إلى تشكيل شبكة من الطرق الرئيسية عبر القارة «قارة

إفريقيا» حيث يربط هذا الطريق ست دول، أذكر: الجزائر، أولا، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد؛ لذا، تولي السلطات العليا للبلاد أهمية قصوى لهذا الطريق، نظرا لما يكتسيه من بعد جهوي وقاري.

يمتاز الطريق الوطني رقم 01 العابر للصحراء، بكونه من أطول الطرق الوطنية ومحورا من أهم المحاور على الصعيد الوطني، لما له من أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة، حيث يعبر هذا الطريق عشر ولايات على مسافة 2322 كلم، انطلاقا من الجزائر العاصمة إلى ولاية عين قزام الحدودية مع النيجر، في أقصى الجنوب، مرورا بكل من البليدة، المدية، الجلفة، الأغواط، غرداية، المنيعة، عين صالح وتمنراست، علاوة على اعتبار هذا الطريق بمثابة العمود الفقري للبلاد وله عدة وظائف استراتيجية، نذكر منها:

– ربط المناطق الصحراوية والهضاب العليا والشمالية للوطن،

– إنعاش الاقتصاد الوطني في المناطق التي يعبر منها،

– تشجيع المستثمرين لخلق حركة اقتصادية في الهضاب العليا والجنوب،

– دعم وتكثيف سياسة التهيئة العمرانية، خاصة في الهضاب العليا والجنوب، على غرار المدينتين الجديدتين بوغزول والمنيعة،

– كما سيعزز هذا المحور التبادل بين إفريقيا وأوروبا وذلك عبر الموانئ الجزائرية، خصوصا البلدان التي لا تملك الواجهة البحرية.

تم تحويل الطريق الوطني رقم 1 إلى طريق سيار شمال –جنوب، الذي شرع فيه كمرحلة أولى بين العاصمة والمنيعة، على مسافة حوالي 850 كلم، حسب المخطط التوجيهي للطرق والطرق السريعة، إذ تمثل بلدية بئر مراد رايس بالعاصمة، هنا، نقطة الانطلاق وتنتهي بولاية المنيعة؛ ويحتوي على ما يلي:

– 518.5 كلم طريق مزدوج وهو حيز الخدمة،

– 71.5 كلم أشغال ازدواجية قيد الإنجاز، منها 64 كلم تقع على تراب ولاية الجلفة و7.5 كلم على تراب ولاية المدية، بين بوغزول وحدود ولاية الجلفة،

– مقطع في طور الدراسة على مسافة 260 كلم بين ولاية غرداية وولاية المنيعة بنسبة تقدم تقدر بـ 75٪.

ولا تزال الجهود متواصلة بخصوص ما تبقى من طول مسار هذا المحور الذي يقدر بـ 1472 كلم، من أجل رفع مستوى الخدمة وتحسين المقاطع المتدهورة، حيث تم تحديث 344 كلم، منها 160 كلم على مستوى ولاية تمنراست، عبر عدة مقاطع، كما سيتم بعث أشغال عصرنة أو تحديث ما يقارب 100 كلم إضافية أخرى، متمثلة فيما يلي:

– 60 كلم على مستوى عين صالح – آراك،

– 40 كلم على مستوى تمنراست – عين قزام.

كما تجدر الإشارة، في ذات السياق، أنه قد تمت المصادقة على تغطية تكاليف الشطر الأول لأشغال عصرنة حوالي 150 كلم إضافية، بمبالغ مالية تقدر بـ 10 ملايير دج، والتي من شأنها التكفل بباقي المقاطع المتضررة على محور الطريق الوطني رقم 1، الرابط بين غرداية وعين قزام والتي ستحدد أولوية إنجازها بعد الانتهاء، من الدراسة إن شاء الله.

بالإضافة إلى أنه تم في السنة الماضية 2021 تسجيل عملية إتمام إنجاز آخر مقطع بهذا الطريق، على طول 7 كلم، بين المركز الحدودي عين قزام والحدود النيجيرية؛ والأشغال به في طور الانطلاق.

أرجو أن أكون قد قدمت لكم عرضا كافيا للإجابة على انشغالكم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد عبد القادر شنيني، إذا كان له تعقيب؟

السيد عبد القادر شنيني: شكرا معالي الوزير، المعطيات جديدة، لكن ما لاحظناه – سيدي الوزير – أولا شطر متليلي –زلفانة، أصبح خليطا لو رأيت كيف أصبح هذا الطريق وحتى فرق الصيانة لم تستطع القيام بالتهيئة، هذا من جهة، أما الطريق الوطني رقم 1 من مدينة غرداية إلى الجزائر على مسافة 500 كلم فما زال لدينا مشكل عند الخروج من ولاية الجلفة، يوجد 40 كلم كارثية وبها حوادث مرور من كثرة مرور الشاحنات التي تمر بها، وكذلك من غرداية إلى الجنوب، لا نعلم، سيدي الوزير، هل تمت الدراسة أم لا؟ نحن نطالب، على الأقل، أين يوجد ضغط وما دامت المنطقة، بترولية وتسير فيها شاحنات بكثرة، نتمنى إعطاءها الأولوية، على الأقل، شطر غرداية – المنيعة، طريق مزدوج؛ وبالتالي لا يكون ضغط على الطريق.

كذلك وبما أن سؤالي كان واضحا، يتم نسب حوادث المرور إلى العامل البشري، لا، سيدي الوزير، في العالم بأسره، هناك إحصائيات تقول إن هناك 40٪ من الطرق رديئة في العالم المتقدم، فما بالك نحن! كذلك حوادث المرور في الطريق السيار لا تمثل إلا أقل من 10٪، فلو نسعى جميعا لنشر الطرق المزدوجة، نكون قد خفضنا من نسبة الوفيات، أتمنى أخذها بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا سيدي الرئيس، مرة أخرى، شكرا للسيد العضو.

بالنسبة لطريق زلفانة، هناك سؤال آخر للعضو من نفس المنطقة وتكون الإجابة، إن شاء الله، على هذا السؤال.

بالنسبة لاستكمال الطريق الوطني رقم 1 إلى غاية المنيعة، الدراسة متقدمة وبعدها، وإن شاء الله، سنبدأ في البحث عن الإمكانيات المالية، لأن الطريق الوطني رقم 1 هو من أولويات برنامج الحكومة.

أخيرا، بالنسبة لحوادث المرور، السيد العضو، نحن من القطاعات التي تدرس هذا النوع من التقارير وليس من يقوم بها، هناك هيئات مختصة، حقيقة، أكثر من 95٪ يعود إلى العامل البشري وكل التقارير تقول هذا؛ وهذا لا يعني أن الطرقات في حالة جيدة جدا، وكما يقال «نرقدو على وذنا»، العلاقة لا توجد بين حالة الطرقات وهذه التقارير، لأن الطريق عندما يكون متدهورا هناك قانون للمرور، وفيه العديد من الإجراءات تخص الأشغال العمومية وحتى المسيرين على مستوى البلديات والولايات للتقليل من حوادث المرور.

ولهذا نقول إن العامل البشري هو الأهم، والمهم هو احترام قانون المرور ولك الحق، نحن من البلدان التي تعاني من الحوادث وآثارها على المستوى الاجتماعي وعلاوة على المستوى الصحي والصحة العامة للمواطن الجزائري وما يكلف الدولة الجزائرية من مصاريف.

أعود إلى الطريق الوطني رقم 1، حقيقة، هناك 64 كلم وليس 40 كلم، من نهاية ولاية الجلفة مع حدود ولاية الأغواط، هناك ثلاث ورشات، تقريبا، ست مؤسسات، وكما تعلم، كان المشروع مجمدا، لكن اليوم الأعمال جارية والحمد لله، ولدينا معلومات جيدة أن الأعمال ستكون، إن شاء الله، في الموعد، وهناك أيضا 7.5 على مستوى بوغزول، الأعمال انطلقت وسيكون هذا الجزء حتى ولاية غرداية مزدوجا بصفة تسمح للمواطن الجزائري أن يسافر في هذه الطريق بأريحية، شكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن مع آخر متدخل ودائما في نفس القطاع، الكلمة إلى السيد محمد العربي سليماني، (نيابة عن السيد الطاهر غزيل)، فليتفضل.

السيد محمد العربي سليماني (نيابة عن السيد الطاهر غزيل): بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

الطاقم الوزاري،

الزميلات والزملاء الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية:

سيدي الوزير،

لا يخفى على سيادتكم المعاناة التي يلاقيها سكان ولاية غرداية وولاية المنيعة، أثناء التنقل بين الولايات المجاورة لها، بحكم موقعها الجغرافي المتميز وخصوصيتها، وهنا أتساءل معالي الوزير، عن مصير:

– الطريق الوطني رقم 1، كما تكلم الزميل، شطر غرداية – المنيعة، الذي يسمى بطريق الموت، هذا الطريق له ضحايا من أغلبية سكان الولاية، إما هالك أو مصاب، وهنا يبقى السؤال مطروحا متى تتحرك الجهات المعنية، التابعة لوزارتكم لإنجاز الطريق المزدوج الذي يكون المتنفس لسكان ولاية غرداية وولاية المنيعة وسكان الجنوب عامة؟

– الطريق الوطني متليلي – المنصورة (طريق اللواي).

– الطريق الجديد ضايت بن ضحوة – متليلي.

– الطريق الاجتنابي مدخل متليلي الشعانبة – السوارق.

– طريق زلفانة – غرداية.

وعليه، نرجو، معالي الوزير، من خلال تفضلكم بالرد على هذا السؤال، أن نجد ما يزيل هذا الغبن، ونحن على يقين من تفهكم لهذا الأمر.

ودمتم في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم.

تحية مجددة للجميع.

قبل الإجابة على الانشغالات الآتي ذكرها، أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمد العربي سليماني، الذي قدم طرحا يتعلق بازدواجية الطريق رقم 1 غرداية –المنيعة، الطريق الوطني متليلي – المنصورة «طريق اللواي»، الطريق الجديد متليلي –ضايت بن ضحوة، الطريق الاجتنابي مدخل متليلي –السوارق، وطريق زلفانة –غرداية.

وعليه، الجواب يكون كالآتي:

أولا، بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 1 ما بين غرداية والمنيعة، الممتد على مسافة 260 كلم، يعبر هذا الطريق ولايتي غرداية والمنيعة على مسافة 554 كلم، منها 170 كلم بتراب ولاية غرداية و375 كلم بتراب ولاية المنيعة، حيث استفادت ولاية غرداية سنة 2014 من عملية دراسة ازدواجيته على مسافة 260 كلم، غرداية – المنيعة، وتم تجميدها في مرحلة من مراحل إتمام الإجراءات منذ شهر ديسمبر 2015، وقد تم رفع التجميد عن عملية دراسة 191 كلم من الجزء الواقع في تراب ولاية المنيعة، منذ شهر أكتوبر 2020 ولا تزال الدراسة، حاليا، في طور الإنجاز وبعدها – إن شاء الله– سيتم طلب برمجة أشغال ازدواجية هذا الطريق، ومن المحتمل جدا أن يكون عبر العديد من الأشطر وذلك، طبعا، حسب الإمكانيات المالية للخزينة العمومية.

كما اقترحت السلطات المحلية إعادة هيكلة جزء من البرنامج غير الممركز لولاية المنيعة لسنة 2022، للتكفل بشطر من ازدواجية الطريق الوطني رقم 1 على مستوى المنيعة، هذا الاقتراح الذي ندعمه بقوة، نحن في قطاع الأشغال العمومية ونعمل على تجسيده بمعية المصالح المختصة لقطاعي المالية والداخلية، هناك بعض الاعتمادات المالية بالنسبة للبرنامج غير الممركز (PSD)، نحن نعمل مع السلطات الولائية للمنيعة لكي نعيد العملية، طبعا، إعادة العملية التي قامت بها ولاية المنيعة، هي عملية صيانة، ولكن نود أن تكون، على الأقل، وجزء من هذه الأموال.. لأن الطريق الوطني رقم 1، حقيقة، هو أولوية بالنسبة لبرنامج الحكومة وبالنسبة للولاية وسكان المنطقة.

ثانيا، بخصوص الطرق التي تربط متليلي بضواحيها وهي:

أ) الطريق الوطني متليلي –المنصورة، والمسمى أيضا بطريق اللواي، هو جزء من الطريق الوطني رقم 107، يمتد على مسافة 24 كلم ويربط مدينة متليلي بالطريق الوطني رقم 1 باتجاه المنصورة، يعاني هذا الطريق في الوقت الراهن من وضع سيء للغاية، ومن كثرة المنعرجات التي زادته سوءا، هذا الطريق الأول.

ب) الطريق الجديد متليلي –ضايت بن ضحوة، هذا الطريق عبارة عن مسلك غير مهيأ، يمتد على مسافة 35 كلم، ويربط مباشرة بلدية متليلي وبلدية ضايت بن ضحوة، دون المرور عبر بلدية غرداية.

جـ) الطريق الاجتنابي لمدخل متليلي الشعانبة – السوارق، وهو عبارة عن مسلك أيضا غير مهيأ، يمتد على مسافة 17 كلم.

لقد استفادت الولاية من دراسات المشاريع الثلاثة (أ، ب، ج) في سنة 2014، إلا أنها جمدت خلال سنة 2015 ولم تحظ برفع التجميد إلا في أوت 2021، وذلك بإلحاح من المصالح المركزية واللامركزية، الإعلان حاليا عن المنح المؤقت للدراسات وستنطلق عند استكمال الإجراءات التعاقدية.

ثالثا، أما بخصوص طريق زلفانة –غرداية، يعبر الطريق الوطني رقم 49 ولايتي غرداية وورقلة على مسافة 234 كلم، يربط هذا الطريق الأخير بين محورين هامين للطرق الوطنية وهما الطريق الوطني رقم 1 الذي يربط شمال الجزائر بجنوبها، في ناحيتها الوسطى والعابر لولاية غرداية، والطريق الوطني رقم 3 في ناحيتها الشرقية والعابر لولاية ورقلة وينطلق الطريق الوطني رقم 49 من تقاطعه مع الطريق الوطني رقم 1 بمنطقة فينيس بمتليلي إلى غاية تقاطعه مع الطريق الوطني رقم 1 بحوض الحمراء بحاسي مسعود ولاية ورقلة، وبهذا يكون الجواب أيضا على السيد العضو السابق.

1 – 164 كلم بتراب ولاية ورقلة وهو طريق مزدوج من حدود ولاية غرداية مع ولاية ورقلة إلى غاية حوض الحمراء.

2 – 70 كلم بتراب ولاية غرداية من حدود ولاية ورقلة مرورا بزلفانة إلى غاية فينيس بمتليلي وهو طريق غير مزدوج وهناك العديد من المطالب في الحقيقة وممّن يُنادي بازدواجيته.

ففي إطار التكفل بالانشغال المتعلق بهذا الطريق، كأولوية، تم تسجيل عملية إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 49، الشطر الأول على مسافة 20 كلم، ابتداء من مفترق الطرق للطريق الوطني رقم 1 والطريق الوطني رقم 49 بفينيس وصولا إلى مفترق الطرق للطريق الوطني رقم 49 والطريق الولائي رقم 201 بزلفانة، وذلك ضمن البرنامج الجديد القطاعي لسنة 2022، بمبلغ يقدر بثلاثة ملايير دج، تم الإعلان عن المناقصة وفتحت الأظرفة يوم 17 أفريل الجاري ولا يزال المشروع لحد الآن في مرحلة تقييم العروض؛ وهذا من بين الانشغالات التي قام القطاع بمعية السلطات المحلية على حلها وذلك بعد الطلبات المتعددة لسكان المنطقة.

شكرا للسيد العضو والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد العربي سليماني، مرة أخرى.

السيد محمد العربي سليماني (نيابة عن السيد الطاهر غزيل): نشكرك معالي الوزير على ردك والذي يحتوي على إيجابيات كثيرة، وليس لدينا شك في وزارتكم المحترمة وشخصكم للنظر في القطاع، لنحاول –معالي الوزير– أن نبدأ العمل في أقرب الآجال بالطريق الوطني رقم 1 ولو بأشطر 20 أو 30 كلم أحسن من تخصيص مبلغ مالي 260 مليار أو مبلغ ضخم.. الأحسن أن نبدأ بالنقاط السوداء التي تكثر بها الحوادث يوميا؛ للعلم أنه مع اقتراب موسم الحصاد سوف تكون هناك حركة مرور كبيرة في هذه الطريق، مع كثرة الشاحنات لشحن المحصول الزراعي. في السنة الماضية، أكثر من 15 حادث مرور للقادمين من الشمال الذين يأتون لشحن البطيخ من غرداية والمنيعة وحاسي الفحل.

شيء آخر، بيوت الصيانة، معالي الوزير، يجب الالتفات إليها ولدي مجموعة من الطلبات كطريق ورقلة –المنيعة، وشطر ولاية ورقلة غير المنجز ولكي لا نطيل، سوف أقدم لك الوثائق لدراستها.

نتمنى أن تزور المنطقة وولاية المنيعة في أقرب الآجال، إن شاء الله (عندما نشرب الماء وليس في رمضان)، نرجو التوفيق من الله في العشر الأواخر من رمضان، وصح فطوركم، وصح عيدكم مسبقا، وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد العضو على التعقيب.

بالنسبة للطريق الوطني رقم 1 القضية ليست سهلة، لكن نحن ندعم طلب ولاية المنيعة، نريد البداية بأول شطر في الإنجاز بالنسبة للمنيعة، على الأقل، في الناحية.. إما الدخول أو الخروج من المنيعة، نحن نحبذ دخول المنيعة ليكون هناك تواصل وعملية إنجاز عامة بالنسبة لـ 260 كلم أو 270 كلم، بالنسبة لغرداية –المنيعة، والمبلغ الذي حظيت به ولاية المنيعة يتعلق بالصيانة، لكن نحن نريد أن نغيره إلى عملية إنجاز جديدة أو إنجاز ازدواجية، على الأقل، 2 أو 3 أو 4 أو 5 كلم، المهم أن نبدأ بهذا الشطر والذي ينتظره الجميع.

بالنسبة للطريق الرابط بين المنيعة وورقلة، حقيقة، جزء كبير منه لا بأس به ولكن ما زال خاليا، لابد من العديد من الإجراءات لكي نؤّمن السير فيه للمواطنين، بصفة عامة، أما بقية الانشغالات التي يمكن أن يطرحها السيد العضو أو الأعضاء بالنسبة للمنطقة أو غيرها يمكن طرحها على شكل أسئلة كتابية أو حتى أسئلة شفوية ويكون لي دائما الشرف أن أعطيكم الإجابات التي بحوزتي والتي تمكنا من إحصائها على المستوى المحلي.

شكرا سيدي الرئيس وصح فطوركم وصح صيامكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ كما نشكر كل الإخوة الذين تدخلوا في هاته الجلسة التي كانت هامة، تم التطرق إلى مواضيع هامة جدا، تبقى فقط المتابعة والتطبيق في الميدان.

على كل، رمضان كريم، صح فطوركم، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخمسين بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 3 ذو القعدة 1443
الموافق 2 جوان 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لهم، وأرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم نقطتين، الأولى إثبات عضوية ثلاثة أعضاء جدد معينين من طرف رئيس الجمهورية في المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، والنقطة الثانية هي طرح أسئلة شفوية؛ ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول إثبات عضوية ثلاثة (3) أعضاء جدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي.

- بناء على إحالة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، المؤرخة في 10 ماي 2022، تحت رقم 22/93 - الديوان، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، والمتضمنة المرسوم الرئاسي رقم 22 - 176 المؤرخ في 27 رمضان عام 1443 الموافق 28 أبريل سنة 2022 الذي يتضمن تعيين أعضاء في مجلس الأمة؛

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المواد 121 (الفقرة3) و122 (الفقرتين 2 و3) و124 منه؛

ـ وبمقتضى أحكام المادة 24 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، اجتماعا بمقر المجلس، صبيحة يوم الأربعاء 1 جوان 2022، برئاسة السيد حكيم طمراوي، رئيس اللجنة، بحضور السيد الحاج عبد القادر قرينيك، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، اطلعت فيه على المرسوم الرئاسي المنوه إليه أعلاه وكذا الأسانيد القانونية المتعلقة بموضوع إثبات عضوية ثلاثة (3) أعضاء عيّنهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، لمدة ست (6) سنوات.

وتبعا لذلك؛ فإن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي،لمجلس الأمة، تثبت عضوية الأعضاء الثلاثة (3) الجدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي لمدة ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ إثبات عضويتهم، ويتعلق الأمر بالسادة الآتية أسماؤهم:

ـ جلول حروشي؛

ـ محمد لعقاب؛

ـ محمد عبد النور رابحي.

ذلكم هو ـ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر ـ تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول إثبات عضوية ثلاثة (3) أعضاء جدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، المعروض عليكم للمصادقة.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد المقرر؛ ومن دون إطالة نمر إلى عملية التصويت، فيما يخص إثبات عضوية ثلاثة أعضاء جدد معينين من طرف السيد رئيس الجمهورية، بعنوان الثلث الرئاسي:

ـ المصوتون بنعم..... شكرا.

ـ المصوتون بلا..... شكرا.

ـ الممتنعون..... شكرا.

بذلك نبارك للإخوة الأعضاء الجدد، نتمنى لهم النجاح في مهامهم الجديدة، ولنكن كلنا في مستوى الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في الأعضاء الجدد.

نمر الآن إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، وهي طرح الأسئلة الشفوية.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أحيل مباشرة الكلمة إلى السيد فؤاد سبوتة، لطرح سؤاله الأول المتعلق بقطاع الصناعة، فليتفضل مشكورا.

أذكر السادة بأن المدة المخصصة لطرح السؤال هي 3 دقائق فقط.

السيد فؤاد سبوتة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وكما أقول دائما، لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا الأبرار البقاء على العهد، باقون، باقون، باقون على عهد الشهداء ووصايا مجاهدينا الأخيار ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الصناعة المحترم، وهذا نصه.

يشرفني، السيد الوزير، أن أرفع إلى سيادتكم السؤال التالي نصه:

لقد أقرت الحكومة في برنامجها خارطة طريق لدعم العديد من المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التي ظلت لسنوات طويلة غارقة في مشاكل التسيير وأدى ذلك إلى توقف الإنتاج بها لسنوات طويلة، وأنتم تعلمون أنه كانت لدينا تجارب سابقة في هذا المجال مع عديد المصانع والمؤسسات الإنتاجية التي تم دعمها بالملايير، وللأسف، لم تكن تجارب ناجحة ونجد أنفسنا اليوم أمام نفس الوضعية.

السيد الوزير،

إن تخصيص ملايين الدولارات أو الملايير من الدينارات

لإعادة تأهيل العديد من الشركات، على مستوى كامل التراب الوطني وفي قطاعات مختلفة، يدعونا إلى طرح السؤال التالي، بناء على ما تقدم:

ـ لماذا نلجأ مرة أخرى إلى دعم هذه المشاريع بشكل مباشر وفي بعض الأحيان بنفس الطاقم المسير والمنتج؟ أليس حريّا بنا التفكير في خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن مقاربة جديدة، تضمن تقوية هذه العلاقة بين الطرفين وتضمن أيضا ضخ أموال من جهات أخرى غير الخزينة العمومية، خاصة وأن السيد الرئيس، عبد المجيد تبون، يؤكد في كل مرة على ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني؟

تقبلوا مني ـ في الأخير ـ معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة، فليتفضل مشكورا، والمدة المخصصة للرد هي 6 دقائق.

السيد وزير الصناعة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن قطاع الصناعة يعمل حاليا على إيجاد الحلول الكفيلة للنهوض بالمؤسسات الصناعية المتوقفة عن النشاط وتلك المتعثرة بسبب مشاكل مالية، نظرا لما تكتسيه هذه المؤسسات من خبرات وإمكانيات للاستثمار ولها أهمية كبيرة في حياة الاقتصاد الوطني، وتوزعها في مختلف مناطق الوطن، ولما توفره من مناصب الشغل.

حيث أكدنا في جميع خرجاتنا الميدانية على ضرورة إعادة بعث نشاطات هذه المؤسسات وتطوير مقاربة عملية لإعادة تأهيل أصولها غير المستغلة، بفضل إقامة شراكة بين المجمعات أو الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، الوطني أو الأجنبي، وهذا تطبيقا لمخطط عمل الحكومة وتنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية.

في هذا الإطار قمنا، بعد التشاور مع جميع رؤساء المجمعات الصناعية، بإحصاء ما يقارب 51 مؤسسة أو وحدة عمومية متوقفة ونعمل حاليا على إعادة نشاطها، خاصة ما تعلق منها بالصناعات التحويلية الغذائية.

حيث تم إنشاء فوج عمل مكلف بدراسة دقيقة لوضعية كل مؤسسة واقتراح حلول لإعادة بعثها من جديد، من خلال صياغة ورقة طريق لكل مؤسسة أو وحدة مع تحديد الآجال والتدابير المتخذة في هذا الخصوص، وتوجد عدة خيارات مطروحة، لإعادة بعث نشاط هذه المؤسسات سواء:

ـ عن طريق الإبقاء على نفس النشاط، مع اقتراح الحلول العملياتية؛

ـ أو إمكانية تغيير النشاط والتوجه نحو مجالات أخرى واعدة؛

ـ أو من خلال عقد شراكات عمومية ـ عمومية، أي اللجوء إلى المجمعات التي تعرف أريحية مالية وبإمكانها الخوض في شراكة مع المؤسسات العمومية الأخرى؛

ـ أو عقد شراكات عمومية ـ خاصة، باللجوء إلى فتح رأسمال المؤسسة والذي يتطلب خبرة قبلية قبل الشروع فيها من أجل ضمان نجاعتها؛

كما أن دائرتنا الوزارية قد باشرت عملية تدقيق شامل لكل المجمعات الصناعية، تخص الحوكمة ومستوى الأداء لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفق المعايير المعترف بها من أجل النهوض بالقطاع العمومي.

وهنا أشير إلى ما قمنا به، من خلال إعداد مخطط عمل الحكومة في جانبه المتعلق بتحسين منظومة حوكمة المؤسسات الوطنية، والتي تهدف إلى ترقية أداء مسيري المؤسسات الوطنية وأعضاء مجالس إدارتها، من خلال القيام بعدة إجراءات وتدابير من بينها:

1 ـ برمجة لقاءات عمل، للتنسيق والتشاور، ضمت كل من:

ـ الرؤساء المدراء العامون للمجمعات الصناعية والشركات القابضة، قدمنا لهم من خلالها ورقة طريق تهدف إلى ترقية أداء وحوكمة هذه المؤسسات؛

ـ أعضاء مجالس إدارة المجمعات الصناعية والشركات القابضة، بهدف تحسيسهم بالمسؤوليات والمهام الموكلة لهم

قانونا، في إطار تحقيق حوكمة جيدة لهذه المؤسسات؛

ـ مدققو حسابات المجمعات الصناعية والشركات القابضة، بهدف حثهم على مضاعفة جهودهم في مرافقة عملية تحسين أداء مسيري المؤسسات ومجالس الإدارة على مختلف المخاطر والمعوقات التي تهدد مؤسساتنا والحلول الممكنة لتجاوزها؛

ـ الشركاء الاجتماعيون، من أجل وضع الميكانيزمات اللازمة، من أجل توفير مناخ اقتصادي ـ اجتماعي ملائم لتطوير المؤسسات الوطنية؛

1 ـ أرباب العمل، بهدف الاستماع لانشغالاتهم، حتى يتسنى لنا دعمهم ومرافقتهم.

2 ـ برمجة لقاءات تكوينية وتحسيسية للرؤساء المدراء العامين وأعضاء مجالس الإدارة.

3 ـ وضع آليات تسمح بتحسين هذه الحوكمة، مع إيلاء أهمية بالغة للتنفيذ الصارم لهاته التعليمات والتوجيهات، وعلى أساسه تم إعداد:

ـ مدونة أخلاقيات أعضاء مجالس الإدارة؛

ـ وكذلك النظام الداخلي لمجالس الإدارة؛

ـ وفي الأخير، توصلنا إلى عقود النجاعة، مكيفة مع خصوصية كل مجمع.

كما أفيدكم أنه، إلى حد اليوم، تم إعادة نشاط العديد من المؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة، حيث سجلنا إلى غاية اليوم إعادة بعض نشاط العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، تم إعادة بعثها، بعد إعداد دراسة جدوى، من أجل إعطاء المشروع أكثر قوة في استعادتها.

نذكر على سبيل المثال:

ـ وحدتين تابعتين لمجمع «أيلاك الجزائر»، تقعان بولاية سيدي بلعباس، حيث تم إعادة بعثهما في إطار عقد شراكة بين مجمع «أقروديف» ومجمع «أيلاك الجزائر» من أجل إنجاز مشروع الصناعات التحويلية الغذائية، والوحدة الثانية الواقعة بمنطقة رأس الماء والمتمثلة في إعادة رسكلة جميع أجهزة الكمبيوتر ومختلف الأجهزة الإلكترونية... الأمر مهم جدا سيدي الرئيس، لأنه يتعلق بخطة عمل قطاع الصناعة؛

ـ كذلك بالنسبة لمصنع بوشقوف الذي كان من المنتظر أن يحول إلى مصنع للخميرة، إلا أنه ولظروف متعلقة بالبيئة تم تحويل نشاطه إلى إنتاج العجائن، والذي هو في مرحلة جد متقدمة، ومن المرتقب أن يدخل في الإنتاج في الأيام أو الأسابيع المقبلة، إن شاء الله، أما صناعة الخميرة فتم نقل المشروع إلى ولاية وهران والمجمع في مرحلة مفاوضات مع متعاملين محليين وأجانب من أجل إرساء هذه الصناعة محليا والتي تدخل في إطار الأمن الغذائي، كما تعلم، حيث تكلف حاليا فاتورة استيراد هذه الخميرة 150 مليون دولار.

ـ كذلك بالنسبة لشركة الصناعة الغذائية بولاية جيجل

ـ أنتم تمثلون هذه الولاية ـ (JUCTA) لإنتاج العصائر والمصبرات سابقا، فقد قام مجلس مساهمات الدولة بمنح موافقته على المشروع المقترح من طرفنا لإعادة بعث نشاطها، وفي هذا الإطار، تم إنشاء شركة جديدة تحمل تسمية «جوماغور» (JUMAGOR) يساهم في رأسمالها مجمع شركة «مدار».

وتنشط هذه الشركة من خلال وحدتين لتحويل الفراولة وعصير زيت الزيتون، حيث إن إطلاق نشاطهما سيسمح بخلق مناصب شغل معتبرة، وكما أظن أنه في حدود نهاية السنة سيتم إطلاق هذه المؤسسة وسيتم من خلالها توظيف يد عاملة محلية.

أما فيما يخص الشراكة مع القطاع الخاص، فإنه تم إطلاق، في شهر فيفري 2022، إعلان عن مشروع شراكة وطنية ودولية، لإعادة بعث نشاط مركب المنظفات بسور الغزلان، ولاية البويرة، التابع للشركة القابضة للصناعات الكيميائية (ACS)، حيث إن الهدف من إطلاق هذه الشراكة هو نقل الخبرة والتكنولوجيا في هذا المجال وجلب الموارد المالية الضرورية، بالنظر إلى أهمية هذا النشاط في السوق الوطني والجهوي.

وفي الأخير، نطمئنكم بأن قطاعنا يعمل على إعادة بعث الإنعاش الصناعي بصفة خاصة، موضوعية وبمنظور اقتصادي متكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

لم أقم بجرد كل المؤسسات، وما توصلنا إليه اليوم إلى غاية نهاية السنة، سوف تنطلق ما يقارب 15 مؤسسة كانت متوقفة تماما، فما بالك بالمؤسسات التي تمت مصادرة أموالها، حوالي 10 مؤسسات، أيضا سوف تعرف أو عرفت انطلاقة، إذن وعلى العموم وصلنا إلى 25 مؤسسة تمت مصادرة أموالها ومؤسسات تابعة للقطاع العمومي كانت

متوقفة، سوف تعرف العودة إلى النشاط في حدود نهاية السنة، مما يسمح بخلق مناصب شغل وكذلك ترقية المنتوج الوطني.

شكرا لكرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد فؤاد سبوتة، إن كان له تعقيب حول جواب السيد الوزير.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس؛ الشكر موصول لمعالي الوزير.

الحمد لله، فالسؤال قد فتح لكم المجال من أجل تقديم شرح وافي حول ما تقومون به على مستوى الوزارة، وأنا أتفق معك عندما نتحدث عن استرجاع الدولة للمؤسسات السيادية، المؤسسات المنتجة للمواد الأساسية التي تضمن الأمن الغذائي للجزائريين عموما، وهذا هو المطلوب خلال هذه المرحلة. منبع السؤال هو أن الظرف الذي تعيشه الجزائر، على غرار باقي دول العالم، يحتاج إلى أن نتقرب أكثر من القطاع الخاص، فحتى القطاع الخاص به الكثير من الوطنيين والكثير من الخيرين والكثير ممن يحبون الخير لهذا البلد، فعقد شراكات بين القطاعات، سواء مؤسسات عمومية كانت أم خاصة، سيسمح أيضا بتحقيق هذا الأمن الغذائي، لا يمكن أن تبقى الدولة لوحدها تقاوم التغيرات الكبرى التي تحدث في العالم، لذا يجب انخراط الجميع في هذا المسعى، وشكرا مرة ثانية على سعة صدركم؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير، إذا كان فيه رد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة: لي تعليق صغير فقط، سيدي.

أولا، كما يعلم السيد العضو، أن القطاع الخاص هو تقريبا القطاع المهم وهو المحرك، فنسبة 85٪ يمثلها القطاع الخاص هناك، أكثر من 1 مليون و300 مؤسسة، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، نسبة 85٪ منها، هي قطاع خاص؛ إذن، من دون القطاع الخاص لا يمكن أن نعرف هذا الانتعاش ولا هذه الحركية الاقتصادية، لكن على العموم، الطلب العمومي هو من اختصاص هذه المجمعات الكبيرة وهذه المؤسسات الكبيرة، فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال هذه السنة، لو تكلمت عن الأرقام فقط، على سبيل المثال، خلال الثلاثي الأول من سنة 2022، فقد حققت هذه المجمعات رقم أعمال بزيادة حوالي 18٪ مقارنة مع سنة 2021، وهذا يبين كذلك أن هناك حركية وهي تدخل في إطار توجيهات السيد رئيس الجمهورية الذي طلب منا إحلال الواردات والاعتماد على المنتوج المحلي، هذا ما نسعى إليه، والحمد لله، فاليوم تم التنسيق مع إحدى المؤسسات الخاصة، بإعطاء أكثر تميز للإنتاج الوطني والتقليل من الواردات، لأن ما حطم مؤسسات الإنتاج الخاصة أو العمومية سابقا هو الاستيراد المفرط دون الاعتماد على القدرات الوطنية، ونحن نسعى بهذه الطريقة وهذه الخطة التي أدلى بها السيد رئيس الجمهورية في عدة مناسبات وبعدة التزامات حكومية إلى إحلال الواردات، وهذا ما نسعى إليه، وشكرا على كرم الإصغاء، سيدي عضو مجلس الأمة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ صحيح فالموضوع له أهمية كبيرة ـ حقيقة ـ لأننا في مرحلة نسعى فيها إلى استقلالية الجزائر في الميدان الاقتصادي، وهي ملاحظة عندها كل الأهمية، وكما قلت هذه الورشة التي فتحها السيد الرئيس، هدفها تحقيق استقلالية الاقتصاد الجزائري، والذي سيدعم الاستقلال السياسي للبلاد، ولهذا فالموضوع له كل الأهمية.

نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

أذكر بأن المدة المخصصة لطرح السؤال هي 3 دقائق، شكرا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: السلام عليكم.

سيدي رئيس المجلس الفاضل،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

إبتداء، أحب أن أبارك لزملائي الوافدين الجدد، وهم من هم، أكيد، إضافة مميزة للمجلس؛ أهلا وسهلا بكم.

سيدي وزير الصناعة المحترم،

نظرا للتأخر الكبير الذي عرفه إنجاز مصنع الإسمنت بعين الإبل، بولاية الجلفة، الذي تقرر إنجازه سنة 2007، والذي عرف تمديد آجال إنجازه منذ ذلك التاريخ ورغم نسبة الإنجاز الكبيرة التي بلغها والمبالغ الباهظة التي صرفت عليه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه، إلا أن المصنع مازال على حاله.

وبناء على ما ذكر ومراعاة لانشغالات ساكنة الولاية وسكان دائرة عين الإبل، بولاية الجلفة، نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لإعادة بعث هذا المشروع الهام، من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة منه، لاسيما خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل لشباب المنطقة؟

تقبلوا، السيد الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد عبد الرحمان قنشوبة، عضو مجلس الأمة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن مشروع مصنع الإسمنت عين الإبل، بولاية الجلفة، تم إطلاق دراسته في بداية التسعينيات، كما تفضلت به، من طرف الشركة الجزائرية للإسمنت وسط، سابقا، وهذا نظرا للطلب الكبير والمتزايد على هذه المادة في السوق آنذاك، وكذا للموقع الاستراتيجي للمصنع، إلا أن هذه الدراسات تعطلت لأسباب عديدة.

خلال سنة 2016، تم إطلاق من طرف مجمع «جيكا» مناقصة دولية من أجل إنجاز مصنع الإسمنت بعين الإبل، حيث رست هذه المناقصة الدولية لصالح الشركة المصرية للإسمنت، وتبعا لدفتر الشروط التزمت الشركة المصرية بإنجاز مصنع للإسمنت، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 1 مليون ونصف طن من الإسمنت، وخلق أكثر من 500 منصب عمل، ومدة الإنجاز لا تتجاوز 36 شهرا.

وخلال سنة 2017 تم التنازل من طرف الشريك الأجنبي عن حصصه لفائدة المتعامل الخاص الجزائري (ETRHB) حداد، وتم أيضا تسجيل دخول المتعامل الصيني (CESI ALGERIA) في شراكة مع مجمع حداد (ETRHB) بغرض إنشاء مجمع لصناعة الإسمنت بولاية الجلفة، بنسبة 49٪ من الأسهم للمتعامل الصيني و51٪ لصالح مجمع حداد (ETRHB)، بما فيها 8 أسهم للشخص الطبيعي علي حداد وأفراد من عائلته، والذي هو حاليا محل متابعات قضائية.

وفي هذا الصدد، أعلمكم أننا بصدد إعادة بعث مشروع هذا الصرح الصناعي، من أجل الدخول في النشاط في أقرب الآجال الممكنة، بعد صدور الأحكام القضائية النهائية والتي أفضت إلى مصادرة حصص المتعامل الخاص الجزائري (ETRHB) حداد في هذا المشروع.

للتذكير، فإن دائرتنا الوزارية تولي الأهمية القصوى لإعادة بعث كل المؤسسات المتوقفة عن النشاط، لاسيما المؤسسات العمومية وكذا تلك المصادرة بأحكام قضائية نهائية، الضالع أصحابها في قضايا فساد.

في هذا الإطار، فقد تمت مباشرة ـ كما قلت في الرد على السؤال السابق ـ عملية إعادة بعث 15 مؤسسة عمومية اقتصادية متوقفة عن النشاط، حيث تمكنا من إعادة بعث 10 مؤسسات كانت محل مصادرة بموجب أحكام قضائية.

هناك حتى بعض المؤسسات الموجودة، مثل مؤسسة «المحروسة»، كذلك مؤسسة «بطيوة» في بجاية، كلها تمت مصادرتها ونحن نسعى إلى إعادة انطلاقها، نفس الشيء بالنسبة لهذه المؤسسات، فهي ستبرمج على مستوى مجلس مساهمات الدولة ويتم التكفل بهذا الملف، إن شاء الله، عن قريب، بعدما تتم إجراءات العدالة، وسوف تكون انطلاقة فعلية لهذا المشروع، والذي يعرف نسبة كبيرة من الإنجاز.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد

الرحمان قنشوبة؛ إن كان له تعقيب حول جواب السيد الوزير.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله، شكرا سيدي الرئيس.

طبعا، هذا خبر سار، بارك الله فيك، سيدي الوزير، «ربي يفتح عليك».

لي إضافة، في الحقيقة، وليس تعقيبا، فيما يتعلق بولاية الجلفة، وكما هو معلوم فولاية الجلفة هي ولاية كبيرة من حيث المساحة، هي ولاية مليونية، هي الرابعة على المستوى الوطني من حيث تعداد السكان، موقعها أيضا موقع مهم، في قلب الجزائر، كل هذه الأمور، ولها مقومات قوية وكبيرة فيما يتعلق بالاستثمار، لذلك يطمح سكانها ونطمح نحن، كمنتخبين وطنيين وحتى محليين، إلى أن تلتفت الدولة أو الحكومة إلى هذه الولاية، نعلم أيضا أن الحكومة تنوي إطلاق مجموعة مشاريع استثمارية وصناعية كبرى، وبشراكات أجنبية، نتمنى أن يُسمع صوتي هذا ونتمنى أن يكون للجلفة نصيب من هذه المشاريع الكبرى، نظرا للبطالة التي يعاني منها ساكنة وشباب الولاية ونظرا للمقومات التي ذكرتها؛ من باب الإنصاف، نحن المنتخبين، نُعرف بانتقاداتنا، يعرف عن المنتخب أنه ينتقد، وأنا، في هذه المرة، استثناء، ربما هو من باب الإنصاف وما نقدمه هو نفس الشيء بالنسبة للجميع...

السلطات الولائية في ولاية الجلفة أعادت بعث وإطلاق مجموعة كبيرة من المشاريع الاستثمارية التي كانت معطلة قبل 2019، والأسباب كلنا نعرفها ولا داعي للخوض فيها، لذلك هم مشكورون على هذا الأمر، ربي يبارك فيهم... بارك الله فيهم ويجازيهم كل خير، لكننا نطمح إلى المزيد، وهذا نوع من الدعوة الضمنية، يعني أنني أدعو المستثمرين الجادين أن يأتو للاستثمار في ولاية الجلفة وأبواب الولاية مفتوحة وكل التسهيلات موجودة.

هذا ما لدي، ربي يبارك فيك، سيدي الوزير «يرحم والديكم».

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة: شكرا سيدي الرئيس، وشكرا للسيد العضو، فقط لأطمئن السيد العضو ـ أولا ـ لقد ذكرتم المجهود الكبير الذي قدمه السادة الولاة وكذلك كل القطاعات، بما فيها اللجنة الوطنية التي كنا نترأسها والتي ساهمت في رفع العراقيل، وهذا في ظل تعليمات السيد رئيس الجمهورية، خاصة التعليمة رقم 3 التي أسداها إلى السادة الولاة والتي عرفت عراقيل لأكثر من 866 مشروعا استثماريا بعد عملية جرد لحوالي 915 مشروعا، كما تعلم بعد الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي، أسدى السيد رئيس الجمهورية تعليمات لمحاربة تلك البيروقراطية، والحمد لله، ما تم لا تجسيده فعلا، ميدانيا، من رفع لهذه العراقيل على كافة الولايات وفي كامل مجالات القطاعات التي كانت تعرف هذه العراقيل، مما سمح بخلق مناصب للشغل، تقدر بأكثر من 34000 منصب شغل مباشر، ونحن نطمح إلى تحقيق 52000 منصب شغل، إن شاء الله، هذه، أولا.

ثانيا، مشروع قانون الاستثمار الجديد الذي ستكون مناقشته عن قريب، إن شاء الله، أتى على أساس إعطاء توازنات، وسوف تلاحظ أن السيد رئيس الجمهورية، قد أعطى اهتماما أكثر فأكثر لمناطق الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، للتحفيز في هذا الإطار، مما سيسمح، إن شاء الله، بإنشاء مصانع واستثمارات كبيرة، والرسالة موجهة إلى كل المستثمرين، لأنه وكما تعلم أن الساحل فيه تَشَبُّعٌ، حتى إن العقار الصناعي أصبح متوفرا في المناطق الداخلية، وهذا ما سيجعل المستثمرين، محليين أو أجانب، يتوجهون إلى المناطق الداخلية، وإن شاء الله، ستكون السنوات المقبلة كلها انتعاشا اقتصاديا بامتياز، إن شاء الله، والسلام عليكم، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

أبارك للسادة أعضاء مجلس الأمة الجدد، وندعو الله أن يوفقهم في أداء مهامهم.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

تم مؤخرا ببلدية مسرغين، بدائرة بوتليليس، ولاية وهران، توزيع 28500 وحدة سكنية، إلا أنها تعاني نقائص بالجملة من ناحية التجهيزات وأشغال التهيئة وغياب المرافق، على غرار مقر الأمن الحضري.

سيدي الوزير،

إلى متى لا نزال نقوم بتوزيع سكنات وأحياء سكنية منقوصة التهيئة والتجهيزات، رغم الوعود بأن تسليم أي حصة سكنية يجب أن يكون بعد استكمال كل الأشغال؟

السيد الوزير،

كنتم قد صرحتم بأنكم ستقومون بتسليم 100000 وحدة سكنية بحلول نهاية سنة 2021، فما هي حصة الولايات الجنوبية من هذا الرقم، خاصة ولايتي تقرت وورقلة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، يسعدني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر جديع، أن أخصكم بالشكر على اهتمامكم بشؤون القطاع، لاسيما من خلال السؤال الذي تقدمتم به، والمتعلق بمسألة توزيع السكنات بدائرة بوتليليس، ولاية وهران، والتي ترون بأنها تعاني من نقائص عدة من ناحية التجهيزات العمومية والتهيئة.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن القطب الحضري مسرغين قد استفاد من مجموعة معتبرة من التجهيزات العمومية أهمها:

- عشر (10) مدارس ابتدائية، منها سبع (7) مدارس جاهزة واثنتان قيد الإنجاز، حيث تبلغ نسبة تقدم الأشغال بهما، على التوالي، 15٪ و4٪، أما المدارس المتبقية، فإن الدراسات الجيوتقنية التكميلية جارية في المواقع الجديدة بعد تغيير موقع المشروع؛ وصفقة الإنجاز تم الالتزام بها لدى المراقب المالي.

- توجد خمس (5) متوسطات، منها واحدة (1) جاهزة ومبرمجة للدخول المدرسي 2022 - 2023، واحدة (1) قيد الإنجاز وتبلغ نسبة تقدم الأشغال بها 15٪، أما المتوسطة الثالثة فالأشغال بها متوقفة بسبب تقصير مؤسسة الإنجاز وقد تم فسخ الصفقة وإعادة بعث الإجراءات لاختيار مؤسسة إنجاز أخرى، غير أن إبرام الصفقة مرهون بإعادة تقييم العملية من طرف مصالح وزارة المالية وسيتم الانطلاق فيها شهر سبتمبر. بالنسبة للمتوسطتين المتبقيتين، تم الشروع في الدراسة ودفتر شروط الإنجاز على مستوى لجنة الصفقات للمصادقة.

- ثلاث (3) ثانويات، منها اثنتان قيد الإنجاز، حيث تبلغ نسبة الإنجاز بهما، على التوالي، 45٪ و40٪، واحدة بصدد الانطلاق في إجراء تجسيدها، حيث تم اختيار موقع المشروع والتحضير لمسابقة الهندسة المعمارية.

وعلاوة على ذلك، فقد استفاد القطب الحضري من مسجدين، تم استغلالهما، ومن عيادة متعددة الخدمات ومقر للأمن الحضري، هما في طور الإنجاز، حيث تبلغ نسبة تقدم الأشغال بهما 60٪ و35٪ وسيتم الانتهاء منهما قبل نهاية السنة، كما سيتم الشروع في إنجاز عيادة أخرى متعددة الخدمات وكذا مقر أمن حضري آخر، وذلك بعد موافقة مصالح وزارة المالية على طلبات إعادة التقييم.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار قانون المالية لسنة 2022، تم دعم القطب الحضري أحمد زبانة بمدرسة ابتدائية، متوسطة، وثانوية ومقر للأمن الحضري وهي في قيد الدراسة.

أما بالنسبة لأشغال التهيئة، فهي مكتملة في مجملها، حيث تشرف أشغال تهيئة «الجزء الخامس والأخير» على نهايتها خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال والمتعلق بالحصة

السكنية، المتوقع توزيعها عن قريب، وما هي حصة الولايات الجنوبية منها؟ فلا بأس أن أعلمكم بأن مصالحي في سباق مع الزمن، تحسبا لتحقيق أكبر عملية لتوزيع السكنات بمناسبة الذكرى الستين للاستقلال، المصادف لليوم الخامس من جويلية، ولنا كل الفخر والاعتزاز بأن تستفيد الولايات الجنوبية، على غرار باقي ولايات الوطن، من حصتها السكنية وامتصاص الطلب الشعبي المتزايد على مختلف الأنماط السكنية، أما الأرقام التفصيلية فسيتم التصريح بها في مواعيد لاحقة والتي لن يفصلنا عنها إلا بضعة أسابيع لا أكثر.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، إن كان له تعقيب.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس؛ نشكر السيد الوزير على التجاوب.

السيد الوزير،

فيما يخص بلدية عين البيضاء 2000 سكن والمدينة الجديدة، حاسي مسعود، حبذا لو أننا نكمل النقائص في هذه السكنات ليتم توزيعها، لأنها منذ 2018 تم الانتهاء من إنجازها لكن لم يتم توزيعها بعد، المدينة الجديدة: بلدية عين البيضاء، ورقلة؛ والمدينة الجديدة: حاسي مسعود.

ثانيا، ولاية تقرت هي أكبر ولاية في الولايات العشر الجديدة، بها 13 بلدية وأكثر من 400000 نسمة، نتمنى أن يكون فيها توزيع للسكنات، ليس مثل الولايات الجديدة الأخرى التي بها بلديتان، فتقرت بها 13 بلدية وأكبر تعداد للنسمة بـ 400000، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو.

فيما يخص مشروع 2000 سكن بعين البيضاء، فالأشغال منتهية في هذه السكنات وحتى بالنسبة للتهيئة، والإشكال هنا كان مطروحا في جلب شبكة مياه الصرف الصحي وهو إشكال تقني وقد تم التكفل به وتم توفير الغلاف المالي... وكنت قد تنقلت إلى الولاية وتم توفير الغلاف المالي والمؤسسة هي قيد الإنجاز، من أجل أن نقوم بتوزيع ألفي (2000) وحدة سكنية وعملية التوزيع مبرمجة خلال احتفالات الخامس من جويلية، إن شاء الله.

فيما يخص مشروع حاسي مسعود، فيه إشكال تقني لأنه وجدت تشققات في البناءات، واتضح الأمر أن الإشكال يكمن في مادة الجبس المستعملة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار وقد تم اتخاذ التدابير التقنية لحل هذا المشكل وقد انطلقنا في أشغال التهيئة الداخلية لهذا المشروع الذي سيوزع بعد أن ننتهي من الأشغال.

فيما يخص ولاية تقرت، فقد برمجنا زيارة إلى الولاية وستكون حصة سكنية مناسبة لهذه الولاية في أقرب وقت لتأخذ بعين الاعتبار الطلبات المتراكمة في هذه الولاية، وشكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أتمنى من السيد عبد القادر جديع أن يكون موجودا معك أثناء زيارتك للولاية.

نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرمان المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة يوم الطفل، الموافق الفاتح من جوان من كل عام، أتمنى لكل أطفال العالم أن يعيشوا بأمان وسلام، وأن يتمتعوا بطفولتهم وكامل حقوقهم، خصوصا في ظل الحروب والأزمات والمجاعة والانتهاكات التي يعيشها

أطفال المنطقة العربية على وجه الخصوص، ومن هنا أخص بالذكر، أطفال الصحراء الغربية وفلسطين واليمن.

السيد الوزير،

نصت المادة 151 من قانون المالية لسنة 2022، على شروط تسوية وضعية البنايات الحائزة على رخصة البناء وغير المطابقة للشروط المكتتب فيها، حيث يقترح النص غرامة تطبق على طلبات تسوية البنايات الحائزة على رخصة البناء، بالاستناد إلى تكلفة الأجزاء التي تم إضافتها للبناية وطبيعة المخالفة، بدلا عن قيمة البناية وطبيعة المخالفة.

وأشار النص إلى أن التسوية تتم مقابل دفع غرامة تتراوح ما بين 10٪ و25٪ من قيمة الأجزاء المبنية، المضافة للبناية وحسب طبيعة المخالفة، على أن يسري مفعول هذا الحكم ابتداء من الفاتح جانفي من سنة 2022.

وفعلا تم صدور هذا المرسوم رقم 22 ـ 55 المؤرخ في 2 فيفري 2022، يحدد شروط تسوية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء.

السيد الوزير،

ـ أين وصلت هذه العملية؟ وهل هناك تقييم لها على المستوى الوطني؟

ـ وهل من المعقول أن تخضع البنايات في الجنوب والهضاب والشمال إلى نفس الغرامة والإجراءات، رغم أن ثمن مواد البناء في الجنوب أغلى ثمنا من الشمال ويبقى العقار أغلى في الشمال من الجنوب، فكيف تتساوى الغرامة بينهما؟

معالي الوزير،

ثمن المنزل في أبسط حي في العاصمة يختلف عن سعر أفخم منزل في جنوبنا الكبير!

والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد سالمي، على انشغاله والسؤال الشفوي الذي يطرح فيه مسألة تسوية وضعية البنايات غير المطابقة لشروط رخصة البناء المسلمة.

وعليه، يشرفني أن أفيدكم علما بأنه في إطار الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة والرامية إلى التكفل بالبنايات المنجزة غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة، ونظرا لكون هذه الظاهرة جد منتشرة على كامل التراب الوطني، حيث نتجت عنها قيود إدارية تحول دون تسليم شهادة المطابقة التي تسمح للمالكين بالتمتع بحقوقهم التامة على عقاراتهم، قصد استغلالها بصفة قانونية مثل (السكن أو فتح نشاط مرخص به أو التقاسم العائلي أو الهبة، البيع... إلخ)، فإن وزارة السكن والعمران والمدينة بادرت بالمرسوم التنفيذي رقم 22 ـ 55 المؤرخ في 02 فيفري 2022 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 09 لسنة 2022 الذي يحدد شروط تسوية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة، تطبيقا للمادة 151 من قانون المالية لسنة 2022 وذلك استنادا إلى أربعة (4) مبادئ أساسية، تتمثل فيما يلي:

1 ـ إحترام القواعد العامة للتعمير فيما يخص:

ـ التعدي على مساحة التراجع داخل الملكية؛

ـ الفتحات على الواجهات غير المرخص بها في رخصة البناء المسلمة؛

ـ تعلية المستويات أوالطوابق دون رخصة؛

ـ تجاوز مساحة شغل الأراضي؛

2 ـ معايير البناء المتعلقة بالاستقرار والأمن، لاسيما في المناطق الزلزالية؛

3 ـ إحترام آجال إنهاء الأشغال المحددة بموجب رخصة البناء المعدلة، على سبيل التسوية؛

4 ـ الدفع المسبق لغرامة تتراوح قيمتها ما بين 10٪ و 25٪ من قيمة جزء البناء المضاف أو المعدل موضوع المخالفة، أين تم تخفيض النسبة القصوى إلى 20٪ للتخفيف عن المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن السكنات الريفية والسكنات المنجزة في التجزئات الاجتماعية بالجنوب والهضاب العليا

حظيت بالنسبة الأدنى، أي 10٪، وقد حددت نسبة الغرامة على الجزء المضاف أو المعدل كما يلي:

ـ السكنات الريفية المنجزة في التجزئات الاجتماعية (الجنوب والهضاب العليا) المدعمة من طرف الدولة: 10٪.

ـ السكنات الفردية والسكنات الجماعية: 15٪.

ـ وتطبق النسب على أساس قيمة المتر المربع للجزء المضاف أو المعدل.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إرسال للسيدات والسادة الولاة منشور وزاري بتاريخ 18 مارس 2022، من أجل توضيح كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي، إلى جانب حثهم بأخذ التدابير الضرورية، من أجل البدء في الإجراءات اللازمة للتطبيق الفوري، مع تنصيب اللجان المعنية في أقرب الآجال والمحددة في المادتين 5 و6 من ذات المرسوم وإبلاغي بجميع العراقيل المحتملة مع تقييم دوري لهذه العملية.

كما تم إسداء تعليمة لكافة مديريات التعمير والهندسة المعمارية والبناء لتنشيط أيام دراسية، إلى جانب حصص إذاعية خلال شهر ماي 2022، من أجل شرح وتبسيط أهم التدابير المتضمنة في ذات المرسوم.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد سالمي إن كان له تعقيب.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا لمعالي الوزير على الإجابة، معالي الوزير، فيما يخص سؤالي، فإني لم أسمع إجابة ترضيني، فيما يتعلق بالغرامة بالنسبة للشمال والجنوب، أتمنى منكم، إن شاء الله، أن تتداركوا هذه النقطة.

فقط لي إضافة، معالي الوزير، فيما يخص أعضاء اللجنة المكلفة بالموضوع، لماذا اقتصرت هذه اللجنة على أعوان التعمير والحماية المدنية فقط، ولم نشرك الهيئات الرقابية، مثلا (CTC)؟ كذلك فيما يخص ولاية تندوف، خاصة، وولايات الجنوب عامة، نقترح السماح للمواطنين الراغبين في بناء سكناتهم بالتراخيص في تجاوز طابقين، كما أن معظم مخططات شغل الأراضي بالولاية قد مر عليها أكثر من 10 سنوات، وبالتالي تجاوز عدد الطوابق مسموح به والمتمثل في طابقين، المعرض لعدم التسوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد الطوابق سيسمح بتقليص تكلفة الربط بمختلف الشبكات، من جهة، وتثمين العقار المهيأ للبناء، من جهة أخرى، كما نقترح أيضا أن ترافق هذه العملية زيادة مساحة خاصة، المخصصة في البرامج السكنية العمومية.

السيد الوزير،

إن تسوية مساحة التراجع أو الزيادة في البناية داخل الأرضية الخاصة أو العمومية، يشكل معضلة لكثير من البنايات التي اضطرت أمام أزمة السكن إلى استغلال المساحات غير المغطاة لإنجاز غرف جديدة وتوسيع مساكنهم، فمن الضروري تسويتها بمراجعة معدل شغل البناء للأراضي حسب ماتنص عليه أدوات التعمير.

وأخيرا، ما مصير البنايات غير المتحصلة على رخصة البناء والتي لم تسو وضعيتها، في إطار القانون رقم 15 ـ 08 التي لم تسو بعد انقضاء الأجل القانوني، رغم علمي أن هذه المسؤولية تتقاسمها معكم وزارة الداخلية، بحكم اللجان على المستوى المحلي.

سيدي الوزير،

من خلال هذا القانون، أنتم تؤكدون على ضرورة احترام أدوات التعمير، المخطط التوجيهي لهيئة التعمير في مخطط شغل الأراضي، ونحن في ولاية تندوف منذ المخطط التوجيهي لسنة 1995، لم يتم المصادقة على أي مخطط جديد، رغم ما تشهده المدينة من تطور عمراني كبير ومتسارع، يستهلك العقار دون توجيه نحو الأراضي الصالحة للبناء، ما يؤدي إلى ظهور مشاكل في مختلف الشبكات.

شكرا، معالي الوزير، ونحن نطلب منكم زيارة إلى الولاية في أسرع وقت، إن شاء الله، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ قبل أن نحيل الكلمة إلى السيد الوزير، سأعيد التنبيه إلى ملاحظة كنت قد تحدثت عنها فيما سبق، لكن سأكررها، عند التعقيب على الرد يجب أن نبقى في موضوع السؤال ولا نغير فيه، صحيح من الممكن

أن يضيف صاحب السؤال أشياء أخرى، لكن في إطار السؤال، لأنه يتم إرسال السؤال إلى الوزير مسبقا ليقوم بتحضير الإجابة عنه، وعندما نقوم بطرح سؤال مغاير في التعقيب فهذا يجعله يرجع إلى مصالحه ومرافقيه للإجابة على السؤال الجديد، هذا فيما يخص الأسئلة الشفوية. هناك الأسئلة المكتوبة، حتى نفرق ما بين السؤال الشفوي والسؤال الكتابي، كل هذه الأمور سننظر فيها مستقبلا والتي تدخل في إطار التنظيم الداخلي للمجلس.

الكلمة الآن للسيد الوزير، إن كان يريد الرد.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو.

لقد قمنا بوضع (une circulaire) وهو دليل لتبسيط فهم هذا المرسوم التنفيذي.

فيما يخص تدخل السيد العضو بخصوص قيمة السكن، وكيف أننا لانفرق بين قيمة السكن في الهضاب وقيمة السكن في الشمال؟

لو كان السيد العضو مطلعا على هذا الدليل لكان قد توضح له هذا الأمر، والغرامة هي غرامة مالية محددة مسبقا، ونأخذ مثالا السكن الريفي والتجزئات هي خمسة آلاف دينار جزائري، ليست لها علاقة بقيمة الثمن أو قيمة الأرضية، هي خمسة آلاف دينار جزائري في المساحة التي أضيفت، وهنا حتى نسهل الأمور على المواطنين لم نحتسب قيمة المسكن ككل، بل احتسبنا هذه الغرامة بالقيمة التي أضيفت خارج رخصة البناء، نأخذ مثالا: التجزئات هي 5000 دج لمساحة المتر المربع الواحد ونحتسب نسبة 10٪ منها ستكون قيمة الغرامة حوالي 30000 إلى 32000 دينار جزائري كغرامة لتسوية وضعية السكن، كما أن المرسوم التنفيذي حدد القيمة مسبقا، وليس لها علاقة بالمنطقة أو بثمن المتر المربع في تلك المنطقة أو ثمن الأرضية، هذا من أجل تسهيل الأمر على المواطنين.

فيما يخص إشراك ممثلي (CTC) في اللجان، كنا قد ذكرنا في المرسوم أنه لا يمكن تسوية وضعية رخصة بناء لبناية لم تحترم معايير (CTC)، يعني أنه إذا كان الملف الذي وضع لا يحوي شهادات الرقابة التقنية فإنه لن يسوى وسيرفض، لأنه من الشروط التي وضعت أن البناية التي أضيفت يجب أن تكون على أسس تحترم قواعد إنجاز السكنات في المناطق الزلزالية.

فيما يخص الشطر الثالث، والمتعلق بالموافقة على عدد الطوابق في المنطقة، فإن الموافقة ليست موضوع هذا المرسوم التنفيذي، إنما وُضع لتسوية الوضعية، الرخصة لزيادة عدد الطوابق يوجد تنظيم بشأنها، وعلى الناس التي تريد تحديد زيادة في عدد الطوابق في البنايات الخاصة أن تحترمه.

فيما يخص مخططات التعمير الموضوعة في الولاية وبها تأخر، أنت تعرف أن إجراءات الاختبار يجب أن تمر على المجالس البلدية والمجالس الولائية، يعني أنه يجب تنشيط هذه التنظيمات، من أجل أن تكون هذه الاختبارات في وقت مقبول، إن شاء الله، وهذا الأمر مطروح على مستوى كامل الولايات تقريبا، لأن هناك تأخرا في المصادقة على مخططات التعمير التي انتهت الدراسة بها تقريبا، وشكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا بارك الله فيك، السيد الوزير؛ الآن نمر إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والكلمة للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه ومن اصطفى، أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

الحضور الكريم،

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

أولا، أرحب بالزملاء الوافدين الجدد ونتمنى لهم كل التوفيق في أداء مهامهم، كما أهنئ السيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة الذين تم انتخابهم على مستوى الهياكل.

دون الرجوع إلى الحيثيات، سأمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم ويتمحور نصه كالآتي:

في الوقت الذي تسعى فيه البلاد إلى مضاعفة اهتمامها بالفلاحة، باعتبارها البديل الواقعي عن المحروقات، وفي الوقت الذي تصرح فيه الحكومة على أنها وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، تطالعنا التقارير

المطلعة، يوما بعد يوم، أن هذه التصريحات أو هذه الأحلام مازالت بعيدة المنال والتحقيق، على الأقل، في المنظور القريب، وأن واقع الحال ينبئنا بعكس ذلك تماما، ففي شعبة تربية المواشي، نجد الموالين يشتكون من ندرة العلف، وأن الحصة المقدمة من هذا الأخير للرأس الواحد مازالت بعيدة جدا عن المستوى المطلوب.

السيد الوزير،

ـ إلى متى تبقى أقوالنا وتصريحاتنا بعيدة التطابق مع أفعالنا؟

والواقع خير شاهد على ذلك.

ـ متى نقضي على هذه الشكاوى ونعمل بجد وحقيقة على أن تكون الفلاحة هي البديل الفعلي والواقعي للبترول؟

ـ ما هي آليات مراقبة مثل هذه القرارات والإسراع بتحويلها إلى واقع ملموس؟

أشكركم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي طرحه والمتعلق بانشغالات الموالين والمربين لشعبة تربية المواشي، بخصوص نقص الأعلاف، وعن الآليات المتخذة من أجل مراقبة القرارات المتخذة في هذا الإطار.

وللإجابة على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

لقد وضعت دائرتنا الوزارية عدة برامج تنموية من أجل تطوير الفلاحة في مختلف شعبها، لاسيما شعبة تربية المواشي، وذلك بمرافقة الموالين والمربين، سواء من الناحية المالية والتقنية والصحية والحيوانية، على السواء، التكفل والاعتناء بانشغالاتهم، وذلك بتوفير لهم الأعلاف المدعمة من طرف الدولة عبر الديوانين الموجودين تحت وصاية الوزارة، وهما الديوان الجزائري المهني للحبوب(OAIC) والديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB).

كما قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بوضع عدة إجراءات لتوفير الأعلاف المدعمة والموجهة لتغذية المواشي لفائدة المربين في السوق الوطنية، حيث تم إصدار منشور وزاري، سنة 2020، يتعلق بنظام التموين بمادة النخالة، بالخصوص، الناتجة عن وحدات الطحن «القمح اللين والقمح الصلب» للمربين بصفة فردية أو المهيكلين على شكل تعاونيات فلاحية بتلك المادة، والتي تدمج في التركيبة الأساسية لتغذية الأنعام والموجهة لتحسين ظروف التربية الحالية للقطيع.

وقد تم إصدار تعليمة وزارية إضافية أخرى، على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، نشرت في سنة 2021، وهذا بالتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين، من أجل السماح بتموين أحسن لمربي المواشي بمادة النخالة الناتجة من وحدات الطحن في الوضع الاستثنائي الذي تميز بنقص الأعلاف عن شح الأمطار التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة، وكذا ارتفاع المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأعلاف على مستوى السوق العالمية والوطنية، حيث تم توسيع نظام الاستفادة من مادة النخالة المدعمة من مربي البقر الحلوب فقط إلى جميع مربي المواشي وكذا صانعي الأعلاف (FAB).

ومن أجل تنظيم وتأطير هذا النظام وتفعيل هذه الآلية على المستوى المحلي، تم تشكيل لجان ولائية يترأسها والي الولاية، تعمل على متابعة ومراقبة توزيع المواد الأولية محليا بالأسعار المحددة والمقننة والتي يجب ألا تفوق 1800 دج للقنطار، كما تسهر أيضا على تحضير قوائم الموالين، المستفيدين وضبطها، بالتنسيق مع الغرف الفلاحية الولائية، إلى جانب تشكيل فرق مختلفة تضم كل من: ممثل الديوان الجزائري المهني للحبوب، مديرية المصالح الفلاحية، رئيس الغرفة الفلاحية الولائية ورئيس المجلس الولائي المهني، المشترك للشعب، والأمين العام الولائي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، ممثل الفيدرالية

الوطنية لمربي المواشي وممثل الجمعية الوطنية لمربي المواشي كذلك، للإشراف على تنظيم عملية التموين ما بين الولايات مع منح الأولوية للولايات المجاورة.

ولكن، للأسف، بالرغم من أن النظام الحالي للتموين بمادة النخالة يحدد سعر البيع المسقف والذي يجب ألا يتجاوز 1800 دج للقنطار، إلا أن سعر مادة النخالة وصل إلى أسعار خيالية فاقت 4700 دج للقنطار في السوق السوداء، وهذا راجع إلى الاحتكار الممارس من طرف الوسطاء، والذي استوجب تدخل المصالح الفلاحية والتجارية، وبرافقة مختلف الأجهزة الأمنية للحد من هذه الظاهرة، حيث تم التدخل في عدة ولايات، أين تم حجز كميات كبيرة مخزنة وموجهة للاحتكار سنة 2022.

ومن هذا المنطلق، وجب علينا إعادة النظر مستقبلا في نظام التموين والتكييف عن طريق تعزيز الرقابة على الكميات الممنوحة وسعر البيع، وكذا تحيين الكمية المخصصة لمربي المواشي، عن طريق إجبار وحدات التحويل على إرجاع ما لا يقل عن 60٪ من كمية النخالة الناتجة عن عملية التحويل وسيتم تطبيق هذا النظام الجديد في الموسم القادم، إن شاء الله.

وفي إطار تعزيز وتسهيل عملية الرقابة على توزيع مادة النخالة، يجب على المربين الانخراط في التعاونيات الفلاحية الموجودة على المستوى الولائي، مثل ما هو الحال في كثير من الولايات.

فيما يخص الأعلاف المركزة، يقوم الديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB)، بتزويد وتنظيم عملية بيع المادة العلفية المركبة من الشعير والنخالة المدعمتين، والذرة الخاضعة للإعفاء الضريبي، وكذا المكونات الإضافية، بثمن إجمالي غير خاضع للضريبة، لفائدة المربين الذين تتوفر فيهم الشروط ويكونون حائزين على الوثائق التقنية التي تبرر مهنتهم.

كما تحرص مصالح دائرتنا الوزارية على إنجاح هاته العملية واستقبال الموالين، دون إقصاء، أو إنصاف والتدخل على المستوى المحلي كلما اقتضى الأمر ذلك.

ومن جهة أخرى، تم تفعيل الجهاز الثلاثي للحوم الحمراء، من طرف دائرتنا الوزارية، والذي مكن المربين من إمضاء عقود الشراكة واقتناء الأعلاف المصنعة من مادة الشعير المدعم بـ 2600 دج، مقابل تزويد الشركة الجزائرية للحوم الحمراء (ALVIAR) برؤوس الأغنام لتوفير اللحوم لصالح المستهلك بسعر ما بين 1100 إلى 1200 دج للكيلوغرام، وقد بدأ تجسيد هذه العملية التابعة لشركة (ALVIAR) في ديسمبر 2021، وهذا في إطار نظام الشراكة الثلاثية التي تجمع بين الموالين والمذابح الكبرى والديوان الوطني لتغذية الأنعام.

وعليه، تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، من خلال هذه الآليات، إلى تشجيع الموالين للانخراط في هذه الاتفاقية الثلاثية، التي تهدف إلى تأمين وفرة الأعلاف، من جهة، وبأسعار مدروسة من جهة أخرى، والتسويق المنتظم للماشية، حيث إن الدولة تتحمل على عاتقها توفير المواد الأولية لفائدة المربين.

أما فيما يخص الحصة الغذائية من مادة الشعير المدعمة من طرف الدولة والممنوحة لقطعان الغنم؛ فإن تحديد المستفيدين وكذا سعر البيع والحصص المخصصة والذي يندرج في إطار تنفيذ الآلية المسطرة من طرف السلطات العمومية، حيث حددت آنذاك الحصة الغذائية سنة 2008 بـ 10 كلغ شهريا للأنعام (النعاج فقط).

وفي هذا السياق، ونظرا لارتفاع أسعار الأعلاف بسبب الجفاف، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مؤخرا بمراجعة كمية الحصة الغذائية من مادة الشعير المدعم، ورفعها إلى 18 كلغ للنعجة الواحدة شهريا، حيث تم توزيع أكثر من 5 ملايين قنطار في الموسم الفارط بين شهر جانفي إلى مارس 2022، على أساس القوائم المصادق عليها من قبل اللجان الولائية.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، وأشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد أحمد بوزيان، إن كان يريد التعقيب.

السيد أحمد بوزيان: أشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة.

قبل التعقيب، ألفت انتباه السيد الوزير، بأني أنحدر من منطقة فلاحية، رعوية بامتياز، وهي ولاية تيارت، وأنا إبن فلاح وأدرك جيدا معاناة الموال طيلة السنة.

أما عن السؤال، فيعود لأكثر من عام ومعطياته تغيرت وتبدلت ومع ذلك مازالت الحاجة مفرطة في طرحه، لكن مع تحوير ما استجد من ملابساته وحيثياته، نعم، أغاثنا الله بأمطار غزيرة غيرت وجه الأرض، فاعشوشبت وتبدل حالها، ولله الحمد، ما انعكس إيجابا على الفلاح والموال من مربّي المواشي فخفت وطأة مصاريفه، إلا أن ذلك، في المقابل، انعكس سلبا على المستهلك، حيث ارتفعت أسعار المواشي إلى أرقام خيالية بعيدة عن المواطن البسيط، خاصة ونحن على مقربة من عيد الأضحى المبارك، فالمفارقة: لا نحن سعدنا مع الموال ساعة العسرى ولا مع المستهلك في حال اليسر، أضف إلى اضطراب سوق الشعير، خصوصا، والأعلاف، عموما، مما جعلها رهينة مضاربة مقيتة، سيدي الوزير، أركز على هذه، من قبل الموالين المزيفين الذين لا يمتلكون إلا بطاقة موال ولا يملكون ولا رأس ماشية واحدة ويحتكرون السوق، في غياب إحصائيات دقيقة لهذه الشعبة، فكيف للدولة، بجهازها الرقابي الصارم والملزم، ضبط آلية هذه الغاية؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان يريد الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس المجلس،

السيد العضو المحترم،

نشكرك على هذا السؤال، لأنه مهم ومهم جدا بالنسبة لشعبة المواشي، أوضح فقط، هناك ملاحظة مهمة جدا، هي لماذا يجب علينا أن نتماشى مع كل الموالين والمربين؟ رقم واحد: نظرا لأهمية هذه الشعبة، إذ يساهم إنتاج اللحوم الحمراء، بصفة عامة، بأكثر من 400 مليار دينار جزائري في العام وهو ما يساوي إنتاج حوالي 400000 طن من اللحوم الحمراء، هذا ما يبين أهمية هذه الشعبة، وإن شاء الله، سنقوم على مستوى مصالحنا وبالمشاورة مع كل أهل المهنة بلدراسة إحصائية بدقة، أولا، كما تفضلتم به، والتي تبين لنا احتياجات المربي، كما قلت سابقا، وقد قدمنا بين شهر جانفي وشهر مارس لسنة 2022، لكل المربين أكثر من 5 ملايين قنطار من الشعير في مدة 3 أشهر، ولتكونوا على علم، إن دعم المربين هو موسمي وسنوي، وعندما يكون فيه تهاطل للأمطار على مستوى السهوب والمناطق المهيأة لتلك المهنة، بصفة عامة، سينقص الضغط عن المربين، لكن هناك جفاف مستمر منذ 3 أو 4 سنوات، جعل المربين يعيشون في أزمة، وكان لابد علينا أن نرافقهم، والدولة قائمة بهذه المسؤولية، إن شاء الله.

كنت على علم ـ كما تكلمنا ـ فمنذ سنة 2008، كانت الكمية التي تهيأ وتوزع على المربين لا تتجاوز العشرة كغ وكانت نيتنا في بداية سنة 2022، كنا نتمنى الوصول إلى واحد كغ من الشعير يوميا وهو ما يساوي 30 كغ، لكن لا عليه، فقد وصلنا إلى مقدار 18 كغ، هذا مبدئيا، هي مرحلة إيجابية زادت بأكثر من 50٪ من المواد المتوفرة للمربين.

إن شاء الله، في الموسم القادم سنبذل مجهودا أكبر وسنكون أكثر تنظيما، لأن الملاحظة في الخلاصة حسب المعلومات وكما يعلم الجميع، فأغلبية المربين... لا ملاحظة عليهم ودخل بينهم وسطاء وأناس تشتري الشعير بمبلغ مدعم لنجده فيما بعد يباع في السوق بسعر يتراوح بين 5000 دج إلى 6000 دج للقنطار، وإن شاء الله، سنعيد المراقبة على كل تنظيم ويجب أن تتدخل كل الهيئات ومنها ممثلو الشعب، والحمد لله، هم معنا، كذلك السلطات المحلية بالنسبة للإنتاج الفلاحي بصفة عامة، سننظم الأمور، إن شاء الله، خلال شهر سبتمبر إلى أكتوبر وسنهيئ أنفسنا، وإن شاء الله، سنرفع كمية الشعير التي سنقدمها للمربين والموالين، وعلى كل حال، هم مشكورون على الجهود التي يبذلونها في مختلف الظروف، وهي صعبة جدا ونحييهم بالمناسبة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد الرئيس، المجاهد سي صالح ڤوجيل المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية وهذا نصه:

يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

يعد قطاع الفلاحة البديل الأول الذي يمكن الارتكاز عليه، في حالة غياب أو انخفاض عائدات البترول، بحكم المؤهلات الجغرافية والموقع الهام الذي تتمتع به بلادنا في هذا المجال.

وعليه، ضخت الحكومة، على مدار عدة سنوات، أموالا ضخمة، في إطار الدعم الفلاحي لاستصلاح الأراضي واقتناء العتاد والنهوض بهذا القطاع الهام.

كما تم منح الأراضي عن طريق الاستصلاح والامتياز وتحصل المستفيدون على أموال لهذا الغرض عبر كامل التراب الوطني.

إن معظم هؤلاء الفلاحين قد تحصلوا على أموال لحفر الآبار، لشراء الأسمدة والمعدات وغيرها...

السيد الوزير،

أموال طائلة صرفت على هذا القطاع وأراض شاسعة منحت طيلة عدة سنوات إلى يومنا هذا.

ـ فما مدى مساهمة هؤلاء الفلاحين من ناحية الإنتاج؟ وما هي حقيقة غلاء الأسمدة المستعملة في هذا القطاع وندرتها أحيانا؟

ـ ما هي التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لتفادي استعمال مياه الوديان الملوثة في سقي المزارع والحقول؟

ـ وما هي الإجراءات التحفيزية التي تعتزم دائرتكم اتخاذها للنهوض بالقطاع؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة والسيد الوزيران المحترمان،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

مرة ثانية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد أحمد بناي، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل به، حول مساهمة الفلاحين من ناحية الإنتاج وغلاء الأسمدة المستعملة في القطاع وعن التدابير الاحترازية، الواجب اتخاذها لتفادي استعمال مياه الوديان الملوثة في سقي المزارع والحقول، وكذا الإجراءات التحفيزية التي ستتخذ للنهوض بالقطاع.

وللإجابة على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

لقد وضعت دائرتنا الوزارية عدة برامج، من أجل تنمية الفلاحة في كافة شعبها، من خلال ورقة طريق للفترة 2020 ـ 2024، ترمي إلى إحداث قفزة نوعية وناجعة وجعل الفلاحة أداة فعالة لتنويع النمو وتقليص وارداتنا الغذائية.

إن النتائج التي وصلنا إليها من سنة إلى أخرى، هي ترجمة للحركية التي تم تفعيلها، وذلك في إطار الدعم الذي وضعته الدولة منذ سنة 2020 والذي يرمي إلى التحسين المستمر لعرض المنتجات الفلاحية الوطنية، لاسيما المحاصيل الاستراتيجية، ومنه إلى تقليص حجم الواردات وتنويع المنتجات من أجل تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

فيما يتعلق بتوفيرالأسمدة لفائدة الفلاحين، قامت دائرتنا الوزارية بمراجعة السعر المرجعي لدعم الأسمدة والتي شهدت ارتفاعا محسوسا في الأسعار، على مستوى السوق العالمية والوطنية، حيث تم مراجعة الأسعار المرجعية لمختلف الأسمدة، وخاصة الأسمدة واسعة الاستعمال (الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية)، بنسبة دعم تقدر بـ 20٪ من المبلغ الإجمالي للقنطار.

كما تم إمضاء اتفاقية مع شركة (ASMIDAL) لضمان تأمين إمدادات قطاع الفلاحة، وخاصة الشعب الاستراتيجية، بالأسمدة الآزوتية على أساس برنامج متعدد السنوات، وهذا بعد سلسلة من الاجتماعات التي تمت على مستوى وزارة الطاقة والمناجم.

أما فيما يتعلق بالتدابير الاحترازية، الواجب اتخاذها لتفادي استعمال مياه الوديان الملوثة في سقي المزارع

والحقول، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لتفادي استعمال هذه المياه القذرة غير المعالجة في سقي المحاصيل الزراعية، تتمثل فيما يلي:

- تحليل عينات من المياه المستعملة والمزروعات، إثر اكتشاف استعمال المياه الملوثة.
- مصادرة العتاد (المضخات).
- إصدار مرسوم يخص إتلاف المحاصيل المسقية بالمياه القذرة غير المعالجة.
- وأخيرا، المتابعة القضائية.

كما وضع قطاعنا الوزاري خطة عمل وقائية، من أجل وضع حد لاستخدام المياه القذرة غير المعالجة في سقي المحاصيل، تشمل عدة أنظمة، نذكر منها:

1 - نظام الوقاية: بتطبيق قانون المياه وكذا التعليمة الوزارية لقطاع الفلاحة سنة 2019، والمتعلقة بمنع استعمال مياه الصرف غير المعالجة في السقي والمتابعة الدورية من طرف أعوان الفلاحة.

2 - نظام الإعلام والتحسيس، وذلك بتنظيم أيام تحسيسية للفلاحين، لعدم استعمال مياه الصرف غير المعالجة في السقي، بمشاركة المعاهد التقنية (المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي والمعهد الوطني لأراضي السقي وصرف المياه).

3 - مرافقة الفلاحين، عن طريق تسهيل الحصول على تراخيص حفر الآبار، وفقا للتعليمة الوزارية في سنة 2020 والمتعلقة بتسهيل إجراءات منح تراخيص حفر الآبار.

والاستفادة من الدعم، في إطار المقرر رقم 868 المؤرخ في 20 أكتوبر 2021 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص بعنوان «الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية» السطر 1، لتطوير الاستثمار الفلاحي وكذا كيفيات دفع الإعانة بعنوان «تطوير السقي الفلاحي وترقية اقتصاد الماء».

وقد تم بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية، أخذ عدة إجراءات في هذا الإطار، من أجل تسهيل عملية منح تراخيص حفر الآبار، المسلمة من طرف السيدات والسادة الولاة، لفائدة الفلاحين على مستوى كافة الولايات وذلك ابتداء من شهر أفريل 2022.

وعليه، ومن أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، تم اتخاذ عدة إجراءات تحفيزية وتشجيعية من طرف قطاعنا الوزاري، تجاه الفلاحين والمستثمرين، وذلك بتوفير العقار الفلاحي من أجل تشجيع الاستثمار، لاسيما في المناطق الجنوبية، وكذا وضع آليات الدعم.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد أحمد بناي.

السيد أحمد بناي: شكرا مرة أخرى سيدي الرئيس، شكرا للسيد الوزير على عناصر الإجابة المتضمنة في معرض ردكم.

حقيقة، لقد ألقت جائحة كورونا بظلالها على جميع دول العالم وخلفت تداعيات جمة على الدول المتقدمة اقتصاديا، كما تلك المتخلفة، حيث أدت سياسة الإغلاق التي انتهجتها الدول القوية إلى ارتفاع أسعار جل المواد، ناهيك عن ارتفاع تكلفة الشحن وهو ما فاقم من هذه الأزمة، فجائحة كورونا أعقبتها الحرب الروسية – الأوكرانية وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية بالغة الخطورة، كون أن هاتين الدولتين تساهمان بقسط كبير في توفير سلة الغذاء العالمية، وفي تداعيات ذلك على الشأن المحلي، ولما كانت الأمور ذات العلاقة المباشرة بين المواطنات والمواطنين، فقد أولت الدولة، بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، العناية اللازمة لهذا الملف عبر رفع الحصة الممنوحة لهذه السلع.

وفي هذا الصدد، أود التنويه والإشادة بالقرارات الشجاعة المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية والرامية إلى حماية القدرة الشرائية للمواطن، فضلا عن تلك الرامية إلى حماية المنتجين، الفلاحين والموالين، على حد سواء.

سيدي الوزير،

في ظل المجهودات الحثيثة التي يبذلها الفلاحون، إلى جانب الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، والتي ساهمت في تخفيف العبء الذي طالهم، هل هاته الإجراءات مازالت متواصلة؟

شكرا لكم، سيدي الوزير، مرة أخرى على رحابة

صدركم، كما أشكركم على الجهود الجهيدة، التي تبذلونها خدمة لهذا القطاع، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان له رد على التعقيب... لا... إذن،

شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛ نبقى في نفس القطاع، والكلمة للسيد دحان عامري، فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس الفاضل، تصحيحا لاسمي فقط عامري دحان أو دحان عامري، بارك الله فيك سيدي الرئيس.

معالي الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سؤالي موجه إلى السيد المحترم، وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد ساهمت المحافظة السامية لتطوير السهوب (HCDS) منذ إنشائها في تطوير المناطق السهبية وتمكنت من تجسيد مشاريع تنموية لهذه المناطق، ساهمت في رفع الغبن عن سكان هذه المناطق، خاصة فئة الموالين والفلاحين، كما كان لها دور كبير في حماية الغطاء النباتي والمحافظة عليه عبر هذه المناطق، غير أنه ومنذ سنة 2015 تخلت الوزارة الوصية عن هذه المؤسسة، مما أثر على وجودها وأصبحت على حافة الإفلاس أو الحل.

السؤال هو:

- لماذا كل هذا الإهمال لهذه المؤسسة العريقة؟
- ما هو مصير مئات العمال في هذه المؤسسة الذين أصبحوا على حافة البطالة؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من أجل إنقاذ هذه المؤسسة؟

تقبلوا، سيادة الوزير، فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد عامري دحان، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بوضعية المحافظة السامية لتطوير السهوب (HCDS)، وعن مصير عمالها والإجراءات المتخذة من أجل إنقاذ هذه المؤسسة.

وللإجابة على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

تعتبر المحافظة السامية لتطوير السهوب التي يتواجد مقرها بولاية الجلفة، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني، تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 81 ـ 337 المؤرخ في 12 ديسمبر 1981، مهمتها الأساسية هي الإشراف على تطبيق السياسة الوطنية في ميدان التنمية المندمجة للمناطق السهبية والرعوية وتعزيز آليات مكافحة التصحر.

ومن بين المحاور الأساسية التي تكمن في استراتيجية المحافظة السامية لتطوير السهوب، التي يمتد نطاق تدخلها على مستوى 25 ولاية سهبية، تتربع على مساحة إجمالية تفوق 32 مليون هكتار، و 11 مليون هكتار كمناطق رعوية، إلى إحداث تنمية حقيقية بالمناطق السهبية الرعوية، لأجل تحسين الإطار المعيشي لساكنتها، عن طريق توفير الكهرباء الريفية، على سبيل المثال، أو استغلال الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى غرس الأشجار المثمرة أو المقاومة.

كما قامت المحافظة السامية لتطوير السهوب، في عدة ولايات من المناطق السهبية، بتحقيق استراتيجية إدارة

الرعي والتي تتمثل في استغلال المحميات، من خلال التكثيف من شبكات نقاط توريد القطعان، مما سمح بالحفاظ على نشاط الموالين الذي يساهم في رفع إنتاجية اللحوم الحمراء.

لقد استطاعت المحافظة السامية لتطوير السهوب، بفضل البرامج التنموية التي استفادت منها منذ سنوات لفائدة مربي الأغنام ومراعي المناطق السهبية، في إطار برنامج الأشغال الكبرى، أن تعيد الاعتبار لأكثر من مليوني (02) هكتار من المراعي السهبية عن طريق الحماية البيئية و 430 ألف هكتار عن طريق الغراسة الرعوية.

وقد سمحت هذه المشاريع بخلق مناصب شغل لعمال متعاقدين لمدة زمنية محددة، حيث يتم تسديد أجورهم على عاتق ميزانية التجهيز لهذه المؤسسة.

وبالرغم من عملية التجميد التي مست برامج الري الرعوي والغراسة الرعوية والأشجار المثمرة وكذا عدم تسجيل أي برنامج جديد منذ سنة 2015، لا تزال هذه المؤسسة تؤدي مهمتها التنموية لحد الآن، وذلك بفضل الاعتمادات المالية التي خصصت لها والتي تقدر بـ 6.5 مليار دج إلى غاية 2021، كما تم تخصيص، كشطر أول، لسنة 2022 اعتماد مالي يقدر بـ 450 مليون دج.

وعليه، وفي إطار تحسين وضعية المحافظة السامية لتطوير السهوب، تم تكوين لجنة وزارية، من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل إعادة النظر في القانون الأساسي لهذه المؤسسة، لجعله يتماشى والتحولات المناخية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد والتي تندرج في إطار تنفيذ التعليمات الصارمة للسيد رئيس الجمهورية والتي تقضي بتخصيص سنة 2022 كسنة اقتصادية بامتياز.

في الختام، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد دحان عامري، إن كان لديك تعقيب.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

شكرا معالي الوزير على هذه الإجابة، فقط كتعقيب، أود أن أضيف أن إنجازات هذه المؤسسة في الحقيقة مجسدة في الميدان هي تتكلم عن نفسها، فهي أول مؤسسة وصلت إلى مناطق الظل، يعني أنه قبل أن نعرف مناطق الظل، فقد ساهمت هذه المؤسسة في تلك المناطق وقد وصلت إلى أبعد منطقة في الولايات السهبية الخمس والعشرين، كما ذكرتم، غير أنه حاليا لم تستفد المؤسسة من أي مشروع منذ سنة 2015، كما قلتم، نحن نود أن تدعموا هذه المؤسسة وأن تعود إلى سابق عهدها من خلال الأنشطة التي كانت تمارسها.

وكما تعلمون فإن مداخيل المؤسسة لا توجه إلى المؤسسة، صحيح، هناك نسبة 75٪ توجه إلى البلدية و25٪ توجه إلى الخزينة العمومية، فلو وُجّهتْ المداخيل إلى هذه المؤسسة، ربما ستكون عندها فعالية أكثر.

كذلك بالنسبة لولاية النعامة التي أنحدر منها، لقد زرت مقر المؤسسة بالولاية مؤخرا ووجدته، للأسف، كالأطلال، فالعمال كلهم مسرحون، لأنهم يعملون بالتعاقد، وهي تقريبا خاوية على عروشها، كذلك العتاد متوقف، ليست هناك حركية. نتمنى منكم، سيدي الوزير، أن تتخذ إجراءات في أقرب وقت ممكن، حتى تعود المؤسسة من جديد ويعود العمال إلى مناصبهم، لأننا نحتاج إلى هذه المؤسسة، فعلا، في تلك المناطق، خاصة وأن ظاهرة التصحر قد زادت، وزادت مؤخرا بوتيرة كبيرة.

بارك الله فيكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة للسيد الوزير؛ إن كان له رد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد العضو المحترم، هناك بعض التفاصيل فقط، بالنسبة لوضعية (HCDS) لقد قمنا ببعض الإجراءات، خلال المدة الأخيرة، في شهر أفريل 2022، تم إيفاد لجنة وزارية للاطلاع ـ خصوصا ـ على الاقتراحات التي قدمتها على مستوى الوزارة.

بالنسبة للمطالب الأساسية للعمال ـ كما تفضلتم به ـ تتمثل في تحويل العقود من مؤقتة إلى مدة غير محددة، أي من (CDD) إلى (CD)، وسأعطيك بالتفصيل ما هي

انشغالات عمال (HCDS)...

بالنسبة للعمليات التي تم تشغيلها للعمال الموسميين في إطارها، تم كذلك إنجازها وإغلاقها بتاريخ 31 ديسمبر 2021، أي أننا أوقفنا القائمة بتاريخ 31 ديسمبر 2021، حتى نأخذ بعين الاعتبار وضعية العمال، أصحاب العقود المحددة المنتهية منذ سنوات وسنوات، لأن هذا، حسب اعتبارنا، غير مقبول بالنسبة للمحيط الاقتصادي ولفائدة العائلات واستقرارها، وهي من أولوياتنا المهمة...

عدد العمال إلى غاية تاريخ 31 ديسمبر، وصل إلى 2858 عاملا وهو رقم جيد، لا ننظر إلى الأمر بأنه عدد كبير من العمال، لكن من منظور أنهم عمال ذوو خبرة، وإن شاء الله، سينطلقون في البرنامج الإضافي، بداية السنة أو خلال السداسي الثاني من سنة 2022.

كذلك هناك بعض الاقتراحات، خلصت اللجنة إلى النتائج والتسويات التالية، وأرجع إلى تدخل سيادتكم:

مداخيل حماية المنطقة السهبية منذ 1998، (HCDS 1981)، منذ 1998 إلى غاية 2021، هي مداخيل لحماية المناطق بمبلغ يقدر بـ 2000.1 مليار دج، ومحافظة السهوب لم تستفد من هذا المبلغ، كما تفضلتم، هذه حقيقة، ونشكرك على هذه الملاحظة، نسبة 70٪ للبلديات و30٪ لخزينة الدولة، وهناك توصيات كذلك لهذه اللجنة، إن شاء الله، ستكون بمراسلة لوزارة المالية، لتجديد الموارد المالية، أي الناتج الإيجابي بمبلغ 480 مليون دج، كما تفضلتم، وهذا قد قدمناه على مستوى (HCDS).

أوصت اللجنة كذلك، في النهاية، بعدم تجديد بعض العقود وذلك راجع إلى برنامج سنة 2022.

وفي الأخير، تخصيص حصة من مداخيل حماية المناطق السهبية والرعوية لصالح المحافظة السامية للسهوب، لتمكينها من التكفل بأجور العمال وتخصيص برنامج استثمار لصالح المحافظة، إن شاء الله بداية من الموسم القادم لسنة 2022، وشكرا على تدخلكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ على كل حال، هذا القطاع ومن خلال الأسئلة وأجوبة السيد الوزير، تطرقنا إلى جوانب كثيرة فيه وهو من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، لأنه مرتبط بالاكتفاء الذاتي والاكتفاء الغذائي ومرتبط أيضا، كما تكلمت سابقا، باستقلالية الاقتصاد، هذا القطاع له دور كبير، ومن خلال مداخلات الإخوة وكذا مداخلة السيد الوزير، ذكر كثيرا التعليمات الصارمة للسيد رئيس الجمهورية، ليست مجرد تعليمات، بل هي صارمة، نظرا لأهمية هذا القطاع، يجب أن تقوم ثورة كاملة في هذا القطاع، سواء من حيث أسلوب العمل أو التفكير أو التنسيق ما بين القطاعات، لأن المسؤولية كبيرة، ليست من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية وفقط، بل هي مسؤولية سياسية، فهذا القطاع هو الضامن للاكتفاء الذاتي للجزائر، عندما نستورد مادة الحليب من الخارج، عندها نستورد أشياء كثيرة أساسية من الخارج، فأين استقلال البلاد؟! في حين نملك كل الإمكانيات، والحمد لله.

أرضنا واسعة، صحيح هذه السنة قد تساقطت أمطار كثيرة، والحمد لله على ذلك، ما سيخفف عنا كثيرا في هذه الجوانب، لكن يجب ألا يبقى تفكيرنا مقتصرا على الاكتفاء الذاتي فقط، لابد أن نعتمد على التصدير إلى الخارج، اليوم عندما نرى أن هناك أزمة قمح، جراء حرب روسيا وأكرانيا، لم يتوقع أحد منا أن أوكرانيا هذه هي من يمون العالم بأكمله بمادة القمح، وهي أزمة كبيرة بالفعل، لذا يجب علينا أن ننتبه لهذه الأزمات، نحن نملك كامل الإمكانيات من أجل أن نصدر القمح إلى الخارج، وقد ذكرها الرئيس في وقت سابق، قال: «استهلاكنا كذا... باستطاعتنا أن ننتج كذا... ما يقارب ضعف استهلاكنا لمادة القمح يمكن أن نصدره إلى الخارج»

يجب أن يؤخذ هذا الجانب بعين الاعتبار، ويجب أن تكون هناك مناقشات وتوعية، سواء على مستوى القاعدة أو البلدية أو الولاية أو حتى الوزارة.

عندما نتكلم هنا عن هذه الجوانب، نتساءل ما هو دور البلدية في هذا كله؟ لا يوجد من يذكر دور البلدية، فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن هذا، هي المسؤول عن الفلاحة وغيرها... هنا نقول إن دور البلدية غائب، ما هو دور المجلس الشعبي الولائي؟

يجب أن تكون هذه المؤسسات متجندة وواعية بحجم المسؤولية، والأمر لا يستدعي التأجيل وانتظار خمس سنوات، لا يمكن، يجب علينا البدء منذ الآن، على أية حال أردت فقط أن أعلق بالنظر إلى أهمية الموضوع، ومن خلال الأسئلة الهامة التي طرحت والأجوبة التي قدمها السيد الوزير، كان من الضروري أن نوجه هذه الملاحظات

وهذا للمستقبل.

نمر الآن إلى قطاع الصحة، والكلمة للسيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا... أظن أن هناك من هو قبله، إنه السيد محمد بن طبة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نبارك للزملاء الجدد بالمجلس، القدماء في الساحة والعمل.

ثانيا، السيد وزير الصحة، إسمح لي، سيدي الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

أصبح المواطن في حيرة من معرفة تسعيرة الفحص الطبي لدى الخواص والتي تتفاوت من طبيب لآخر، رغم التساوي في الرتبة، بل وصل الأمر إلى أن بعض الأطباء العامين تسعيرتهم لا تختلف عن تسعيرة الخواص.

أما في حالات التدخلات الجراحية، فلا ضابط لها أصلا وتحدد التسعيرات حسب مزاج كل واحد وحسب المساومات، في بعض الأحيان، حتى يخيل للإنسان أنه في سوق للخضر والفواكه، إضافة إلى غياب الفوترة ووصل الأمر ببعضهم للمقولة المشهورة «أدي ولا خلي».

السيد الوزير،

حتى متى يبقى هذا القطاع بعيدا عن كل ضبط ورقابة؟ وحتى متى يبقى مجالا لاستغلال المواطن الذي يجد نفسه مضطرا إلى أن يقبل هكذا معاملات تضره وتسيئ إلى المهنة وتسيئ إلى الدولة الجزائرية أيضا؟

تقبلوا فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد المحترم، محمد بن طبة، على سؤاله المتعلق بتسعيرة الخدمات الصحية.

إن الوقت قد حان كي نجسد ما نصبو إليه جميعا للنهوض بقطاع الصحة في الجزائر؛ والخروج من كل المشاكل التي أرهقت المواطن في رحلة بحثه عن العلاج.

كانت هذه هي العبارات التي عبرنا بها أمس، خلال فعاليات اللقاء الذي جمع إطارات وزارة الصحة وممثلي قطاعات وزارية أخرى، للإعلان عن انطلاق تجسيد النظام التعاقدي، طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، طبقا للورشات في بداية السنة، وطبقا لواجباتنا، من أجل إعطاء واجهة أخرى وإعطاء شيء آخر للمنظومة الصحية، كما قال السيد العضو المحترم، وهو كلام صحيح، وبالطبع نحن في العمل.

لقد جاء هذا اللقاء من أجل تطبيق إحدى أهم توصيات الملتقى الوطني حول تجديد المنظومة الصحية، والذي تم تنظيمه تحت رعاية وإشراف السيد رئيس الجمهورية، يومي 8 و9 جانفي من هذه السنة، وذلك بخصوص مراجعة القوانين المتعلقة بتمويل أنشطة المؤسسات الصحية، لضمان الاستغلال الأنجع للموارد الوطنية المتوفرة، سواء كانت مادية أو بشرية وضمان التكفل الصحي لكل مواطنينا.

وخلال هذا اللقاء تم الوقوف عند أهم الإنجازات الخاصة بتطبيق النظام التعاقدي، كما تم الإعلان عن التنصيب القريب للجنة متعددة القطاعات والتي ستعمل على تفعيل هذا النظام.

ولقد تم التعرض إلى مواضيع عديدة، أهمها تحديد قائمة الخدمات الصحية، وكذا التسعيرة الموحدة لهذه الخدمات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وهذا مع الحفاظ ـ طبعا ـ على مبدأ مجانية العلاج في المؤسسات الصحية العمومية.

وفي هذا الإطار، تقوم مجموعة من الخبراء في 25 اختصاصا طبيا بمراجعة قائمة النشاطات الطبية التي تم

إعدادها سنة 2006، وذلك لاستحداث قائمة جديدة تتوافق مع المستجدات العلمية وكذا اقتراح تسعيرة موحدة لهذه النشاطات.

ولقد أعطيت الأولوية في هذا الخصوص لمجالات الكشف الطبي والمتمثلة في طب الأشعة، البيولوجيا وعلم أمراض التشريح الطبي، هذه الورشات الثلاث التي انطلقنا فيها وقدمنا خلالها أشياء كثيرة، بالنسبة للتسعيرة وبالنسبة للعمل، وهذا ما سيعطينا، بعد هذه التجربة، دفعة لما ننتظره خلال الأسابيع القادمة.

هذا، كما يتم العمل بالتعاون مع وزارة الداخلية، من أجل تطوير المنصة الرقمية الخاصة بملف المريض، والتي تم وضعها قيد التجريب على مستوى 100 مؤسسة استشفائية.

لقد بدأ التفكير في النظام التعاقدي في التسعينيات، وهذا بعد الإشارة لمبدإ التعاقد بين المؤسسات الصحية وهيئات الضمان الاجتماعي، كان لابد أن تعمل فيما بينها، كما جاء في قانون المالية لسنة 1992، فمن قبل لم يكن للمؤسسات الصحية العمومية مصادر تمويل خاصة بها، بل كانت تعتمد على التمويل الكلي من طرف الدولة، حاليا تمويل الصحة هو بنسبة 80٪ من تمويل الدولة ونسبة 20٪ من طرف الضمان الاجتماعي.

وانطلاقا من هذا التاريخ، تم وضع النصوص التنظيمية والأدوات اللازمة لبداية تطبيق النظام التعاقدي، منذ أكثر من 20 سنة.

إن تطبيق هذا النظام يعد الحل الاستراتيجي الوحيد لترشيد النفقات العمومية ولمواجهة المشكلات الحقيقية، وفق مناهج وأساليب علمية ومنطقية تلبي احتياجات المواطنين، فليس المهم أن تنفق الدولة مبالغ مالية كبيرة، وإنما أن تنفق بصورة أكثر عقلانية.

وبإرساء هذا النظام، تكون الدولة قد خطت خطوة جبارة لحماية المواطن من التجاوزات التي قد تمارس من طرف المؤسسات الصحية أو الممارسين الطبيين، فيما يتعلق بتجديد تسعيرة الخدمات الطبية، كما تضمن له حرية الاختيار للعلاج بالمؤسسات الصحية التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص.

أرجو أن أكون بهذه المعلومات قد وفقت في الإجابة على سؤالكم، سيدي العضو، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد بن طبة، إن كان يريد التعقيب.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الوزير؛ لقد أقررتم بأن الانشغال واقعي وقد أجبتم، كون هناك استراتيجية للحد من مثل هذه الممارسات. وأزيدكم، للتأكيد، أن ما ذكرته كان نتيجة خبرة ونتيجة واقع لا نتيجة خبر، يحتمل الصدق أو الكذب.

أزيدكم وأختم، منذ 10 أيام فقط، يذكر لي إبن عمي الطبيب أنه دخل لإجراء عملية جراحية بسيطة، فقال له الطبيب بأربعة ملايين ونصف، ولدى خروجه يخبره الممرض بأنه يجري هذه العملية بسعر 12000 دج، هذه صورة تجسد الوضعية الكارثية التي يوجد فيها القطاع ويجب أن نعالجها سريعا، عاجلا غير آجل، وشكرا لكم، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة للسيد وزير الصحة، إن كان له رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد العضو.

والله، أنا أشاركك، وهذا الأمر نعيشه كلنا... فسعر السكانير مليونان ويتم تعويضك بـ 1000 دج، لكن منذ 1974، أي منذ مجانية الطب، تركنا كل الأدوات التي تجعلنا نحن كأطباء وكمسؤولين نعرف ما هي قيمة هذه العملية وغيرها..؟ فهذا الأمر ملاحظ لدى الجميع، لكن منذ أكثر من 20 سنة، كانت هناك عدة لقاءات وعدة نصوص عدة وعدة كلها تراكمات وأصبحنا اليوم أمام الأمر الواقع! بعد الجلسات الصحية في 8 و9 جانفي، وقد كان السيد رئيس الجمهورية حاضرا، ومنحنا الموافقة، نحن نعمل الآن، بالأمس قبل لقائي معكم، كان عندي مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التضامن، وزارة الداخلية، وزارة الصحة حتى وزارات أخرى نعمل كلنا معا، وسنضع لجان عمل بالنسبة للنظام التعاقدي، ما هوالنظام التعاقدي؟ هو أن يجمع بين طرفين، الطرف الممول والطرف المستفيد، نحن نعرف من هو الطرف

المستفيد، خلال الثمانينيات كان الضمان الاجتماعي يمول بنسبة 80٪ حاليا هو 20٪ فقط، ونحن لا نملك الوسائل، ليس لدينا تسعيرة، وهذا يستوجب العمل ويتطلب وقتا ونحن نعمل... من غير المعقول أن يذهب مواطن إلى عيادة خاصة لتجرى له عملية جراحية بـ 20 أو 30 مليونا ومن دون فوترة، هذا غير معقول حقيقة!! هذا يتطلب منا عملا ويتطلب منا تغيير العقول أيضا، هناك قدرة للمرونة، فهو ليس بالأمر السهل، لكن نحن نعمل وسترافقوننا، إن شاء الله، لكي نعيد النظر في النصوص ونعيد النظر بالنسبة لهذه اللجان التي تشتغل، الورشات بالنسبة للصحة هي ورشات عديدة، لكننا سنعمل مع بعض، إن شاء الله، لتقديم خدمات أحسن للمواطنين ونحافظ على الصحة ونحافظ على ميزانية المواطنين، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة لآخر متدخل وهو السيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل.

السيد وزير الصحة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

من المؤكد أن الشريعة الإسلامية كرمت الإنسان حيا أو ميتا بدليل قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا».

ولأنه من المقرر قانونا أنه من حق الطبيب المعاين للوفاة، عملا بأحكام المادة 200 من قانون الصحة، أن يُذَيّلُ شهادة الوفاة بعبارات، من شأنها التدليل على وجود شبهة أو شك؛ ومن ثم فتح المجال للتشريح لتأكيد ذلك كما يحدث غالبا أو نفيه.

ولأن المادة 201 من قانون الصحة تنص على أن عملية التشريح تتم في الهيكل الصحي الاستشفائي الذي تعينه المصالح المختصة، وهو ما يعني أن التشريح في أصله يقع في مكان الوفاة، لأنه لا يمكن للجهات القضائية تعيين هيكل عمومي للتشريح، لا يقع ضمن دائرة اختصاصها، وهو ما يوافق المنطق والعقل والدين ولكنه لا يوافق أبدا الواقع الذي تعيشه ولاية عين صالح منذ مدة، نتيجة توفر الهيكل الصحي للمدينة، ممثلا في المؤسسة العمومية الاستشفائية، على طبيب شرعي وحيد، يؤدي غيابه إلى نقل الجثث إلى ولاية تمنراست، على بعد 760 كيلومترا، ضمن شروط غير علمية، لعدم توفر المؤسسة على مركبة خاصة بالجثث، ما ينتج عنه أمور معقدة منها على الخصوص:

- وصول الجثة في حالة متعفنة أو تقترب من ذلك، ومن ثمّ المساس بحرمة الميت نفسه، ثم المساس بحرمة العلم، عن طريق القيام بإجراءات تشريح جثة طرأت عليها عوامل خارجية عدة؛ ومن ثمّ عدم تصور بلوغ نتائج يقينية.
- تواصل تعفن الجثة بسبب تأخر عودتها، بالنظر لما سبق بيانه من مسافات وظروف تنقل، ما ينجم عنه تقديمها للدفن في حالة كارثية، تؤدي إلى انبعاث روائح سلبية، تتسبب في حدوث نفور المصلين أو بعضهم منها.
- فما الذي تنوون القيام به فعليا لحل الإشكال السابق؛ ونناشدكم بتوفير عدد كاف من الأطباء، حسب الاحتياجات المحددة من الهياكل الصحية المحلية؟

تفضلوا، السيد الوزير المحترم، قبول فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أجدد تحياتي وتقديري إلى السيد رئيس المجلس وكذا السيدات والسادة الحضور، وأسرة الإعلام، كما أجدد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم، حمزة بوحفص، على سؤاله المتعلق بمشكل غياب طبيب شرعي بولاية عين صالح، الأمر الذي أدى إلى اللجوء لنقل جثث الموتى المشتبه فيها

من عين صالح إلى تمنراست، بهدف تشريحها من طرف الطبيب الشرعي، العامل بهذه المؤسسة.

بعد إجراء بعض التحريات لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، تم الوصول إلى بعض المعطيات التي سوف نعرضها عليكم فيما يلي:

إن غياب طبيب شرعي بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بعين صالح يعود إلى سببين: الأول متعلق باستقالة الطبيب الشرعي الوحيد، العامل منذ 4 سنوات بالمؤسسة العمومية الاستشفائية لعين صالح، وذلك ابتداء من شهر أوت الماضي 2021.

والسبب الثاني راجع إلى عدم التحاق الطبيبة التي تم توجيهها للعمل بنفس المؤسسة، في إطار الخدمة المدنية، ابتداء من شهر ماي الماضي وذلك لظروف عائلية.

لهذا، تم نقل جثث الموتى المشتبه فيها إلى المؤسسة العمومية الاستشفائية بتمنراست، عن طريق مركبات مبردة، للتمكن من تشريحها من طرف الطبيب الشرعي المناوب، العامل بهذه المؤسسة، علما أنه يوجد 3 أطباء شرعيين في تمنراست، يعملون بالتداول مدة 10 أيام لكل طبيب، وتبعد، كما قلتم بأكثر من 700 كلم، وهذا مشكل يمكن أن نجد له الحل.

وأمام هذا الوضع غير العادي وغير المقبول، وفي انتظار توظيف طبيب شرعي بالمؤسسة العمومية الاستشفائية لعين صالح، تم توجيه تعليمات لمصالحنا اللامركزية، من أجل تفادي اللجوء إلى هذا الحل والعمل على تسهيل تنقل الطبيب الشرعي، عن طريق وسائل النقل الجوي لإجراء التشريح الطبي، بدلا من نقل الجثث، وسأعطيك معلومات أكثر، عندما أكون جالسا.

ولوضع حل نهائي لهذا المشكل، تم فتح منصبين، بعد نهاية التربص في بداية سنة 2022، حسب ترتيب الأطباء: طبيبان سيوجهان، إن شاء الله، إلى عين صالح، طبيبان شرعيان بالمؤسسة العمومية الاستشفائية، عين صالح، وسنحرص شخصيا على توفير الظروف المناسبة لضمان الالتحاق بهذين المنصبين، في إطار الخدمة المدنية.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد حمزة بوحفص، إن كان يريد التعقيب.

السيد حمزة بوحفص: شكرا للسيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على المعلومات التي قدمها بشأن الانشغال الذي طرحته.

أتمنى أن نلمس ما تفضلتم بتوضيحه على أرض الواقع في أقرب الآجال، السيد الوزير.

وأملنا بعد أن تمت ترقية ولايتنا إلى ولاية بكامل الصلاحيات، أن يتم إيلاء العناية اللازمة لقطاع الصحة بالولاية وذلك من كافة الجوانب، وأقصد بها الأطقم الطبية المختصة، من جهة، وتوفير الإمكانيات المادية التي تمكن الأطباء من ممارسة عملهم بأريحية، من جهة أخرى، والذي سيعود بالإيجاب، لا محالة، على ساكنة الولاية.

وفي هذا السياق، السيد الوزير، أرجو أن يكون مدير الصحة الذي سيتم تعيينه على مستوى الولاية ذا كفاءة وخبرة وقادر على تلبية ما ينتظره منه المواطن بولاية عين صالح.

السيد الوزير،

إن انشغالي المطروح على سيادتكم، وحله بتوفير الطب الشرعي بالولاية (أطباء وأدوات العمل) يكتسي بعدا إنسانيا ودينيا واجتماعيا. وسؤالي نابع مما عشناه وسجلناه في الواقع، مواقف لا أتمنى أن يعيشها أو يحضرها أي أحد منا، فلهذا أتمنى أن تتخذ الإجراءات الضرورية لحل هذه المعضلة في أقرب الآجال.

وفقكم الله، فيما هو خير للبلاد والعباد، وشكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان له رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد العضو المحترم، لدي بعض التوضيحات، بالنسبة للتربص الأخير للأطباء الذين تحصلوا على الشهادة التي تسمح لهم بالعمل (DEMS)، كانت آجال الطعون حتى أواخر ماي وقد وصلت إلى 1400 طعن، 1400 طبيب، متربص، متحصل على الشهادة لمباشرة العمل... 1400 وهذا راجع لأسباب عديدة.

وهذا ليس سهلا، وكما تعرف، بالنسبة للعديد منهم

فالجنوب فيه صعوبات وبالنسبة لي هذا أمر غير صحيح، لأن مدة الخدمة في الجنوب هي سنة واحدة فقط، والمدة الحقيقية للعمل من هذه السنة لن تتجاوز 6 أو 8 أشهر، وكل ما يحتاجه الجنوب هو سنة واحدة!

إذن، الطبيب الشرعي قدم استقالته في أول أوت 2021، بالنسبة للجنوب، عندنا في برج باجي مختار طبيب، المغير طبيب، المنيعة طبيب، عين صالح طبيبان شرعيان، إن شاء الله سيكونان في عين صالح...

تعلمون أن هناك 240 مؤسسة استشفائية في الجزائر، وليس هناك سوى 197 طبيبا شرعيا، ما يعني أن هناك مستشفيات دون طبيب شرعي!

عندما نتكلم، نكون في مرحلة الترشيد، لدينا طلبات عديدة، منها الطلب الذي تكلمتم عنه بالنسبة لمدير الصحة في عين صالح، سيدي، هناك مراسلة توافق وهناك مراسلة تعارض! وهنا المشكل الكبير، عندما يكون هناك تعيين لمسؤول، فالبعض يقول بأنه الشخص الأنسب والبعض الآخر يقول إحذر منه! هذا مشكل كبير بالنسبة لنا، لكن نسعى لتلبية طلبات المواطنين ولدينا معطيات ومقاييس تابعة للوزارة، حسب بطاقته التقنية وحسب أشياء عديدة تعطي لنا الاختيار، فالمتدخلون هنا كلهم لهم طابع استشاري ونحن نحترم هذا الطابع، لكن، يا سيدي، هذا مشكل كبير!

عندي مشكل في بعض الولايات، فعندما نقدم على تعيين أحد ما يأتيك البعض ويقول لك لم تريد تعيين هذا الشخص؟!

هناك أمر آخر، أنا أفضل، بالنسبة لعين صالح، وأقولها لك بكل صراحة، أن تكون هناك توأمة بين المؤسسة الاستشفائية لعين صالح ومستشفى كبير مثل مستشفى قسنطينة أو مستشفى وهران، خاصة من يملكون أطقما طبية كبيرة من الأخصائيين؛ ويتم التنقل إلى عين صالح عن طريق طائرة، فيقدمون خبراتهم هناك ثم يرجعون، هنا تكون التكلفة أقل من تعيين طبيب هناك، يمكن أن يجري عملية واحدة خلال الأربعة أشهر، وهناك مشاكل أيضا بالنسبة للأطباء الزملاء، منهم الجراحون وأطباء التوليد، الذين يعملون لمدة 24 ساعة على 24 ساعة، في حين طبيب آخر لا يقدم خدمات إلا مرة واحدة، خلال شهر أو شهرين أو حتى ثلاثة أشهر، لأنه بالنسبة لعين صالح، وأنا أحترمها، هي منطقة هادئة وأناسها عقلاء، كثافتهم قليلة، وطلباتهم للتشريح قليلة، مقارنة بولايات أخرى، وهنا أفضل أن نجعل عملية توأمة بين مستشفى عين صالح ومستشفى من الشمال، حيث تتوفر الطائرات، عندما تكون هناك عملية تشريح ينتقل الطبيب لقضاء ليلة أو إثنين ويقوم بالعملية ثم يعود ويمكنه أن يقضي خمسة عشرة أو عشرون يوما ولا نتمنى التشريح فقط فهو تابع للمصالح القضائية، في حين نعلم أنه في عين صالح والجنوب عامة، لانجد الكثير من المشاكل القضائية، هذا هو العمل الذي سنقوم به مع بعض، سيدي.

أما بالنسبة للأطباء الآخرين المطلوبين من طرف المواطنين فأنا أثمن هذا الطلب، طبيب داخلي، طبيب جراح، طبيب توليد، هؤلاء لهم عمل متواصل ومطالب عديدة بالنسبة لولاياتنا الجنوبية...

هذا هو، سيدي، سنجد حلا إن شاء الله، هناك طبيبان سيذهبان إلى عين صالح وإذا لم يحصل ذلك... من جهتنا، نحن نحترم.. هناك من يأخذ قرار تنقله، سواء إلى عين صالح أو غيرها، لكنه لا يذهب! ليس هناك ما نفعله حيال هذا... ستكون عنده مشاكل فيما بعد في التوظيف أو مشاكل في حال ما أراد فتح عيادة خاصة وغيرها... عندنا عدد كبير ممن لم يلتحقوا بمناصبهم في الأماكن التي وجهوا إليها، شكرا سيدي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

على أية حال، أنا بدوري أشكر جميع الإخوة أعضاء مجلس الأمة، على أسئلتهم المطروحة والسادة الوزراء على ردودهم، أظن أننا لمسنا عدة جوانب قطاعية هامة وبهذه المناسبة وقبل رفع هذه الجلسة وبما أن السيد وزير الصحة حاضرا معنا، نطلب منه أن يبلّغ عنا كل التهاني من مجلس الأمة إلى كل الأطباء والأساتذة وعمال الصحة على كفاحهم ضد وباء «كوفيد 19» خلال هذه الفترة، وعلى التضحيات التي قاموا بها وذلك من أجل أن يحافظوا على صحة المواطن، أرجو أن تبلّغوا لهم كل التحيات؛ وبالمناسبة ستكون لنا لقاءات أخرى خلال الأسابيع القادمة؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثانية والثلاثين بعد منتصف النهار

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 ذو الحجة 1443
الموافق 3 جويلية 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587